الجمهورية التونسية

وزارة التكوين المهني والتشغيل

الإستراتيجية الوطنية

للتشغيل

2017-2013

الفهرس

توطئـة 4

المقدّمة 8

الجزء الأول : وضعية التشغيل لا تستجيب للطموحات 17

الباب الأول : العرض الوصفي 18

المبحث الأول : النمو السكاني .....

المبحث الثاني : السكان النشيطون .....

المبحث الثالث : البطالة على المستوى الوطني .....

المبحث الرابع : التوزيع حسب الجنس (النشيطون، المشتغلون والعاطلون عن العمل) .....

المبحث الخامس : التوزيع حسب الفئات العمرية (النشيطون، المشتغلون والعاطلون عن العمل) .....

المبحث السادس : التوزيع حسب المستوى التعليمي (النشيطون، المشتغلون والعاطلون عن العمل) .....

المبحث الثامن : مدّة البطالة .....

المبحث التاسع : الطلبات الإضافية وإحداثات الشغل .....

المبحث العاشر : الاسقاطات إلى غاية 2017 .....

الباب الثاني : خصائص البطالة 30

المبحث الأول : ارتفاع معدل البطالة الإجمالي 36

المبحث الثاني : تدنّي مستوى الانتاجية 36

المبحث الثالث : تدنّي نسبة التأطير داخل المؤسسات 36

المبحث الرابع : تدنّي مشاركة المرأة في الحياة النشيطة 36

المبحث الخامس : ارتفاع معدلات البطالة في الجهات الداخلية 36

الباب الثالث : تشخيص لأهم الإخلالات في منوال التنمية 35

المبحث الأول : منوال تنمية غير مشغّل بما يكفي 36

المبحث الثاني : ضرورة إرساء منوال تشغيل 44

الجزء الثاني : الأهداف الإستراتيجية 55

الهدف الإستراتيجي الأول : سياسات كليّة هدفها التشغيل 56

الفرع الأول : السياسة الجبائية 57

الفرع الثاني : السياسة النقدية والبنكية 61

الفرع الثالث : السياسة الاستثمارية 63

الفرع الرابع : سياسة تطوير البحث والتجديد 69

الفرع الخامس : الحوار الاجتماعي : 72

الفرع السادس : إعادة هيكلة وزارة التكوين المهني والتشغيل 73

الهـــدف الاستراتيجـــي الثانـــي توجيه الجهد نحو القطاعات المحدثة للتشغيل 77

الهـــدف الإستراتيجـــي الثالـــث : تعزيز قدرات القطاع الخاص على خلق مواطن شغل 89

الهدف الإستراتيجي الرابع إطلاق قوى التشغيل والتنمية المعطلة 110

الفرع الأول : إطلاق قوى التشغيل والتنمية في الجهات 111

الفرع الثاني : الطاقات النسائية 115

الهدف الاستراتيجي الخامس : موارد بشرية ماهرة 119

الهدف الإستراتيجي السادس تحسين سير سوق الشغل 126

الفرع الأول : إمكانيات التشغيل بالخارج 134

الفرع الثاني : إحداث نظام معلومات ناجع وفعال حول سوق الشغل 136

الفرع الثالث : إصلاحات هيكلية في اتجاه بلوغ المرونة المؤمنة 138

الفرع الرابع : استكشاف مكامن التشغيل بالنسبة للاختصاصات ذات العلاقة بذوي الاحتياجات الخصوصية 139

الفرع الخامس : السياسات النشيطة للتشغيل 131

الجزء الثالث : آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم 142

الجـزء الرابـع : السيناريوهات 145

الجزء الخامس : المخاطـر 153

الملاحـق 155

توطئــة

مثّلت البطالة وتفاقمها في نهاية 2010 محرّكا أساسيا لثورة 17 ديسمبر خاصة أنها ارتبطت في الوعي الشعبي بتفشي الفقر والتهميش في الجهات الداخلية والأحياء الشعبية المحيطة بالمدن الكبرى والقمع والاستبداد وبانتشار الفساد والعصابات المتنفّذة.

ولاشك أنّ البطالة بمدلول الثورة التونسية كانت هي التكثيف العملي لقيم الكرامة والعدالة الاجتماعية باعتبار أنّ العمل لا يقتصر مفهومه على مجرّد الاشتغال والظفر بموطن شغل، بل هو مفهوم مضمّخ بتوزيع الثروة وتحقيق المواطنة الحرّة والتوق إلى مجتمع الرفاه.

ومن ثمة فإنه غدا من الطبيعي أن تتصدّر مسألة البطالة والتنمية العادلة سائر المطالب الشعبيّة المتعيّن تحقيقها في الأمد القريب فهي الرهان الأكبر الذي لا مناص من النهوض به في أقرب الآجال لتأمين مسيرة الثورة التونسية.

ولا شكّ أنّ البطالة أصبحت في السنوات الأخيرة ظاهرة عالمية لم تسلم منها حتى اقتصاديات بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

لكن البلدان النامية هي التي كانت أشدّ تضرّرا إذ بلغت نسبة البطالة في أفريقيا معدّلات جدّ مرتفعة بل أنّ التقديرات الأكثر تفاؤلا لا تشير إلى أن ظاهرة البطالة في الوضع العالمي لتقسيم العمل المعولم . سيقع التغلّب عليها في مدى زمني قريب بما يفسّر وجود وعي جماعي بضرورة تكاتف الجهود على المستوى الدّولي والإقليمي والمحلّي لاستنباط حلول كفيلة بالخروج من الأزمة إذ شكّل الوضع العالمي للبطالة لحظة تفكير لتشخيص أسبابها المعقّدة ومكوناتها المتعدّدة. إلاّ أنّ الحلول الملائمة لمكافحتها ظلّت رهينة المقاربات المعتمدة حيث تتداخل هنا الاختيارات المصلحية والاقتصادية والأوضاع الملموسة المتباعدة بين هذا الطرف أو ذاك.

وممّا لا جدال فيه أنّ للبطالة عوامل موضوعية كثيرة تتحكم إلى حدّ كبير في مفرداتها ولها تأثير مباشر على نوعيّة العلاجات المقترحة ومدى الأثر المنتظر منها بقياس الزمن والمكان، إلاّ أنه يُخشى إذا أوكلنا الأمر فقط إلى ميكانيزمات هذه العوامل الموضوعية أن يتفاقم الوضع باطراد وأن يطول المرض ويشتدّ، ومن ثمة فإنّه من المتحتّم إدخال الفعل الإرادي المعقْلن والفعّال في هذه المعادلة والتحرّك بفاعلية على مختلف المحاور المساهمة والمتسبّبة في البطالة قصد شلّ تأثيراتها وتصويبها وتغيير اتجاهاتها نحو المساهمة في العلاج.

وطالما كانت البطالة شأنا وطنيا بامتياز فإنّ الفعل الإرادي المعقْلن والفعّال لمعالجتها هو أمر موكول إلى المجموعة الوطنية بمختلف مكوناتها بما فيما الدّولة الديمقراطية التي لها دور حاسم بالأساس.

إنّ الدولة الديمقراطية في تونس ـ وريثة دولة الاستبداد والفساد والتهميش والبطالة المستفحلة ـ مطالبة في تناغم تشاركي مع شعبها بالتأسيس اليوم لمسارات جديدة في مختلف المجالات تكون قادرة على النهوض باستحقاقات الثورة التي يتصدرها التشغيل. ولن يكون هذا متاحا إلا بالتسلح بالإرادة السياسية القويّة المتحفّزة لكسب رهان قهر البطالة عبر التحرّك على المعضلات الموروثة. فالبطالة وإن كانت معضلة معقّدة، فإنّ الانتصار عليها ليس مستعصيا ولا مستحيلا.

ومن البديهي أن كسب هذا الرهان في بلادنا ليس فقط أولويّة فهو استحقاق ثورة وتحدّي لا مناص من حثّ الخطى في اتجاه الإسراع لتحقيق مكاسب فيه على المدى القصير. وهو ما يتطلّب بالإضافة إلى حشد القوى المساهمة فيه إلى تأطير هذه الجهود للحيلولة دون تشتّتها وضمان ترابط تقدّمها نحو الهدف المنشود، وذلك بإدراجها ضمن إستراتيجية وطنية للتشغيل متوافق عليها تضمن الاستمرارية في ملاحقة الخطط الموضوعة وترسم المحدّدات اللازمة لتنفيذها وقياس نتائجها.

إنّ وضع إستراتيجية واضحة تكون خريطة طريق وطنية لمكافحة البطالة في هذه الفترة التي تمر بها بلادنا هو أمر ضروري بالنظر لتعلق الأمر بموضوعة حارقة اجتماعيا وسياسيا، لكن التعامل معها مازال إلى حدّ الآن رهين تجاذبات غير مثمرة مشفوعة في الغالب بنقائص في مستويات التحليل والتشخيص واقتراح الحلول الواقعية القابلة للتطبيق الملموس.

والحقيقة أنّ هذه الإستراتيجية الأولى من نوعها في تونس لم تبدأ صياغتها من نقطة الصفر، بل استندت من الناحية الفنية العلمية على قائمة كبيرة من أوراق البحث وتقارير عدّة عن السياسات التجريبية السابقة التي وقع التعامل معها وتحيينها من زاوية الإرادة في التقويم والإصلاح كما استفادت من الدّراسات المنجزة من طرف عديد المنظّمات الدولية وخاصة منها منظمة العمل الدولية ومن البيانات الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك وطالما أنّ طبيعة الحلول من طبيعة المشاكل المشخّصة فإنه من المنطقي القول أن ما يصلح لدولة ما لا يعني بالضرورة أنه صالح لتونس ذلك أنّ مشاكل أسواق العمل تختلف من بلد إلى آخر، فعلى سبيل المثال انطلقت بعض الإستراتيجيات من أن المشكلة الرئيسية هي توافد اليد العاملة الأجنبية (السعودية، الأردن) أو أوضاع الاحتلال (فلسطين) أو الانكماش الاقتصادي (الاتحاد الأوروبي)، أو أنها تكمن في تباطؤ توليد مواطن الشغل أو عدم استجابة الموارد البشرية لاحتياجات المؤسسة الاقتصادية أو تفاقم البطالة الهيكلية أو غيرها.

وبناءا على ذلك، فإنه من المتحتّم تحديد المشاكل التي تعانيها سوق الشغل بتونس بدقة وموضوعية.

إن البطالة في تونس، فضلا عن ارتفاع معدلاتها فإنّ خصائصها تتمثل في كونها بطالة هيكلية تراكمية أنتجت معضلات خمسة هي :

أ. أنّ معظم المتعطلين هم من فئة الشباب،

ب. أنّ جانبا هامّا منهم من حاملي الشهادات العليا في مختلف الاختصاصات،

ج. أنّ مشاركة الإناث في العمل ضعيفة إلى حد بعيد،

د. أنّ التفاوت كبير بين الجهات في نسبة المتعطّلين،

هـ. أن الكفاءات العالية العاملة في النسيج الاقتصادي تبقى نسبتهم ضعيفة ومتدنيّة ممّا انعكس سلبا على الأداء الاقتصادي لقطاعات الإنتاج.

وتبعا لذلك، كان من الضروري أن تكون الرؤية التي تتبناها الإستراتيجية متلائمة مع هذه الخصائص الواقعية للبطالة في تونس، بل أنّه من المتعين أن تكون البديل المناقض لتلكم الخصائص، ولذلك فهي تلاحق أهدافا ثلاثية تنصهر في منوال تشغيل وتتمثّل في :

أ. تشغيل أكثر كمّا وأعلى نوعا للجنسين،

ب. تشغيل موزّع في أرجاء البلاد،

ج. تشغيل لائق.

ولا بدّ من التأكيد أنّ هذه الإستراتيجية الوطنية يجب أن يشترك في تنفيذها جميع الأطراف المؤثّرة مباشرة أو بصفة غير مباشرة في ديناميكية التشغيل كلّ من موقعه، فهي جهد وطني جماعي يتعالى عن الحسابات الضيّقة.

كما لا بدّ من التأكيد أيضا أنّ معالجة البطالة وفق هذه الإستراتيجية لن تتحقق عبر سياسات مفردة أو جهد غير منسّق، ومن ثمة فإنّ الأهميّة حاسمة لتدخل الدولة في آليات "سوق العمل" تدخّلا رشيدا ومقنّنا توجهه أهداف واضحة يقع تنفيذها عبر منظومة سياسات كلّية مترابطة لزيادة فرص التشغيل وتوفير مواطن العمل وتحقيق مستويات أعلى للأداء. كما يقتضي نجاح هذه الإستراتيجية وبلوغ أهدافها انخراط الشركاء الاجتماعيين بصفة خاصة وكافة مكوّنات المجتمع المدني بصفة عامة.

الأستاذ عبد الوهاب معطر

وزير التكوين المهني والتشغيل

تونس، في 17 ديسمبر 2012

الـمقدّمة

1. لماذا صياغة إستراتيجية للتشغيل:

كشفت ثورة 17 ديسمبر 2010 الغشاء عن عمق الإخلالات الهيكلية التي تواجهها البلاد وخلقت تحوّلات جديدة ستؤدّي حتما إلى مراجعات جذرية في العديد من المقاربات. وفي هذا الإطار، برزت أزمة البطالة وقضايا التشغيل كإشكاليات حارقة.

فالارتفاع المطّرد لنسب البطالة وتفشّي ظاهرة التشغيل الهش نخرت أغلب الفئات الاجتماعية والعمرية والمستويات التعليمية وخاصة حاملي الشهادات العليا وهمّشت نصف المناطق الداخلية عن مقوّمات الحقّ في الحياة والكرامة مما أشعل فتيل اندلاع الثورة التونسية حيث مثل التشغيل أوّل مطالبها خاصة أنّه ترافق مع الفساد والاستبداد. فالتشغيل مرادف للحياة وقضية مشحونة بقيم الكرامة والحرية والمواطنة ومقومات الرّفاه الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، فإنّ التصدّي الفاعل للبطالة والفقر أصبح يتحكّم في مستقبل تونس وثورتها.

إنّ واقع البطالة اليوم هو نتاج لعوامل مختلفة تراكمت لسنوات شهد فيها التشغيل معالجة ظرفية ومرتجلة لمنظومة مختلّة، ولئن ساهمت بعض الحلول الجزئيّة في تسكين الألم فإنّها عمّقت الإشكاليات دون استئصال المرض. لقد كلّف ضياع البوصلة الإستراتيجية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية ثمنا باهضا وأدّى إلى إهدار فرصة الرخاء والازدهار التي يستحقها التونسيون.

فمنذ 1956 لم تشهد البلاد التونسية سياسة تشغيلية حقيقية وواضحة وقد آن الأوان لبناء أوّل إستراتيجية وطنية للتشغيل تنأى عن الحلول الوهميّة والشعارات الزائفة، وتؤسّس لمعالجات جذرية ومعمقة تستأصل مواطن العلل وتجعل من التشغيل الهدف المشترك الأوّل في الخيارات الاقتصادية الكلية والتنموية والاجتماعية وغيرها.

2. منهجية إعداد الإستراتيجية:

تعيش البلاد التونسية مرحلة تأسيسية فارقة في تاريخها وإنّ إنجاز أوّل إستراتيجية وطنية هدفها التشغيل هو لا محالة عمل تأسيسي ينصهر في إطار الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت الثورة.

ولا شكّ أن التشغيل يمثل قضية وطنية جامعة تتعالى عن كلّ التجاذبات والاعتبارات السياسية والإيديولوجية الضيّقة. وبناءا عليه تمّ حشد طوال عشرة أشهر تفكيرا وطنيا مشتركا انخرطت فيه أوسع القوى الوطنية من أجل بناء أوّل إستراتيجية وطنية للتشغيل.

وقد انطلقت الأعمال التحضيرية للإستراتيجية منذ شهر فيفري 2012 حيث بدأت الأشغال بتنظيم خمس استشارات إقليمية مع المجتمع المدني وجمعيات المعطّلين عن العمل واجتماعات مع أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الممثلين لمختلف الجهات التونسية. كما نظّمت حلقات للتفكير مع الخبراء والجامعيين والأطراف الاجتماعيين والعاطلين عن العمل انتهت بتنظيم مؤتمر وطني للتشغيل تتمثل أهدافه بالخصوص فيما يلي :

- **أولا :** الخروج بفهم مشترك لإشكاليات التشغيل في تونس.
- **ثانيا :** بلورة برنامج عاجل لدفع التشغيل خلال سنة 2012.
- **ثالثا :** رسم الخطوط المرجعية لإستراتيجية وطنية للتشغيل بداية من 2013.

انعقد المؤتمر أيام 28 و 29 و30 جوان 2012 وصدر عنه جملة من التوصيات تعلّق بعضها بوضع برنامج عاجل لدفع التشغيل خلال سنة 2012 أتاح التقيّد به تحقيق أهداف عاجلة في تخفيض نسبة البطالة في الثلاثي الثالث من نفس السنة بنقطتين. كما شكلت توصيات المؤتمر الخطوط المرجعيّة لبلورة إستراتيجية وطنية للتشغيل للخمس سنوات القادمة (2013-2017).

وقد انبثقت عن المؤتمر الوطني للتشغيل لجنة علمية كُلّفت بالإعداد الفني للإستراتيجية وصياغتها وضمّت هذه اللجنة كفاءات وطنية في ميدان التشغيل والاقتصاد والقانون ومختلف الاختصاصات ذات العلاقة.

كما أحدثت لجنة قيادة موسعة تضم ممثّلين عن جميع الوزارات وعن جمعيّات المعطلين عن العمل والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وخبراء ومختصين.

كما نُظّم يوم دراسي في 20 نوفمبر 2012 لعرض توجّهات الإستراتيجية ومختلف محاورها لتتولى على ضوء ذلك لجنة الصياغة العمل ليلا نهارا لتحوير الوثيقة الإستراتيجية.

وفي 17 ديسمبر 2012 أعلن وزير التكوين المهني والتشغيل خلال مؤتمر صحفي عن مشروع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل مستعرضا وضعية التشغيل والأهداف الإستراتيجية وإجراءات التنفيذ والسيناريوهات والمخاطر.

ثمّ، وفي أيام 27 و28 و29 ديسمبر 2012 ، تمّ تنظيم ورشة عمل لكل هدف استراتيجي ضمّت خبراء عن الإدارة التونسية وخاصة من الوزارات ذات العلاقة بالتشغيل والاتحاد العام التونسي للشغل والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وجمعيات المعطّلين عن العمل ومنظمات ذات علاقة بالتشغيل. وكان الهدف الوصول إلى توافق حول

الصيغة النهائية للإستراتيجية واستبطان محاورها واثرائها ومن ثمّ وضع مخطط تنفيذي يحتوي على مختلف الاجراءات وآجال التنفيذ والمتدخلين قبل عرضها على مجلس الوزراء يوم 11 جانفي 2013.

3. الرؤية العامة : ضرورة إرساء منوال تشغيل

إنّ وضع إستراتيجية التشغيل التونسية موضع التنفيذ يتطلّب اتخاذ إجراءات تؤدّي إلى تغيير واقع البطالة في اتجاه التقليص منها بنسق متواتر وسريع في الفترة الممتدة من جانفي 2013 إلى موفى سنة 2017 وتطال هذه الإجراءات بالخصوص السيطرة على سوق الشغل بمختلف آلياته المتعددة التي ستتناولها هذه الوثيقة بالدرس.

وتخضع سوق الشغل في أبسط صورها إلى قوى العرض والطلب شأنها في ذلك شأن الأسواق الأخرى المكونة للنسيج الاقتصادي حيث يشكّل العامل (الأجير) جانب العرض، بينما تمثل المؤسّسة جانب الطلب.

وبطبيعة الحال تتحكّم في جانب العرض مجموعة من المتغيرات ذات العلاقة بالعنصر البشري ومحتواه المعرفي ومهاراته التي تعتمد على مستوى مؤهلاته لدخول سوق العمل، ومن ثمّة تمثل منظومة التعليم والتكوين المحرك الأساسي لهذه المتغيرات، حيث أن العرض يعتمد على مخرجات التعليم والتكوين بأشكالها المختلفة، بينما يعتمد الطلب على احتياجات القطاعات والمهن المختلفة.

إلا أنّ هذه الموازنة بين العرض والطلب هي موازنة مثالية تجد جذورها في المنظومة الليبرالية الخالصة فبينما يقوم جانب العرض في سوق الشغل (التعليم والتكوين) بتطوير وتنمية الموارد البشرية يقوم جانب الطلب من جهته باستخدام هذه الموارد البشرية،

وفي الواقع فإنّ هذه المنظومة الليبرالية لا تضمن بالضرورة التشغيل، إذ أنها قد تؤدي خاصة في فترات الانكماش والأزمة إلى اشتداد البطالة. ذلك أنّ اختلال العلاقة بين جانبي سوق العمل يفرز مجموعة من التشوهات تأتي البطالة في مقدمتها التي تتخذ عندئذ شكل البطالة الهيكلية كأحد أبرز الإختلالات وأعمقها تأثيرا نظرا لتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية. وهذا التمشّي هو الذي وقع تكريسه في تونس في السنوات الماضية وهو المتسبب الأساسي في ارتفاع معدّلات البطالة.
ولذلك فإن مكافحة البطالة بتونس لن تكون إلا عبر تجاوز هذه المنظومة التي انصهرت في منوال تنمية لئن حقق في العشرية الماضية نسبة نمو للناتج المحلي الداخلي بمعدل 5%، فإنّه أفضى إلى تراكم أعداد سنوية من العاطلين عن العمل وارتفاع مطرد لمعدل البطالة، ومن ثمّة فقد غدا من الضروري البحث عن العناصر الحقيقية الكامنة داخل مكونات منوال التنمية والتي أعاقت قدرة النسيج الاقتصادي على استيعاب القادرين عن العمل.

إنّ معالجة معضلة البطالة في تونس تستلزم بالضرورة التحرك على المعوقات الأساسية الكامنة داخل منوال التنمية قصد تعديلها بالقدر الكافي المفضي إلى منوال تنمية يكون هدفه الأساسي الأول هو التشغيل ويكون حقا منوال تشغيل أي:

- منوال قادر على توفير مواطن شغل أكثر للتونسيين،
- منوال قادر على ضمان شغل لائق ودائم،
- منوال يؤدي إلى توسيع رقعة التشغيل ليشمل جغرافيا جميع جهات الوطن وخصوصا المناطق الداخلية.

ولعلّه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ شرط تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية يتمثل في إزالة التشوهات في منوال التنمية عبر حزمة من الآليات تسهر في تركيز الجهد بما يكفل الارتقاء بوتيرة التشغيل تصاعديّا وفق إطار تحليلي يقوم على استيعاب الثلاثة أهداف المركزية أعلاه وصهرها في منظومة متكاملة مع مفردات تدخّل الدولة بصفة فاعلة في توجيه السياسات الكلّية لجعلها تصبّ في خانة ملاحقة تنفيذ وتحقيق تلكُم الأهداف على مستويين على الأقلّ، وهما أوّلا إرساء قوّة تعديلية محرّكة لسوق الشغل في اتجاهاته المختلفة، وثانيا توفير قوة بشرية متلائمة مع احتياجات قطاع الإنتاج.

ومن الأكيد أنّ الأهداف الثلاثة وشرطي تحقّقها هي كلّها عناصر متلازمة ولا مجال لفصل بعضهما عن بعض ممّا يجعلها جميعا منصهرة في إطار تحليلي، أردناه أن يكون منوال تشغيل لتونس.

ويُظهر الرسم البياني التالي مكونات منوال التشغيل وقيامه على دعامات خمس لا قيام له بدون أي واحدة منها وهي :

أ. دعامة كميّة (مواطن شغل أكثر) بتوفير السعة القصوى للاقتصاد لاستيعاب طالبي الشغل،

ب. دعامة قيميّة (عدالة توزيع الشغل بين الجهات) والقطع مع اقتصاد المشاطأة،

ج. دعامة نوعيّة (عمل لائق ودائم) وتوفير وظائف ذات قيمة مضافة عالية،

د. دعامة تعديلية محرّكة ومؤثرة في مستوى السياسات العمومية الكلية (الماكروية)،

هـ. موارد بشرية مؤهلة للارتقاء بالإنتاجية.

فالرؤية التي تقود هذه الإستراتيجية تتمثل في توفير فرص عمل كافية من حيث العدد، وملائمة من حيث الأجر تؤدي إلى تشغيل الموارد البشرية وتحقق ميزة تنافسية للاقتصاد التونسي بما يضاعف من طاقاته التشغيلية.

4. الأهداف العامة للإستراتيجية وإجراءات التنفيذ:

إن الهدف العام والأسمى للإستراتيجية الوطنية للتشغيل هو تحسين دخل الفرد لضمان مستوى معيشة أرفع للتونسيين من خلال زيادة فرص العمل وتحسين الأجور والرّفع من الإنتاجية.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف العام ضبط أهداف فرعية متظافرة ومتناسقة للزيادة في فرص العمل وتفعيل سياسة تعديلية قوية توفر القواعد والأنظمة والحوافز التي تؤدي إلى معالجة البطالة.

وفي ما يتعلق بتعظيم فرص العمل، فإنّ الهدف يتمثل في تمكين النسيج الاقتصادي من التقدم وزيادة القيمة المضافة وتوسيع قدرته على تسويق وتصدير المنتجات والخدمات، ويتم ذلك عن طريق تنفيذ سياسات تلاحق الأهداف الكبرى التالية :

1. وضع سياسات كلية متكاملة تجعل التشغيل في مركز الصدارة،
2. توجيه الجهد نحو قطاعات الإنتاج المحدثة للتشغيل،
3. تعزيز قدرات القطاع الخاص على خلق مواطن الشغل الكثيفة واللائقة وذات القيمة المضافة العالية،
4. إطلاق قوى التشغيل والتنمية المعطلة في الجهات وقوى التشغيل النسائية،
5. تنمية اليد العاملة الماهرة،
6. تحسين سير سوق الشغل وحوكمته.

ولقد وقعت ترجمة كل هدف استراتيجي وتنزيله ضمن حزمة من الأهداف الفرعية العملية، وقد أمكن التوصّل إلى تحديد 35 هدفا استراتيجيا فرعيا تضمّنت أكثر من 150 إجراء[1] تمّ اختبارها من بين ما يزيد على 260 إجراء تم استعراضها وكانت المعايير التي تمّ اختيار الإجراءات على أساسها هي مدى تأثيرها الواضح على التشغيل ومدى واقعيتها من الناحية العملية. كما تضمّن كل إجراء تحديد الجهة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذه ومؤشرات متابعته وتمويله وآجال تنفيذه.

ومن المعروف أنّ السياسات والبرامج المختلفة تتطلب فترات زمنية متفاوتة لتظهر نتائجها بمعنى أنّ بعض السياسات أو البرامج ستظهر لها نتائج فورية، بينما قد تستغرق السياسات والبرامج الأخرى سنوات لتبرز نتائجها على الرغم من أنّ لها نفس الأهمية لتحقيق أهداف الإستراتيجية.

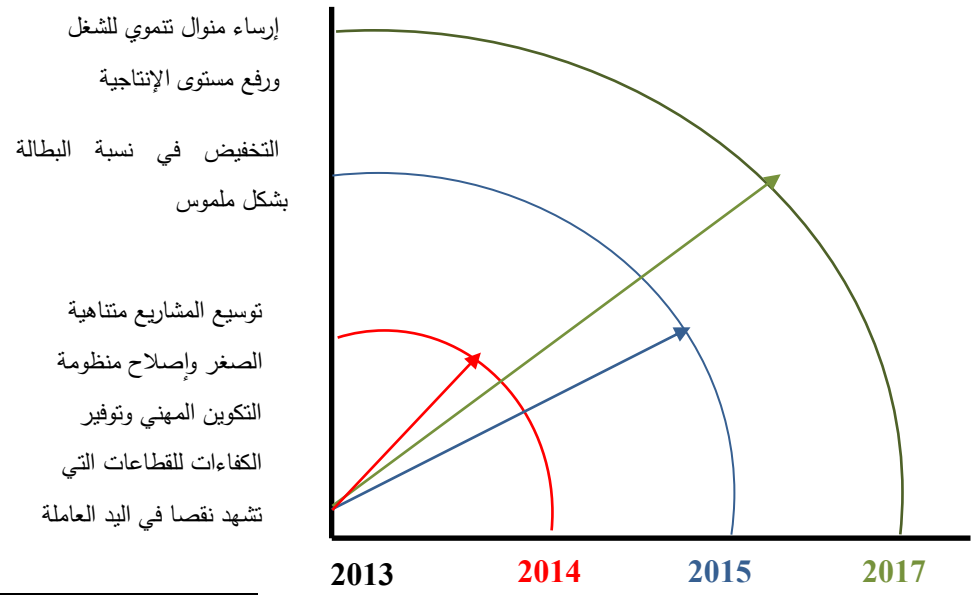

[1] يعرّف الإجراء بحوبه ص ندخل يتطلب توفير موارد ماليه او بسريه واتخاذ مرار يوبر بسص مباشر أو غير مباشر على الأهداف التي تحدّدها الإستراتيجية وبذلك فإن الإجراءات يمكن أن تكون تشريعات أو أنظمة أو إحداث مؤسسات أو برامج أو نشاطات جديدة أو معدلة.

وتصف الآفاق الثلاث المبيّنة في الرسم التأثير المتوقع من تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتشغيل على مدى الخمس سنوات القادمة (2013-2017) ومن المتوقع أن تؤدي إجراءات استحداث فرص العمل إلى استيعاب أعداد هامة من المعطلين عن العمل (665 ألف عاطل عن العمل في أوت 2012) وذلك بداية من سنة 2013 عبر توسيع المشاريع المتناهية الصغر خاصة في الجهات وتوفير اليد العاملة (120.000 ألف) للمهن والقطاعات التي تشهد نقصا في اليد العاملة وذلك عبر الشروع بداية من 2013 في إصلاح منظومة التكوين المهني بتفعيل التشارك مع قطاعات الإنتاج المحتاجة إلى اليد العاملة الماهرة. وبحلول سنة 2016 سوف تبدأ بالظهور آثار الإجراءات الرامية إلى تحسين التطابق بين مخرجات التعليم والتكوين واحتياجات المؤسسات الاقتصادية وتلك المتعلقة بإزالة معوقات التسهيلات البنكية للالمؤسسات الصغرى والمتوسطة ممّا ينتج عنه نسب أعلى من التشغيل.

وأخيرا بحلول سنة 2015 ستبدأ الحوافز المقدمة لإرساء منوال للتشغيل وإعادة هيكلة الاقتصاد نحو اقتصاد المعرفة بإظهار نتائجه.

ولا شكّ أن النجاح في تحقيق هذه الأهداف يتطلب تعزيز قدرة المصالح العمومية على التخطيط الاستراتيجي وتطبيق السياسات ومتابعة وتقييم الإجراءات المتخذّة، كما يتطلب قطعا تفعيل آليات التشاركية مع الأطراف الاجتماعيين وإقامة حوار اجتماعي مؤسّسي دائم متواتر فضلا عن تملّك مكونات المجتمع المدني الأخرى لهذه الإستراتيجية والالتفاف حولها والمساهمة في تحديثها بما يتلاءم مع المصلحة الوطنية العليا.

تتناول الاستراتيجية بالبحث في جزئها الأول الوضعية الحالية للبطالة في تونس في موفى سنة 2012، ثمّ وفي جزء ثان، سيقع تفصيل الأهداف الكبرى المراد تحقيقها، وفي جزئها الثالث سيقع التعرض إلى آليات التنفيذ والمتابعة، وفي جزء رابع إلى السيناريوهات المختلفة، ويحتوي الجزء الخامس على جداول تفصيلية للإجراءات الموصلة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

الجزء الأول

وضعية التشغيل

لا تستجيب للطموحات

الباب الأول : العرض الوصفي

من الصعب القول بأن لدينا بتونس قاعدة متكاملة لإحصائيات سوق الشغل[2] وإن كان المعهد الوطني للإحصاء يمثل المصدر الأساسي الأول فإنه ثمّة هامش كبير من المعطيات غير مفصلة[3] كما أن المرصد الوطني للتشغيل والمهارات باعتباره إدارة عامة صلب وزارة التكوين المهني والتشغيل بقيت مساهمته محدودة منذ إحداثه سنة 1997 سواء في مستوى جمع المعطيات حول سوق الشغل أو تحليلها، علاوة على أنّ قاعدة البيانات الإحصائية المتوفرة لدى الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل تظل جزئية بحكم أنها لا تشمل إلا طالبي الشغل المسجلين بمكاتب التشغيل وهذه الأخيرة لا تغطي عمليا إلا حوالي ثلث سوق الشغل ويشكل النقص الإحصائي عائقا رئيسيا أمام التوصل إلى معطيات كمّية دقيقة ومن ثمّة إلى تحديد الآليات المطلوبة وقياس أداء السياسات والبرامج الموضوعة لتنظيم سوق الشغل.

وعلى الرغم من هذا النقص النسبي وعلى ضوء البيانات الإحصائية المتوافرة يمكن استخلاص أهم المؤشرات الرئيسية كالتالي :

المبحث 1: النموّ السكاني

تشير الإحصاءات إلى استمرار نمو السكان في حدود 1 % خلال الفترة (2008-2012) وأنّ هذا النمو سيرتفع من سنة 2014 (1.06 %) ثم سيتراجع بداية من 2016.

تطوّر عدد السكان في تونس

السّنة	2008	2009	2010	2011	2012
عدد السكان (بالألف)	10314.5	10420.4	10531.3	10650.9	10758.2
نسبة التطور السنوي (%)	1.03	1,03	1,06	1,14	1.01

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

توقعات عدد السكان في تونس

السّنة	2013	2014	2015	2016	2017
عدد السكان (بالألف)	10921,6	11037,1	11151,8	11266,9	11380,7
نسبة التطور السنوي (%)	1,08	1,06	1,04	1,03	1,01

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

---

2 مما يستدعي ضرورة إحداث منظومة إحصائية مستقلة تكريسا لحق المواطن في النفاذ إلى المعلومة.

3 خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع غير المنظم الذي يمثل حوالي 40 % من سوق الشغل أو اليائسين من الشغل.

المبحث 2: السكان النشيطون (ممن هم في سن العمل)

تشير إحصاءات المعهد الوطني للإحصاء لشهر ماي 2012 أن عدد السكان النشيطين بلغ 3923.2 ألفا.

هيكلة سوق الشغل في تونس في ماي 2012

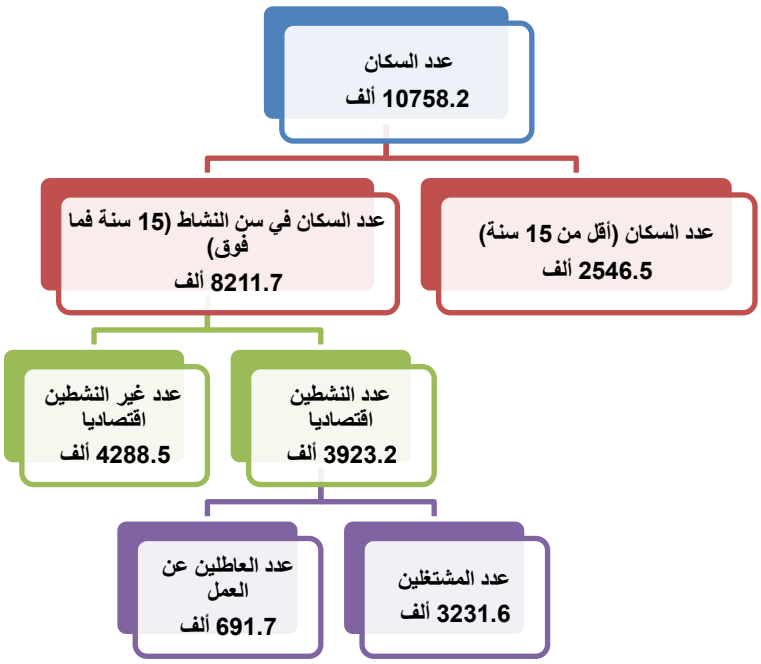

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (المسح الوطني حول السكان والتشغيل للثلاثية الثانية من سنة 2012)

وتشير هذه المعطيات إلى أنّ التونسيين ممن هم خارج النشاط يساوي 4288.5 ألفا أي ما نسبته 52.2% من إجمالي السكان في سن النشاط، وهؤلاء يشملون الملتحقين بالمدارس والتعليم والمتقاعدين إلى العمل والعاجزين عن العمل والمكتفين ممّن لا حاجة لهم للعمل وفئات أخرى مختلفة بمن فيهم اليائسين من الظفر بفرصة عمل[4].

ويلاحظ أن عددا من هؤلاء ممّن هم في سنّ العمل غير مشمولين في إحصاءات البطالة الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء الذي يعتمد في تعريف العاطل عن العمل على كونه *"الشخص البالغ من العمر 15 سنة فما فوق والذي تتوفر فيه الشروط التالية : لم يشتغل خلال الأسبوع السابق ليوم الاستجواب، يبحث عن شغل خلال الشهر السابق ليوم الاستجواب، مستعدّ ومتفرّغ للاشتغال خلال الأسبوعين المواليين ليوم الاستجواب، قام بإجراء فعلي للبحث عن شغل خلال الشهر السابق ليوم الاستجواب"*.

4 ليس لدينا إحصاءات مدققة.

ومن ثمة فإن إحصاءات البطالة المتوفرة لا تشمل كل من :

- وصلوا لقناعة بعدم وجود شغل،
- من وجدوا عملا إلا أنّ الراتب لا يتناسب معهم،
- الأفراد الذين يفضلون الانتظار في بيوتهم إلى أن يجدوا وظيفة.

فهؤلاء لا يدخلون ضمن دائرة إحصاءات البطالة.

وتبعا لذلك فإن نسبة المشتغلين من مجموع السكان خلال شهر ماي 2012، بلغت حوالي 30.03 %، مما يعني أنّ كل شخص يشتغل يعيل 2.3 أشخاص بالإضافة إلى نفسه.

المبحث 3: البطالة على المستوى الوطني[5]

تشير تقديرات البطالة إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل من 429.7 ألفا في ماي 2006 إلى 691.7 ألف في نفس الشهر من سنة 2012. أما بخصوص نسبة البطالة، فقد ارتفعت من 12.5% إلى 17.6% خلال شهر ماي 2012 مقابل تراجعها خلال شهر أوت من سنة 2012 إلى 17%.

تطور عدد العاطلين عن العمل (بالألف)

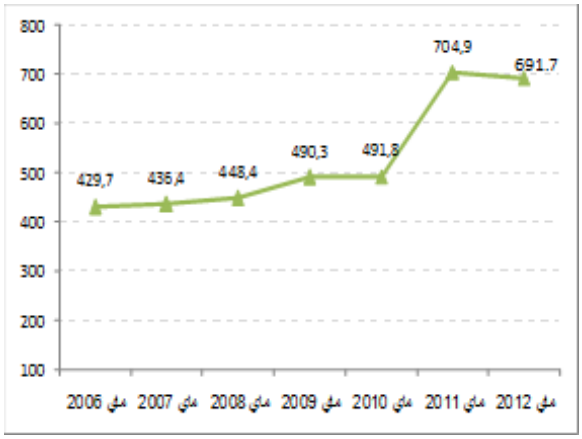

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

تطور نسبة البطالة (%)

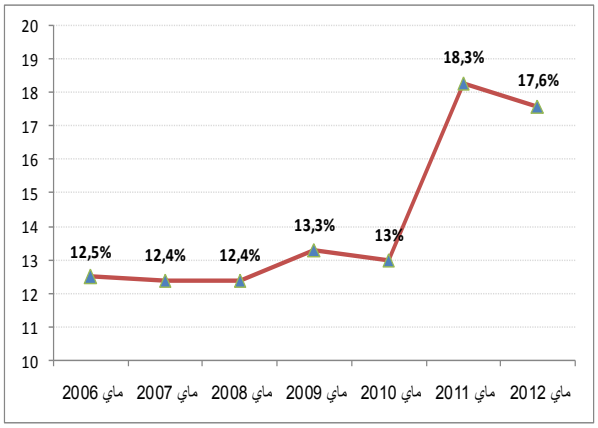

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

---

5 كيفية احتساب معدلات البطالة:

التقديرات التي قام بها المعهد الوطني للإحصاء لمعدّلات البطالة يتمّ احتسابها على النحو التالي : معدل البطالة $= \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد النشطين}} \times 100$

- عدد السكان النشطين (يساوي) عدد السكان في سن العمل (ناقص) عدد السكان خارج سوق العمل.
- عدد العاطلين عن العمل (يساوي) عدد السكان النشطين اقتصاديا (ناقص) عدد المشتغلين.

المبحث 4: التوزيع حسب الجنس (النشيطون، المشتغلون، العاطلون عن العمل)

الفرع 1: النشيطون حسب الجنس

تتكون الفئة النشيطة اقتصاديا في الغالب من الذكور، غير أنّ نسبة الإناث شهدت ارتفاعا خلال السنتين الأخيرتين مقابل تراجع طفيف لنسبة الذكور.

تطور التوزيع النسبي للسكان النشيطين اقتصاديا حسب الجنس (%)

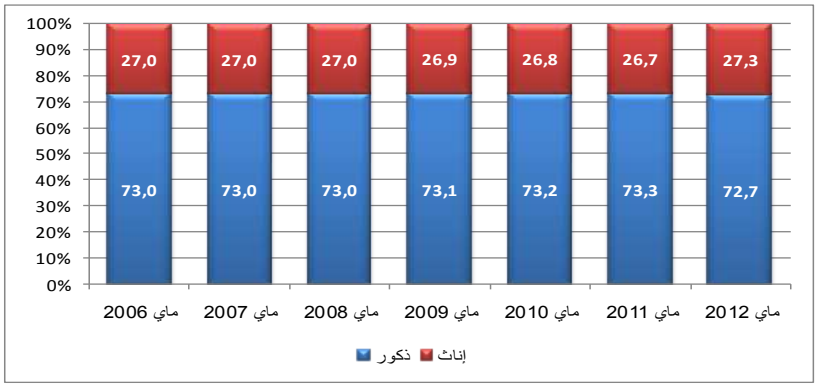

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الفرع 2: المشتغلون حسب الجنس

يقدّر إجمالي المشتغلين بـ3231.6 ألفا في ماي 2012 ويشكل الذكور نسبة 75.3% والإناث 24.7%. وبالمقارنة مع نتائج مسح الثلاثي الثالث لسنة 2012، فإنّ عدد المشتغلين يقدّر بـ 3242.9 ألف مشتغل منهم 75.4 % ذكور و24.6 % من الإناث

تطور التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الجنس (%)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الفرع 3: البطالة حسب الجنس

يلاحظ تفاقم ظاهرة البطالة لدى الإناث ويظهر الرسمين المواليين أنّ عدد العاطلين عن العمل من بين الذكور أكبر من عدد العاطلين من بين الإناث، غير أن نسبة البطالة لدى الإناث (25.6%) وهي أكبر بكثير من نسبة البطالة لدى الذكور (14.6%) خلال شهر ماي 2012. وتراجعت نسبة بطالة الذكور والإناث على التوالي إلى 14.1 % و24.9 % خلال شهر أوت من نفس السنة.

تطور عدد العاطلين عن العمل حسب الجنس (بالألف)

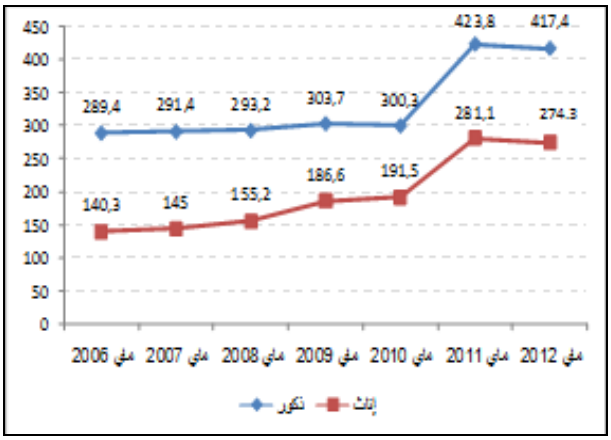

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

تطور نسبة البطالة حسب الجنس (%)

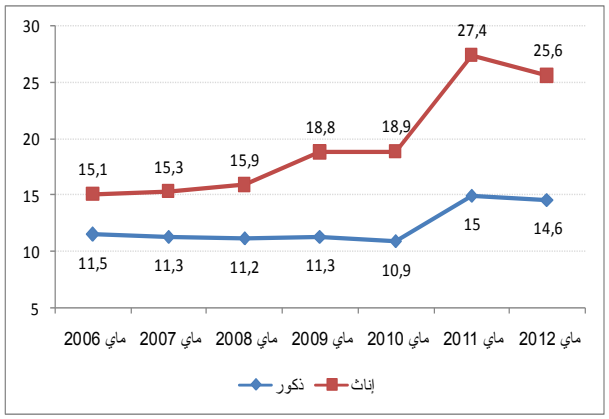

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وتعدّ الإناث من حاملي شهادات التعليم العالي أكثر عرضة لظاهرة البطالة من نظرائهم من الرجال. حيث يشير الرسم التالي إلى أنه خلال شهر ماي 2012، بلغت نسبة البطالة لدى الإناث من حاملي الشهادات العليا 40.2% مقابل 15.8% لدى الذكور، أي بفارق يقدر بـ24.4 نقطة. وفي المقابل ارتفعت نسبة بطالة كل من الذكور والإناث على التوالي 20.6 % و46.4 % خلال شهر أوت من سنة 2012.

تطور نسب البطالة من بين حاملي شهادات التعليم العالي حسب الجنس (%)

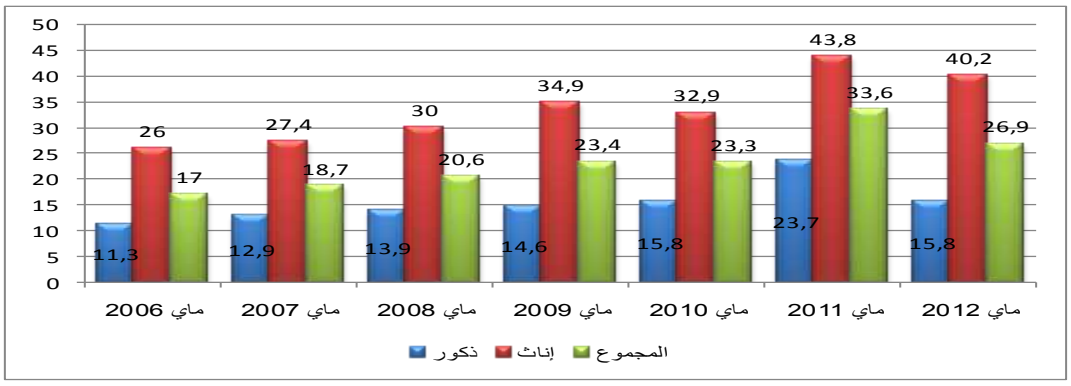

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

المبحث 5: التوزيع حسب الفئات العمرية (النشيطون، المشتغلون، العاطلون عن العمل)

الفرع 1: النشيطون حسب الفئة العمرية

شهد عدد النشيطون خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا شمل كلّ الفئات العمرية باستثناء الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و19 سنة والبالغ عددهم 161.1 ألف ناشط في 2011 مقابل 209.5 ألف ناشط في 2005. بدوره شهد عدد النشيطون الذين تساوي أو تفوق أعمارهم 60 سنة تراجعا طفيفا حيث انخفض من 139.2 ألف إلى 133.5 ألف خلال نفس الفترة.

والملاحظ أنّ الارتفاع الأعلى لعدد النشيطين تم تسجيله لدى الفئة العمرية (25-29سنة) التي بلغت 697.9 ألف في 2011 مقابل 554.5 ألف في سنة 2005، أي بزيادة تقدر بـ143.4 ألف. وتحتل الفئة العمرية (50-59 سنة) المرتبة الثانية بزيادة ناهزت 136.6 ألف خلال نفس الفترة تليها الفئة العمرية (30-34 سنة) بزيادة تقدر بـ109.1 ألف.

تطور النشيطون حسب الفئة العمرية (بالألف)

السّنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
15–19 سنة	209,5	204,5	193,5	182,7	167,5	165,3	161,1
20–24 سنة	441,6	438	455	456,9	434,8	456,5	469,4
25–29 سنة	554,5	562,8	600,5	635,8	636,6	661,5	697,9
30–34 سنة	487,5	490,7	503,8	513,1	566,6	569,8	596,6
35–39 سنة	441,4	454,5	448,9	442,1	465,1	464,4	466
40–44 سنة	393,4	400,4	417,1	434,2	434,8	429	430,6
45–49 سنة	330	337,9	350,5	368,3	384	382,3	390,9
50–59 سنة	362	392,9	413,1	442,7	472,5	494,8	498,6
60 سنة فما فوق	139,2	152,9	139,3	127,9	127,3	145,6	133,5
المجموع	3359,1	3434,6	3521,7	3603,8	3689,2	3769,2	3844,6

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ويتبين من الإسقاطات أن السكان النشطين دخلوا في مرحلة تحول ديمغرافي ستكون له تداعيات على هيكلة سوق الشغل في السنوات القادمة، حيث من المنتظر أن يتراجع بصفة ملحوظة عدد النشيطين من بين الشباب (15-24 سنة) بـ 81.6 ألف بين 2013 و2017 مقابل ارتفاع هام بالنسبة للشرائح العمرية (35-39 سنة) و(40-44 سنة) و(50-59سنة).

توقعات النشيطين حسب الفئة العمرية (بالألف)

السّنة	2013	2017	الفارق
15–19 سنة	145,6	121.5	–24
20–24 سنة	421,8	364.2	–57.6
25–29 سنة	695	708.7	13.7
30–34 سنة	666	745.4	79.4
35–39 سنة	556	657.8	101.8
40–44 سنة	462,3	539.5	76.8
45–49 سنة	424,3	456.3	32
50–59 سنة	591,4	682.6	91.2
60 سنة فما فوق	164,7	196.7	32
المجموع	4127,1	4472.8	345.3

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الفرع 2: البطالة حسب الفئة العمرية

تشير المعطيات إلى تفاقم ظاهرة بطالة الشباب، حيث تدلّ الإحصائيات إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى الفئة العمرية (15-19 سنة) من 27.7% سنة 2005 إلى 43.6% سنة 2011. كما ارتفعت هذه النسبة لدى الفئة العمرية (20-24 سنة) من 28.4% إلى 41.8% خلال نفس الفترة. أمّا بالنسبة للشريحة العمرية (25-29 سنة)، فقد بلغت نسبة البطالة 34.5% في سنة 2011 مقابل 21.6% في سنة 2005.

تطور نسبة البطالة حسب الفئة العمرية (%)

السّنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
15–19 سنة	27,7	27,9	29,3	29,6	33,6	28,7	43,6
20–24 سنة	28,4	27,6	27,3	27,9	29,9	29,7	41,8
25–29 سنة	21,6	21,1	21,8	22,9	25,7	24,2	34,5
30–34 سنة	11,6	11,1	11,6	11,5	11,4	12,9	19,0
35–39 سنة	6,3	6,6	5,8	5,4	5,6	6,1	8,8
40–44 سنة	4,8	4,4	3,9	3,3	4,3	3,8	4,3
45–49 سنة	3,8	3,9	3,0	2,9	3,9	3,2	2,8
50–59 سنة	3,2	3,5	2,5	2,6	3,2	2,8	2,5
60 سنة فما	1,2	2,2	2,4	1,8	1,2	3,0	1,4
المجموع	12,9	12,5	12,4	12,4	13,3	13,0	18,3

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

المبحث 6: التوزيع حسب المستوى التعليمي (النشيطون، المشتغلون، العاطلون عن العمل)

الفرع 1: النشيطون حسب المستوى التعليمي

تفيد هيكلة السكان النشيطين حسب المستوى التعليمي تطور حصّة الذين لهم مستوى عالي من 13.3% سنة 2005 إلى 19.5% سنة 2011 في حين شهدت حصة الذين لهم مستوى ثانوي ارتفاعا طفيفا من 36.1% إلى 37.9% خلال نفس الفترة. وفي المقابل، تراجعت حصة الذين لهم مستوى ابتدائي من 37.9% إلى 33.1%.

التوزيع النسبي للنشطين حسب المستوى التعليمي (%)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الفرع 2: المشتغلون حسب المستوى التعليمي

رغم الارتفاع المسجل خلال السنوات الأخيرة، يظل نصيب من لهم مستوى تعليم عالي في مجمل المشتغلين ضعيفا، ويظهر الرسم الموالي أن نصيب الأسد من المشتغلين يستحوذ عليه من لهم مستوى تعليم ثانوي وابتدائي تباعا بنسبة 36.9% و35.5% في ماي 2011. أما بخصوص من لهم مستوى تعليم عال، فتقدر هذه النسبة بـ16.9%. خلال نفس السنة.

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المستوى التعليمي (%)

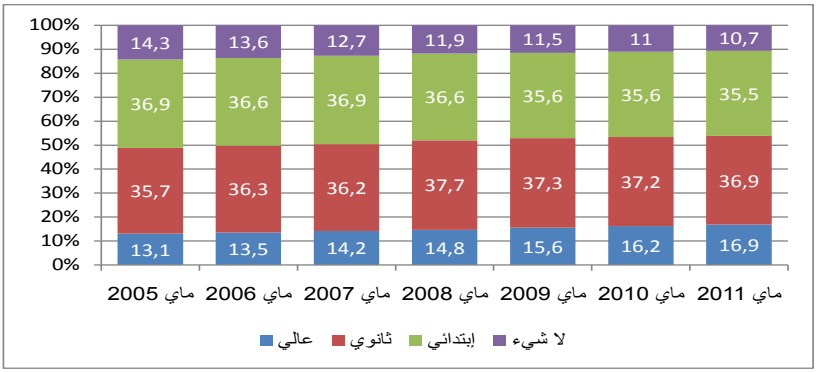

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الفرع 3: البطالة حسب المستوى التعليمي

تمّ تسجيل ارتفاع البطالة من بين السكّان الذين لهم مستوى تعليم عالي، حيث يتبين من الرسم الموالي أنّ نسبة البطالة لدى هذه الشريحة بلغت 29.2% في ماي 2011 مقابل 14% في نفس الشهر من سنة 2005. وتبلغ هذه النسبة 31.3 % في شهر أوت من سنة 2012 .

ويشير الرسم إلى أنه كلما زاد المستوى التعليمي كلما زادت البطالة، حيث بلغت نسبة البطالة في ماي 2011 لدى النشيطين الذين ليس لهم مستوى تعليمي 8% مقابل 12.4% لدى النشيطين الذين لهم مستوى تعليم ابتدائي و 20.6% لدى من لهم تعليم ثانوي.

تطور نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي (%)

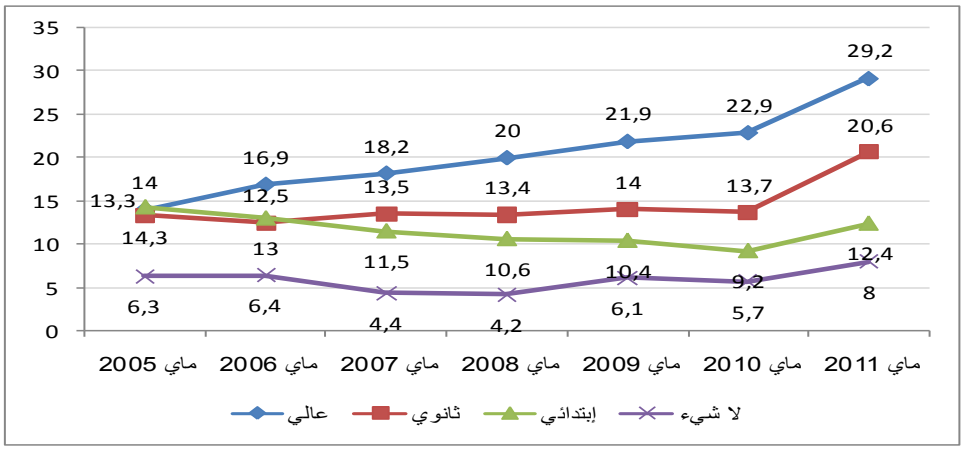

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

كما يلاحظ تفاقم ظاهرة بطالة حاملي شهادات التعليم العالي، فبالتوازي مع الارتفاع المطّرد لعدد خريجي مؤسسات التعليم العالي سنويا، شهدت نسبة بطالة هذه الفئة ارتفاعا هاما حيث ارتفعت من 17% في ماي 2006 إلى 33.6% في نفس الشهر من سنة الثورة (2011) قبل أن تتراجع إلى حدود 26.9% في ماي 2012.

تطور نسبة بطالة حاملي شهادات التعليم العالي (%)

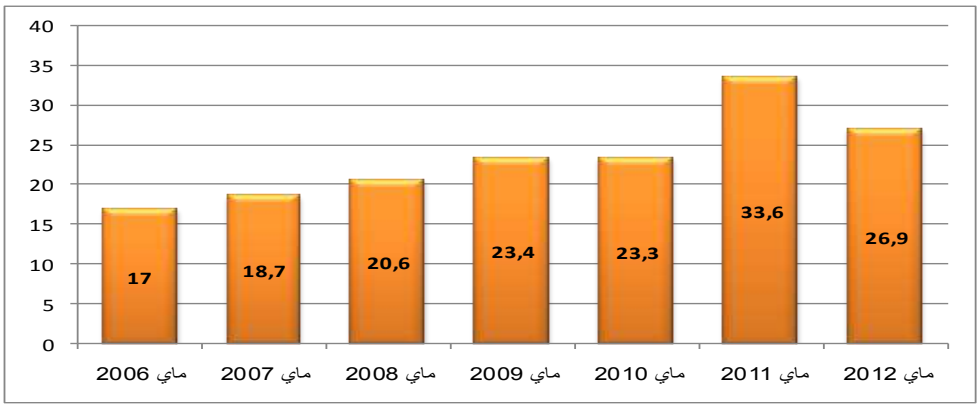

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

المبحث 7: الفجوة الجهوية للبطالة

يلاحظ اتّساع ملحوظ لفجوة البطالة على المستوى الإقليمي، إذ يقدّر الفارق في أوت 2012 بين أدنى وأعلى نسبة بطالة على المستوى الإقليمي بـ14.5 نقطة.

نسب البطالة حسب الأقاليم أوت 2012 (%)

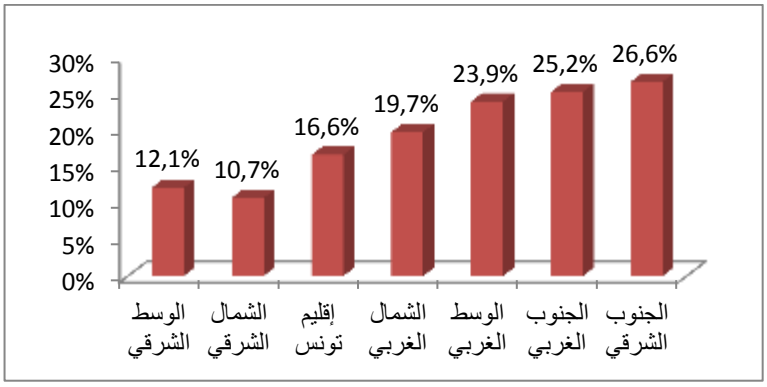

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

تطور نسب البطالة حسب الولايات (%) (خلال شهر ماي من كل سنة)

السّنة	2007	2008	2009	2010	2012
تونس	11,8	13,0	11,2	14,2	20,4
أريانة	12,5	10,9	11,1	10,8	13,7
بن عروس	13,6	12,3	12,9	12,2	18,7
منوبة	15,9	15,0	16,2	15,3	25,5
نابل	8,7	7,5	10,6	11,4	13,3
زغوان	8,2	7,2	9,8	4,9	8,9
بنزرت	11,7	7,7	12,2	12,8	12,6
باجة	11,7	17,3	17,3	11,5	19,7
جندوبة	19,6	20,0	20,3	17,7	18,5
الكاف	15,3	12,1	12,4	12,4	12,1
سليانة	15,2	14,5	16,5	15,6	15,8
سوسة	11,1	15,2	15,3	13,0	15,9
المنستير	8,6	8,7	10,2	6,1	5,7
المهدية	15,3	12,3	15,0	12,2	17,7
صفاقس	9,4	10,1	10,5	7,4	11,7
القيروان	9,9	8,9	10,8	10,6	15,9
القصرين	18,0	25,6	18,6	20,7	26,2
سيدي بوزيد	8,3	6,3	11,3	14,7	29,4
قابس	14,9	15,0	15,6	18,1	23,2
مدنين	13,1	11,3	11,4	13,9	21,0
تطاوين	15,2	13,7	21,9	23,6	51,7
قفصة	17,6	23,2	21,1	28,3	26,7
توزر	24,8	28,1	19,9	17,0	28,4
قبلي	14,1	11,2	15,2	14,5	19,9
المجموع	**12,4**	**12,4**	**13,3**	**13,0**	**17,6**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

يبرز الجدول المبين أعلاه الفوارق الشاسعة في نسب البطالة، حيث أنّ الفارق بين ولاية المنستير وتطاوين تقدّر بـ 46 نقطة خلال شهر ماي 2012.

المبحث 8: مدّة البطالة

البطالة طويلة المدى لا زالت تمثل معضلة[6]، إذ رغم وضع العديد من البرامج والآليات قصد مساعدة طالبي الشغل للاندماج في سوق الشغل أو الانتصاب لحسابهم الخاص، لازالت البطالة طويلة المدى تشمل جزءا هاما من العاطلين عن العمل. فقد بلغت في نوفمبر 2011 نسبة العاطلين عن العمل لمدة سنة أو أكثر 38% منهم 19.1% تراوحت فترة بطالتهم بين سنة وسنتين، و10.2% بين سنتين وثلاث سنوات و8.7% أكثر من ثلاث سنوات.

توزيع العاطلين عن العمل حسب مدة البطالة في نوفمبر 2011 (%)

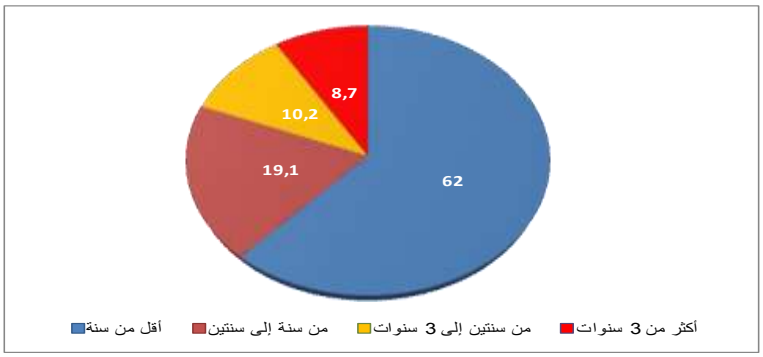

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

النساء أكثر عرضة للبطالة طويلة المدى من الرجال، حيث بلغت في نوفمبر2011 نسبة العاطلات عن العمل لمدة سنة أو أكثر 42.1% مقابل 35.1% لدى الرجال. ومن ناحية أخرى بلغت نسبة العاطلات عن العمل لمدة تفوق ثلاث سنوات 12.3 % مقابل 6.1 % فقط لدى الرجال.

توزيع العاطلين عن العمل حسب الجنس ومدة البطالة في نوفمبر 2011 (%)

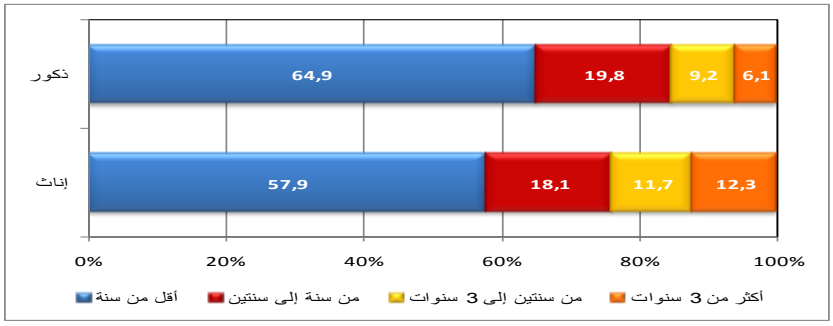

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

6 البطالة طويلة المدى أو البطالة طويلة الأجل: "تشير البطالة طويلة الأجل إلى عدد الأشخاص العاطلين عن العمل لفترات مستمرة تمتد لعام أو أكثر، معبرا عنها كنسبة مئوية من مجموع العاطلين عن العمل" (البنك الدولي).

المبحث 9: الطلبات الإضافية وإحداثات الشغل

إن الاقتصاد الوطني غير قادر على إحداث عدد كافي من مواطن الشغل يغطّي الطلبات الإضافية للشغل، ويتبيّن من الرسم الموالي أنّه خلال السبع سنوات الأخيرة ظل عدد إحداثات الشغل أقل من طلبات الشغل الإضافية خاصة إبّان الثورة حيث فقدت تونس 137.6 ألف موطن شغل بين ماي 2010 وماي 2011 .

تطور إحداثات الشغل وطلبات الشغل الإضافية (بالألف)

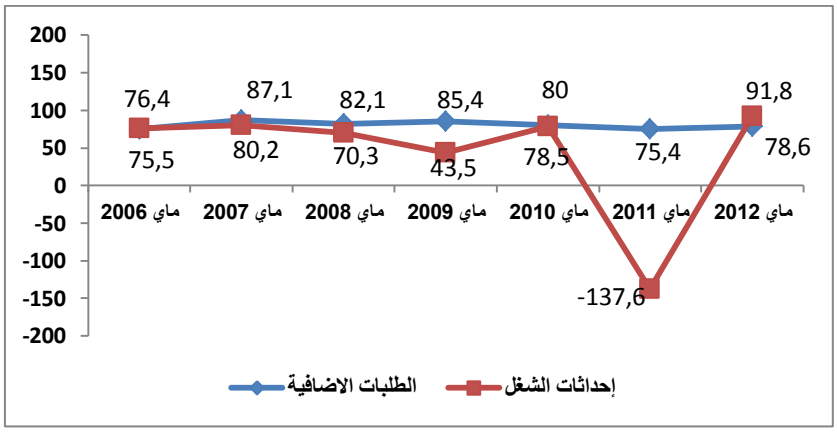

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

كما أنّ الاقتصاد الوطني غير قادر على إحداث عدد كافي من مواطن الشغل خاصة بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي، حيث يشير الرسم الموالي إلى الفارق الهام بين طلبات الشغل الإضافية وإحداثات الشغل لفائدة هذه الشريحة من طالبي الشغل.

تطور إحداثات الشغل وطلبات الشغل الإضافية

بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي (بالألف)

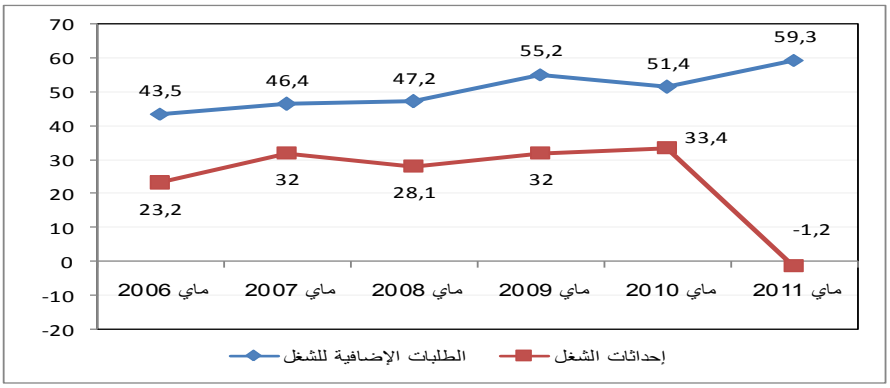

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

المبحث 10: الإسقاطات إلى غاية 2017

تواصل الضغط على سوق الشغل في السنوات القادمة خاصة من قبل الإناث، وتبرز الإسقاطات المتوفرة تواصل ارتفاع عدد النشيطين من الفئة العمرية (15-59سنة) والذي من المنتظر أن يبلغ حوالي3962.7 ألف ناشطا سنة 2013 و4043.7 ألف ناشطا سنة 2014 و4122.9 ألف سنة 2015 و4201.9 ألف سنة 2016 و4275.5 ألف سنة 2017. كما أنّه من المرتقب أن تسجّل نفس الفترة ما يناهز 394.1 ألف طلب شغل إضافي منها 257.7 ألف من فئة الإناث، أي ما يزيد عن 65 % من مجمل الطلبات الإضافية.

توقعات عدد النشطين حسب الجنس (بالألف)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

توقعات عدد الطلبات الإضافية حسب الجنس (بالألف)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الباب الثاني : خصائص البطالة

يتجلّى من خلال الإحصائيات أن سوق الشغل في تونس يعاني من عدة تشوهات متشابكة على مدى زمني طويل فاقمت من حدّتها الأزمة المالية العالمية واستشراء الفساد والاستبداد ونمو عرض القوى العاملة بوتيرة أسرع من قدرات قطاع الإنتاج على توفير فرص العمل اللازمة.

وتتلخّص هذه التشوهات خاصة في ما يلي :

المبحث 1: ارتفاع معدّل البطالة الإجمالي

تشكّل حدّة البطالة الإجمالية أبرز تشوهات سوق الشغل، فمعدّل البطالة في تونس يعدّ مرتفعا مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

نسبة البطالة في تونس وفي بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي في سنة 2012

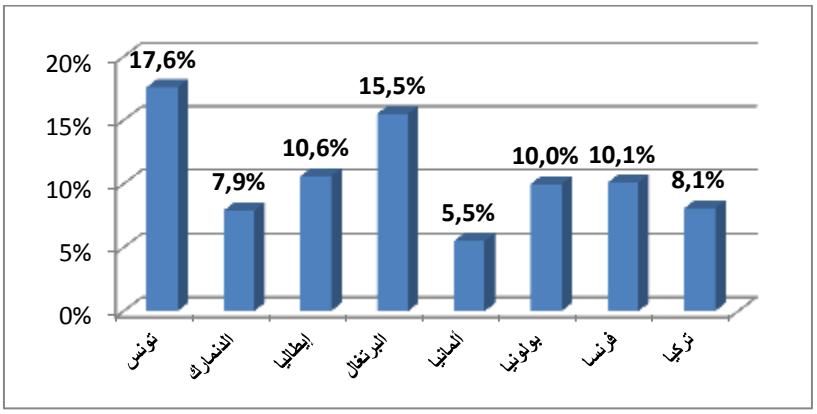

المصدر: موقع منظمة التعاون الاقتصادي و المعهد الوطني للإحصاء بالنسبة لتونس

بل أنها تعدّ مرتفعة بالمقارنة حتى مع دول الجوار، حيث بلغت نسبة البطالة في تونس 18.3% سنة 2011 مقابل 10% في الجزائر و9.1% في المغرب خلال نفس السنة.

نسبة البطالة في تونس وبعض دول الجوار في سنة 2011

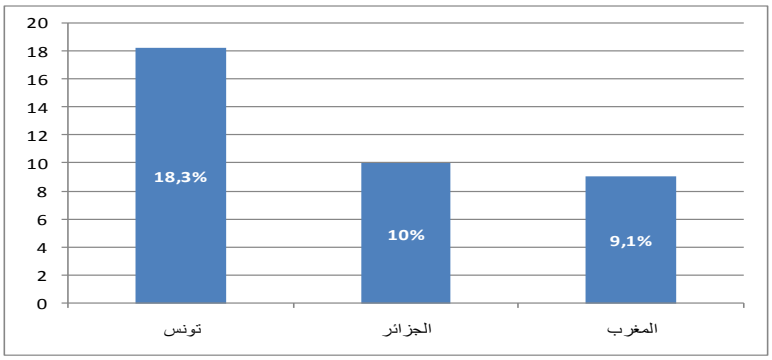

المصدر: موقع المندوبية السامية للتخطيط بالمملكة المغربية، المعهد الوطني للإحصاء بتونس وموقع الوزارة الأولى بالجزائر

المبحث 2: تدني مستوى الإنتاجية

إنّ الإنتاجية في تونس ضعيفة مقارنة بالعديد من الدول على غرار البلدان الصاعدة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، فعلى سبيل المثال، يشير الرسم الموالي إلى الفارق الهام بين مستوى الإنتاجية في تونس وكوريا الجنوبية والذي ما فتئ يتسع عبر السنين.

تطور فارق الإنتاجية والناتج الداخلي الخام بين تونس وكوريا الجنوبية

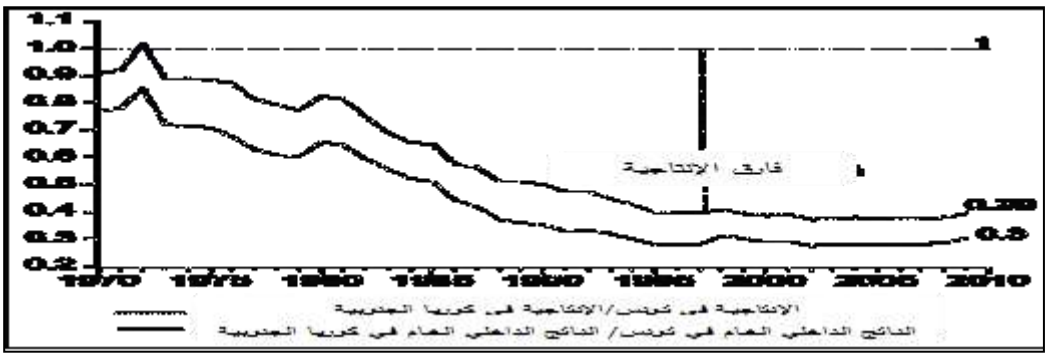

المصدر: غازي بوليلة (ندوة نظمها البنك الإفريقي للتنمية يوم 10 أفريل 2012)

ومن ناحية أخرى يتبين من الرسم الموالي أنه خلال فترة (1995-2010) شهدت الإنتاجية تطورا إيجابيا باستثناء سنة 2003، غير أن تطور المعدل العام للتشغيل كان ضعيفا.

تطور معدل التشغيل والإنتاجية في تونس

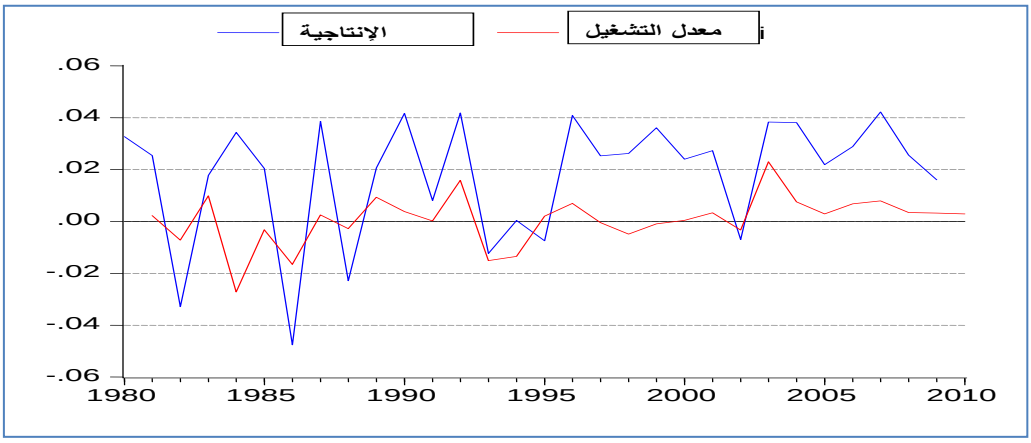

المصدر: غازي بوليلة (ندوة نظمها البنك الإفريقي للتنمية يوم 10 أفريل 2012)

تطور عدد خريجي التعليم العالي حسب نوع الشهادة

السّنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإجازة التطبيقية	–	–	–	8191	34715	52522
مرحلة قصيرة (نظام قديم)	20751	22282	24069	18516	11782	56
الأستاذية	25995	25566	25389	26660	26076	6509
هندسة وهندسة معمارية	3015	3420	3711	4086	4157	4252
دكتوراه في الطب	1287	1370	1430	1136	1137	1454
ماجستير (نظام أمد)	–	–	–	–	–	839
ماجستير ودكتوراه	4197	4554	5243	6070	7275	7386
شهادات أخرى	1314	1406	771	971	893	1115
المجموع	56559	58598	60613	65630	86035	74133

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المبحث 3 : تدنّي نسبة التأطير داخل المؤسسات

تقدر نسبة التأطير الجملية ضمن عدد المشتغلين بـ17.5 % خلال شهر نوفمبر 2011. وتشير إحصائيات سنة 2010 إلى تدني هذه النسبة خاصة في قطاع الفلاحة والصيد البحري (1.4 %) والبناء والأشغال العامة (2.8 %) والنسيج والملابس والأحذية (5.1 %).

التوزيع القطاعي لنسب التأطير خلال 2010

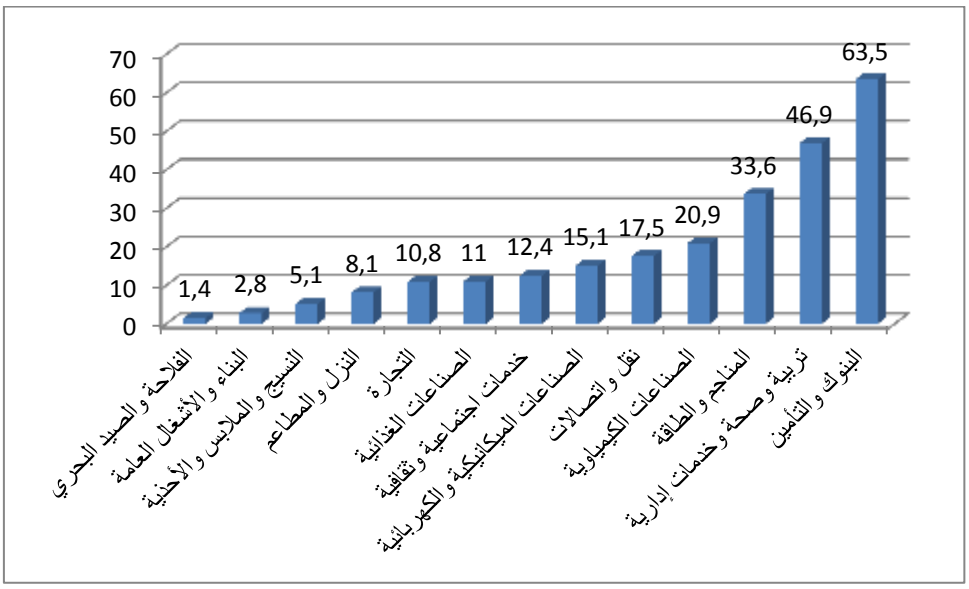

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

المبحث 4 : تدنّي مشاركة المرأة في الحياة النشيطة

إن معدّلات مشاركة الإناث في الحياة النشطة تعتبر متدنية مقارنة بالمعايير الدولية، حيث بلغت نسبة نشاط الإناث في تونس 24.8% في 2010 مقابل معدل عالمي يقدر بـ51.2% في السنة ذاتها. وقد بلغت هذه النسبة 52.9% في جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و52.9% في ألمانيا و56.4% في البرتغال و44.5% في اليونان و37.7% في إيطاليا.

نسبة نشاط الإناث حسب البلد في 2010 (%)

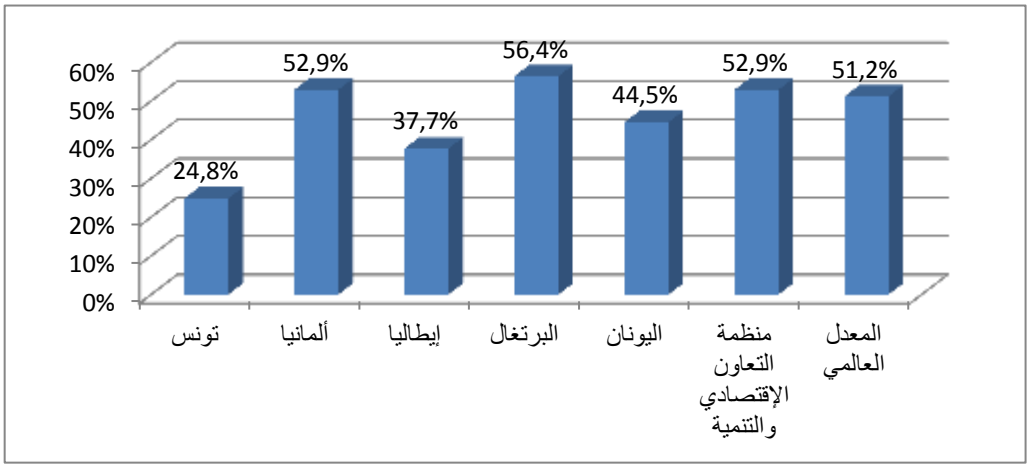

المصدر: موقع قاعدة بيانات البنك الدولي (htpp/:donnees.banquemondiale.org)

المبحث 6: ارتفاع معدلات البطالة في الجهات الداخلية

تفاوت كبير لنسب البطالة حسب الجهات، حيث تبلغ أعلى النسب في الجهات الداخلية وأدناها في المناطق الساحلية.

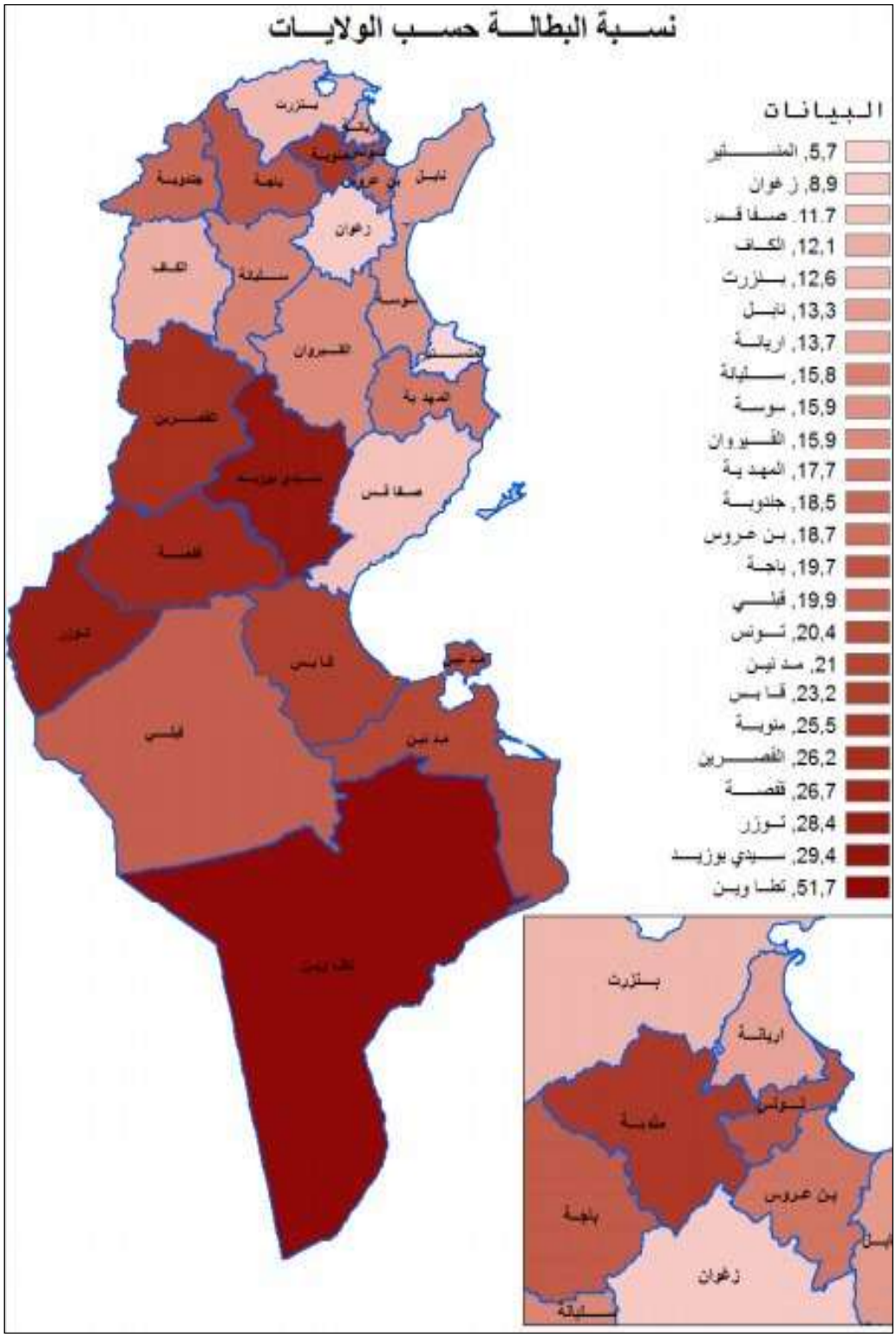

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

تؤكد المؤشرات الإحصائية أنّ ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلّي السنوي لتونس منذ سنة 1960 إلى اليوم لم يترافق في جلّ مراحلها مع استيعاب الطلبات الإضافية السنوية للشغل على الرغم من تعدّد السياسات ذات الصلة. وقد تفاقم هذا الوضع بشدّة في العشريتين الأخيرتين ممّا أدّى إلى ارتفاع معدّلات البطالة بشكل تراكمي.

وإن استمرار هذه الظاهرة يحيلنا بالضرورة إلى تفحّص الخيارات الاقتصادية المتّبعة خاصة منذ التسعينات باعتبارها هي التي أدّت مباشرة إلى ما تشهده البطالة راهنا، فهذه البطالة ليست فقط تراكمية بل هي أيضا بطالة هيكلية تتموقع أسبابها العميقة في منوال التنمية المنتهج.

ويبيّن الجدول التالي محتوى التشغيل من النموّ.

تطوّر نسبة نمو التشغيل لكل نسبة نمو اقتصادي بـ 1%

الفترة	1981-1971	1991-1982	1996-1992	2010-1997
نمو التّشغيل	% 0,34	% 0,84	%0, 71	% 0,55

وفي هذا السياق تدلّ مؤشّرات سوق الشغل بمفردات البطالة وطنيا وجهويا على قصور منوال التنمية المعتمد في السنوات الماضية حيث لم يكن قادرا على استيعاب الطلب الإضافي وتقليص مخزون البطالة. فالخيارات المتّبعة لم تمكّن من إحداث ما يكفي من مواطن الشغل كمّا ونوعا بالنّسبة لكلّ شرائح ومستويات طالبي الشغل. كما أنّها لم تمكّن خاصة من تعبئة الإمكانيات الجهوية للمساهمة بقدر أكبر في التشغيل والحد من البطالة وطنيا وخاصة جهويا كما يتجلّى ذلك من الرسم الموالي :

توزيع حصة المشتغلين ونسبة البطالة حسب الجهات – 2012

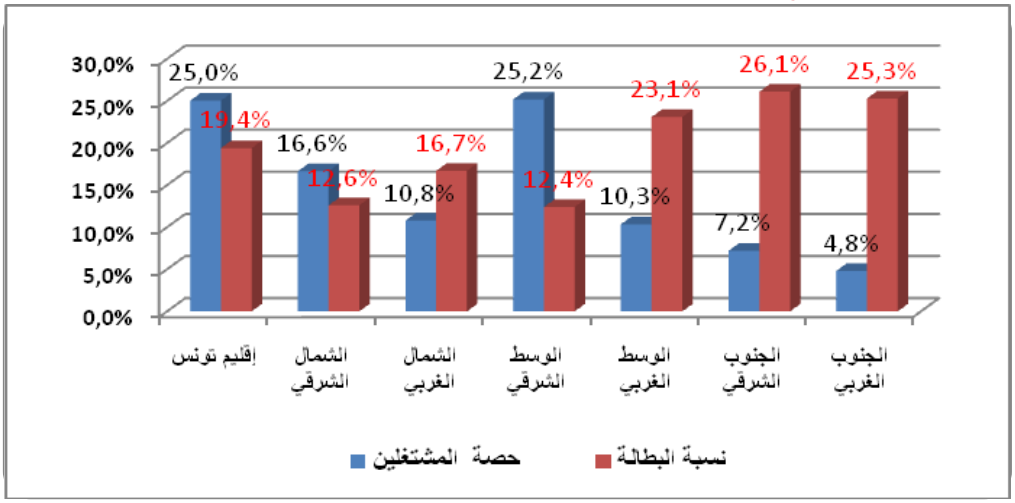

المعهد الوطني للإحصاء التشغيل والبطالة الثلاثي الثاني 2012

ويعود هذا التفاوت الحادّ على مستوى التشغيل والبطالة ومختلف مسارات التنمية عموما إلى عديد الإخلالات.

المبحث 1 : منوال تنمية غير مشغّل بما يكفي

الفرع 1: الإخلالات العميقة على مستوى السياسات العامّة المؤثّرة مباشرة في التشغيل

الفقرة (1) : إخلالات في تركيز البنية الأساسية :

تسجّل المناطق الدّاخلية عجزا متراكما في البنية التحتية الدّاعمة للاستثمار والتشغيل. ومن أهمّ العوامل الفاعلة مباشرة في هذه المجالات

1. **مؤشّر كثافة الطرقات المعبّدة :**

تبرز الوضعية الحالية تفاوتا كبيرا في شبكة الطرقات المعبّدة التي تتراوح بين 70.8 كم على 100 كم2 في ولاية تونس، و6 كم على 100 كم2 في ولاية تطاوين[7].

2. **مؤشّر كثافة المناطق الصناعية :**

تبرز المعطيات المتوفّرة الهوّة السّحيقة على مستوى تركيز المناطق الصناعية حيث :

- ✓ يستأثر الشريط الساحلي على 80 % من مساحة المناطق الصناعية، منها 58 % في ولايات الشمال الشرقي (تونس الكبرى وبنزرت ونابل وزغوان، أي حوالي 1906 هكتارات)
- ✓ عجز كبير في المناطق الدّاخلية، حيث لا يوجد بالشمال الغربي (باجة وجندوبة والكاف وسليانة) سوى 233 هكتارا من المناطق الصناعية، أي 7 % من المساحة الجملية، والوسط الغربي 309 هكتارات، أي 10 % من المساحة الجملية.

الفقرة (2) : إخلالات في مؤشّر كثافة المؤسّسات الاقتصادية :

يتّسم النّسيج الاقتصادي بالتّفاوت الواضح في كثافة المؤسّسات الاقتصادية كما يتبيّن من الجدول الموالي :

كثافة المؤسّسات الاقتصادية (2010)

الإقليـــم	عدد المؤسّسات لكلّ 1000 ساكن
تونس الكبرى	89
الوسط الشرقي	60
الشمال الشرقي	55
الشمال الغربي والجنوب	45
الوسط الغربي	35

Source : BEI, les défis de la compétitivité et de l'emploi dans le cadre de la transition démocratique en Tunisie.

[7] حسب الكتاب الأبيض حول التنمية الجهوية (MDR, oct. 2012)

الفقرة (3) : إخلالات على مستوى حجم الاستثمار العمومي :

يتّسم توزيع الاستثمارات العمومية بالتّفاوت الحادّ بين الجهات، حيث تسجّل أدنى حصّة للفرد الواحد من الاستثمارات المجمّعة خلال الفترة 1992-2010 في ولايات سيدي بوزيد(2296 دينارا) والقيروان (2497 دينارا) وأعلى نسبة في ولايات الكاف وقفصة وتوزر.

الفقرة (4) : إخلالات على مستوى التوزيع الجهوي لحجم الاستثمار الخاص :

تبرز خارطة الاستثمار الخاصّ هوّة الفوارق الجهوية حيث تمّ تركيز الاستثمارات الصناعية والسياحية والخدماتية وعديد الأنشطة ذات القيمة المضافة وذات الكثافة التشغيلية في المناطق الشرقية على حساب المناطق الغربية ومناطق الجنوب. وعلى سبيل المثال فإنّ حصّة الفرد الواحد من الاستثمار الخاص خلال الفترة 1992-2010 سجلت في الولايات الشرقية مثل زغوان : 9508 د للفرد الواحد، والمنستير: 8672 د، وبنزرت 8189 د.

أمّا المناطق الدّاخلية، فإنّ حصّة الفرد الواحد من الاستثمار الخاص خلال نفس الفترة لا تتجاوز 2758 د في سيدي بوزيد، و2635 د في جندوبة، و2601 د في سليانة.

وبصفة عامّة تستأثر ولايات الشريط الساحلي على 81 % من مجموع الاستثمارات، مقابل 19 % لإقليم الشمال الغربي وإقليم الوسط الغربي وإقليم الجنوب وذلك حسب الرسم الموالي :

التوزيع الجهوي للإستثمار الجملي - 2011

المصدر : وزارة التنمية الجهوية – 2012

إنّ تنوّع النسيج الاقتصادي في الشريط الساحلي يقابله تخصّص الولايات الداخلية في الاقتصاد الأحادي، وهو الاقتصاد الفلاحي الذي يطغى عليه الاقتصاد العائلي مع بعض الصناعات التحويلية، وهو ما أحدث شرخا في التوازن الجهوي بين مناطق تركّزت فيها الاستثمارات والثروات والمداخيل ومناطق أصبحت مصدّرة لليد العاملة في إطار الهجرة الداخلية بما نتج عن ذلك في المحصّلة النهائيّة ثنائية اقتصادية خطيرة.

ويُستنتج من كلّ هذا أنّ الخلل الأساسي غير المنصف يتمثّل في أنّ منوال التنمية قائم منذ الاستقلال على مبدإ أساسي وهو المشاطأة أي القرب من البحر لتركيز البنية الأساسية ومختلف الخدمات الأخرى. وبفعل ذلك، فإنّ المناطق الداخلية لم تنخرط في ديناميكية التنمية الوطنية وفي ديناميكية الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالمي خلافا للمناطق الساحلية.

ومن أبرز الانعكاسات السلبية لهذا التوجّه :

- تغليب أولوية الاندماج في الاقتصاد العالمي على حساب الاندماج الاقتصادي الوطني ؛
- تعميق الهوّة بين الأقاليم الشرقية والأقاليم الغربية.

الفقرة (5) : إخلالات على مستوى نوع الاستثمار العمومي والخاص :

إنّ حجم الاستثمار العمومي والخاص المتواضع أصلا (23.4 % من الناتج في المتوسّط العام) موجّه بنسبة 41.4 % إلى قطاع الطاقة (كهرباء، غاز، ماء والتنقيب عن النفط). علما وأنّ هذه القطاعات محدودة الطاقة التشغيلية.

كما أنّ الاستثمار الخاص موجّه في أغلبه إلى قطاعات منخفضة القيمة المضافة :

- إمّا لأنّها موجّهة إلى السوق الداخلية المحمية أو شبه المحمية من المنافسة مثل الفلاحة والبناء والأشغال العامّة والنّزل والمطاعم والصناعات المعملية والتّجارة الدّاخلية... ؛
- أو لأنّها قطاعات تنشط في إطار المناولة التي ترتكز على اليد العاملة ذات المهارات الوسيطة والرّخيصة الكلفة مثل قطاع النسيج والإكساء والجلود والأحذية، وقطاع المكوّنات الكهربائية والإلكترونية.

إنّ هذه الهيكلة الاقتصادية لجهاز الإنتاج المتّسمة بضعف المحتوى المعرفي والتكنولوجي تتعارض تماما مع مخرجات منظومة التّعليم العالي التي توفّر سنويّا في المعدّل العام خلال السنوات الأخيرة حوالي 70 ألف متخرّج.

ومن أبرز مظاهر هذه المفارقة ضعف عائد الاستثمار في التّعليم على الاقتصاد حيث أنّ انتداب حاملي الشهادات العليا في الاقتصاد لا يتجاوز في المعدّل العام السّنوي 25 ألفا بين سنتي 2000 و2010، نصفهم تقريبا في الوظيفة العمومية.

ويستدعي هذا الوضع بكلّ إلحاح الحدّ من هدر الإمكانيات البشرية خاصة وأنّ ضغط خرّيجي الجامعات سيتواصل بنفس النسق تقريبا أي في حدود 77 ألفا في المعدّل السّنوي بين 2012 و2016.

توقّعات عدد المتخرّجين من حاملي شهادات التعليم العالي للفترة 2012-2016

السنوات	توقّعات عدد المتخرّجين
2012	77393
2013	72890
2014	75264
2015	78318
2016	81059

المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2011.

الفرع 2 : الإخلالات العميقة على مستوى العوامل الاقتصادية

الفقرة (1) : استقرار معدّلات الاستثمار في مستويات منخفضة نسبة إلى الناتج

بالرّغم مما أطلق عليه بالإصلاحات الاقتصادية منذ الثمانينات وتحسّن مناخات الاستثمار في مجالات الحوافز والضرائب والجمارك والقضاء الاقتصادي والبنية الأساسية، بقيت معدّلات الاستثمار الخاص نسبة إلى الناتج المحلّي الإجمالي في حدود 14 % تقريبا في المعدّل العام خلال العشرين سنة الأخيرة. ولئن كانت هذه النسبة قريبة من معدّلات الاستثمار في أمريكا اللاتينية، فإنّها أقلّ ممّا هو مسجّل في دول جنوب آسيا (20 %) ودول شرق آسيا (29%).

ومن ناحية أخرى، فإنّ حصة الاستثمار الخاص من الاستثمار الجملي ظلّت في المعدّل العامّ دون 60% (57.9%).

كما أنّ معدّل الاستثمار الجملي (عمومي وخاص) نسبة إلى الناتج المحلّي الإجمالي ظلّ دون المعدّلات المعاينة في بلدان المقارنة حيث بقيت بين 23.4 % سنة 2003 و25 % سنة 2010. (تقلّصت هذه النسبة خلال سنة 2011 إلى 21.8 % من الناتج).

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ التّوزيع القطاعي للاستثمارات الجملية يبرز أنّ قطاعات مثل الكهرباء والغاز والماء وقطاع التّنقيب عن النفط (وهي كلّها قطاعات غير مشغلة بكثافة) تستحوذ على أعلى نسبة بـ 41.4 %، في حين أنّ الاستثمارات في الصناعات المعملية لا يتجاوز 14.9%.

تطوّر معدّل الاستثمار (%)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار الجملي نسبة إلى الناتج	23.4	23.8	22.3	22.6	23.0	23.5	23.9
حصّة الاستثمار الخاص من الاستثمار	57.8	55.4	56.3	56.5	60.0	61.5	57

المصدر : تقارير البنك المركزي التونسي

ويتّضح من هذه المعطيات تدنّي معدّلات الاستثمار مقارنة بالبلدان الشبيهة. وتعتبر تجربة المغرب بالخصوص جديرة بالانتباه حيث سجّل معدّل الاستثمار قفزة كبيرة من 26.1 % سنة 2005 إلى 34.4 % سنة 2010.

معدّل الاستثمار نسبة إلى النّاتج في بعض بلدان المقارنة – 2008

البلدان	معدّل الاستثمار الإجمالي (%)	معدّل البطالة (%)
تونس**	23.5	12.4
المغرب***	34.4	9.1 (البطالة الحضرية)
تركيا	30.0	-
الهند	36.0	4.3
الصين	44.0	4.2
تشيكيا	31.9	-
جنوب شرق آسيا	38.0	4.0

Sources : Euro-stat, 2010, BCT, BM, Rapport Maroc - 2010

الفقرة (2) : استقرار معدّلات النموّ الاقتصادي :

من أهمّ مؤشّرات فتور منوال التنمية المعتمد أنّ معدّلات النموّ ظلّت حبيسة 4.5 % طيلة العشرية الماضية خلافا لعديد الاقتصاديات الشبيهة.

معدّلات نسب النموّ في تونس مقارنة بمعدّلات بعض الأقاليم الاقتصادية

	2005-2001	2010-2006
تونس	4.4	4.7
بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط	4.0	5.1
البلدان متوسّط الدّخل	5.4	6.6

بلدان إقليم آسيا والمحيط الهادي	8.4	9.7

Source : BEI, les défis de la compétitivité et de l'emploi dans le cadre de la transition démocratique en Tunisie. 41

ومن زاوية التحليل النوعي، فإنّ نسب النموّ المسجلة ـ وهي متواضعة أصلا ـ لم تنعكس على مؤشرات التنمية بمفردات التشغيل والتوازن الجهوي لأنّ أولويات هذا الخيار هو التركيز على التوازنات الإقتصادية الكمية المتمثلة في التحكم في عجز الميزانية، وعجز ميزان الدفوعات، ونسبة التضخم، والمديونية على حساب التوازنات النوعية بين الجهات والفئات والأجيال.

الفقرة (3) : الإخلالات الكبرى على مستوى نظام المؤسّسات المقيمة ونظام المؤسّسات غير المقيمة :

إنّ الخيارات المعتمدة المتمثّلة في عدم سحب الامتيازات السّخيّة المسداة إلى المؤسّسات غير المقيمة على المؤسّسات المقيمة أدّى إلى ثنائيّة اقتصادية بسرعتين مختلفتين. ويتجلّى ذلك من المبادلات الخارجية لكلا النظامين :

المبادلات الخارجية للفترة 2005-2010 (مليون دينار)

	نظام المؤسّسات غير المقيم Off shore			نظام المؤسّسات المقيم On shore		
	الصادرات	الواردات	الفارق	الصادرات	الواردات	الفارق
معدّل الفترة 2005–2010	11.444,4	7.792,4	3.693,7	6.689,0	17.152,9	-9.407,9

Source : INS, cité par BEI, les défis de la compétitivité et de l'emploi dans le cadre de la transition démocratique en Tunisie

وبالرغم من أهمّية الاستثمار الأجنبي المباشر في جذب الاستثمار المحلي إلى أعلى وفي تسريع عملية التنمية، فإنّ تجربة الاستثمار الأجنبي في تونس -خلافا لعديد التجارب الأجنبية وخاصة في جنوب شرق آسيا – تشوبها عديد النقائص منها خاصة :

- انحصار الاستثمار الأجنبي في عدد صغير من القطاعات : قطاع النسيج والإكساء والجلود والأحذية، قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية التي تمثّل جميعها 80 % من مجموع المؤسّسات الأجنبية،
- محدودية التشغيل المؤهل ـ نظرا لطبيعة هذه القطاعات ـ بحيث لا تشغّل إلاّ نسبة ضعيفة من العمالة المؤهّلة من حاملي الشهادات العليا، وهو ما انعكس على نسبة التأطير الجملية التي ظلّت ضعيفة حيث لم تتجاوز 17.5 % سنة 2011. وإذا ما استثنينا الإدارة العمومية والتعليم

والصحّة التي تتميّز بنسبة تأطير عالية نسبيا، فإنّ نسبة تأطير القطاعات المنتجة تنخفض إلى حدّ كبير حسب تقديرات البنك الدولي.

- تمركز أغلب هذه الاستثمارات الأجنبية في المناطق الشرقية. ويبرز الجدول الموالي أنّ المناطق الشرقية تستأثر بحوالي86 % مقابل 14 % لأقاليم الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب.

التوزيع الجهوي للاستثمارات الأجنبية

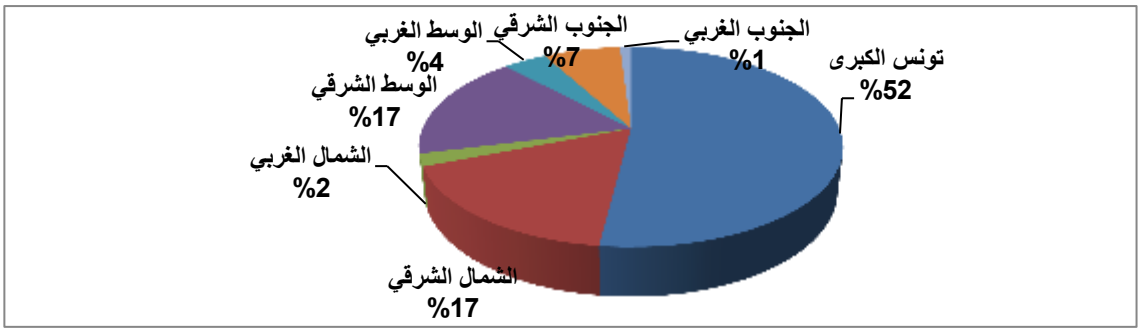

المصدر : وزارة التنمية الجهوية والتخطيط – 2012

وفي جانب آخر، فإنّ القطاعين العمومي والخاصّ لا يُوفّران ما يكفي من إحداثات الشغل حيث لا تتجاوز في المعدّل العام السنوي خلال الفترة 2000-2010 حوالي 70 ألفا أي دون الطلبات السنوية الإضافية المقدّرة بين 80 و 90 ألفا.

ولا تعود أسباب تواضع حصّة الاستثمار الخاص من الناتج المحلّي الإجمالي (14% في المعدّل العام) إلى أسباب داخلية تتعلّق حصريا بالقطاع الخاص فحسب، بل كذلك إلى أسباب تتعلّق بشفافية المعاملات وبمحدودية جودة البنية الأساسية والتعليم ومختلف الخدمات الدّاعمة للاستثمار الخاص، هذا إلى جانب المعوّقات المتعلّقة بالتشريعات كما تدلّ على ذلك نوعيّة الصعوبات التي يمكن إجمالها حسب المسح الذي أجراه المعهد التونسي للتنافسية والدراسات الكمية خلال 2010 في صعوبة الحصول على القروض، وعدم مرونة مجلّة الشغل، وعدم تلاؤم الكفاءات المتوفّرة مع حاجيات المؤسسات.

كما أنّ الضرائب المرتفعة تمثّل عائقا كبيرا لإحداثات الشغل والاستثمار حيث ترتفع النسبة الجملية للضرائب المحمولة على المؤسسات (ضرائب على المرابيح والمساهمات الاجتماعية وضرائب أخرى) إلى 62.7 % بين 2005 و2010، في حين أنّ هذه النسبة تقدّر بـ 45 % في مصر و43 % في المغرب و33 % في لبنان و31 % في الأردن. وبخصوص المساهمات الاجتماعية ترتفع النسبة إلى 25.2 % (من مجموع الضرائب) مقابل 19 % في المعدّل العام بالنسبة لدول المقارنة المذكورة أعلاه (BIT, 2011).

الفقرة (4) : ضعف تجدّد حيوية القطاع الخاص :

من أهم مظاهر حيوية كلّ اقتصاد القدرة على توسّع وتجدّد النسيج الاقتصادي المرتبطة بمدى روح

الريادة الاقتصادية. ولقيادات القطاع الخاص دور أساسي في دعم الصناعات الناشئة والمساعدة على إحداث جيل جديد من المؤسسات ومن المستثمرين ورعايتهم وتبنّيهم بما يمكّن من تنويع القاعدة الاقتصادية وتوليد فرص العمل لأنّ المؤسسات الصغرى والمتوسّطة تحدث نموّا لمواطن الشغل أكبر ممّا يحدثه التوسّع في المؤسسات القائمة. وتقاس العقلية المشاريعية بكثافة المنشآت الاقتصادية نسبة إلى عدد السكان.

ويتّضح من بعض التقارير الدولية أن كثافة المؤسسات المحدثة سنويا في تونس (6450 في المعدّل العام في السنوات الأخيرة) مازالت محدودة مقارنة بالدّول والأقاليم الأخرى بحيث لا تتجاوز0.64 مؤسسة لكل1000 نسمة مقابل 19 في أمريكا اللاتينية و29 في أوروبا الوسطى و45 في منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ولتجاوز هذا الوضع، لا يكفي تبسيط القوانين الإقتصادية وتحرير المبادرة بل يجب أيضا العمل في العمق على كسر الحواجز النفسية وتطوير ثقافة المبادرة وثقافة المؤسسة وتحقيق المصالحة بين المجتمع والاقتصاد.

الفقرة (5) : تفشي ظاهرة الفساد :

إنّ الفساد يلغي بالنتيجة النهائية التنمية، ذلك أنّ التنمية لا تتعايش مع الفساد وهو ما حصل فعلا في التجربة التونسية حيث انتشرت المحسوبية وعدم شفافية المعاملات في كل شرايين الاقتصاد، وهو ما حدّ من نسبة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي حيث أن التقديرات المتداولة تشير إلى أنّ 30 % من النشاط الاقتصادي تخرج عن الدوائر الإحصائية الرسمية، ولو توفرت شفافية المعاملات لكان بالإمكان تحقيق نسبة نمو بأكثر من 7 % عوض عن 5% خلال السنوات الماضية.

إنّ منوال التنمية المعتمد – وهو على هذا النحو - أعاق مسيرة التشغيل وعمّق البطالة. فالمناطق الداخلية كان بوسعها أن توظّف إمكانياتها الذاتية لتوفير قدر أكبر من فرص العمل لو توفّرت لها البنية التحتية اللازمة والمرافق العامّة المناسبة وتحسين ظروف العيش وتوزيع عادل للاستثمارات العمومية في إطار منوال تهيئة ترابية منصف تتفاعل فيه الإدارة المركزية والفاعلون الاقتصاديون المحليّون والجماعات العمومية المحلية والأطراف الاجتماعيون ومختلف هيئات المجتمع المدني. ويُبنى هذا التصوّر الجديد لمنوال التنمية على توظيف كلّ السياسات لمعالجة البطالة معالجة هيكلية تضمن الترابط بين التشغيل والسياسات الاجتماعية بمفردات تحسين الدّخل والعمل اللائق والتنمية البشرية والإدماج الاجتماعي من ناحية، والسياسات الاقتصادية الكليّة بمفردات النموّ والإنتاجية الجملية لعوامل الإنتاج والتنافسية الاقتصادية من ناحية أخرى. وذلك كلّه في إطار تكريس الحوار الاجتماعي بين الحكومة وأطراف الإنتاج والمجتمع المدني والانتقال به من حوار مناسباتي إلى حوار فعّال ومتواصل وشامل باعتباره أفضل أداة للحوكمة الرشيدة للتنمية ومن ضمنها حوكمة سوق الشغل والعلاقات

الشغلية والتأقلم مع المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية وحسن الإدارة للأزمات الناتجة عنها بما يضمن مصالح أطراف الإنتاج.

واعتبارا لكلّ ذلك لا بدّ من التأكيد على أنّ تحسين الحوكمة الاقتصادية يرفع من نسبة النّاتج المحلّي الإجمالي إلى ما بين 6 و7 % أي بزيادة بين 1 و2 % من الناتج. إلاّ أنّ إسقاط الحوكمة الرّشيدة على المنوال الحالي بما فيه من خيارات هيكلية غير سليمة لا يحلّ معضلة التشغيل والبطالة ولا يلبّي حاجيات المجتمع بالرّغم من هذه الزيادة المتوقّعة في النموّ. من هذا المنطلق لا بدّ من استحداث منوال تنمية جديد محوكم بطريقة أفضل يكون بحق منوالا للتشغيل.

المبحث 2 : ضرورة إرساء منوال تشغيل

يُشترط في منوال التنمية الجديد المبني على أنقاض المنوال القديم أن يكون :

- مُنطلقُهُ التشغيل والعدالة الاجتماعية والإنصاف الجهوي ؛
- وأدواتُهُ النّجاعة والفاعلية والتنافسية والاندماج القطاعي والجهوي وتحسين الانخراط النّوعي المدروس في العولمة لاستغلال الفرص التي تُتيحها وتجنّب السلبيات التي تفرزها.

ويمكن بلوغ ذلك عبر المقاربات والاقتراحات التالية :

- بناء منوال تنمية جديد يجعل من معالجة البطالة أولوية مطلقة ويوظّف لذلك كلّ الرافعات الممكنة وفق رؤية شاملة ومتناسقة تربط بين التنمية البشرية والتشغيل والتشغيلية والسياسات الاجتماعية من ناحية، والسياسات الاقتصادية الكلية المبنية على حرّية المبادرة والتجديد والابتكار والقيمة المضافة والتنافسية من ناحية ثانية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة من ناحية ثالثة. وذلك كلّه في إطار شراكة اقتصادية واجتماعية مع مختلف الفاعلين.
- إحداث منوال تهيئة ترابية يضمن التركيز العادل لمختلف البنى الأساسيّة والتوزيع المنصف للاستثمارات القطاعية والنشاط الاقتصادي والمرافق العامة وتوفير إطار العيش المناسب في كلّ المناطق، لتقوية تنافسيّتها في جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية ؛
- إشاعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في كلّ المناطق وضمان التواصل والتكامل بين الأقاليم الشرقية والأقاليم الغربية لتدارك الفوارق الجهوية الحادّة حاليا دون اعتبار البحر مكوّنا أساسيا كما هو سائد حاليا ؛
- إطلاق قوى التنمية المحلية والجهوية المعطّلة في المناطق الداخلية بإعطائها صلاحيات أوسع لاستغلال إمكانياتها الخصوصية في إطار هامش من استقلالية القرار يمكّنها من تحديد مساراتها

التنموية وتثبيت مقوّماتها انطلاقا من ميزاتها التفاضلية وقدراتها الذاتية بدعم من الدّولة حتّى تنخرط في ديناميكية التنمية على المستوى الوطني ؛

- اعتماد صيغة "عقود البرامج" أو "عقود الأهداف" بين الدولة والجهة لتمكين كلّ ولاية من وضع خطط وبرامج تنموية سنوية انطلاقا من إمكانياتها ومواردها المتاحة بالإضافة إلى ما ترصده الدولة لها من تمويلات ؛
- تصوّر وبناء شراكة فاعلة وحقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص وفق علاقة تعاقدية من أجل بناء اقتصاد منتج ومتنوّع ومتكامل وقادر على تلبية احتياجات المجتمع ومتطلّبات المنافسة الدولية بما يعيد الاعتبار للتنمية بمفهومها الشامل يحتكم فيها إلى المشاركة الديمقراطية ومحاربة مظاهر الفساد والحكومة الرشيدة لشؤون البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ؛
- تطوير وتحديث الحوار الاجتماعي الثلاثي زائد المجتمع المدني وتوسيع مجالاته بمنطلقات وآليات جديدة واعتباره كأفضل أداة للحوكمة الاقتصادية والاجتماعية في إطار توافق وطني حول استراتيجية تنمية متّفق عليها تُتقاسم فيها الأدوار والمسؤوليات، وهو ما يؤسّس لعقد اجتماعي.

وتهدف هذه التوجّهات لمنوال التنمية الجديد خاصّة إلى جعل التشغيل والحدّ من البطالة هدفا مركزيا.

ويتطلّب تحقيق هذا المنوال التنموي الإرادي بناء الثّقة التي تتمثّل في المصالحة بين المجتمع والاقتصاد وبين الفرد والمؤسّسة وإزالة سوء الظنّ بدور القطاع الخاص. كما يتطلّب بناء الثقة استقرار الإطار المؤسّساتي والإطار الماكرو اقتصادي وتحسين مناخ الأعمال وشفافية المعاملات.

وفيما يلي ملخّص لأهمّ التدابير التصحيحية اللازمة لمنوال التنمية ليصبح منوال تشغيل.

منوال التشغيل

الإشكاليات	النتائج العملية	الحصيلة المنتظرة	الإجراءات	الهياكل المسؤولة	مؤشرات المتابعة	التمويل	الآجال
سياسات كلية منسجمة للتشغيل	سياسات كلية متناسقة هدفها التشغيل (منوال التشغيل)	– خلق مواطن شغل أكثر – موزعة بين الجهات والإناث والذكور – لائقة ومستدامة – ذات إنتاجية كبيرة – تخفيض في معدّل البطالة بشكل ملموس (حسب السيناريوهات)	– مراجعة شاملة للسياسات الكليّة (الجبائية-المالية والنقدية-الاستثمارية) – تكثيف الحوار الاجتماعي – تعديل فعّال لسوق الشغل – إصدار قانون توجيهي للتشغيل ينصّ على توظيف كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والموارد البشرية للتشغيل والإدماج الاقتصادي.	الحكومة البنك المركزي المجلس التأسيسي الشركاء الاجتماعيين	ارتفاع نسبة النمو كثافة تشغيلية لنسبة النمو الاجتماعي	الحكومة مجلس الوزراء	**2017-2013** **2013**
ارتفاع معدّلات البطالة في الجهات الداخلية	– تنفيذ سياسة التمييز الإيجابي لفائدة الجهات الداخلية – إطلاق قوى الإنتاج في الجهات	– توزيع تفاضلي للمصاريف العمومية – التقليص بين الفوارق في التنمية بين الجهات – إلحاق الجهات الأقل نموا بغيرها	– تطوير شبكة الطرقات والبنية الأساسية الداعمة للاستثمار – حوافز ملموسة للاستثمار الخاص – إقامة شراكة فعلية بين القطاعين العام والخاص – تسهيل استعمال الرصيد العقاري والإسراع في إصلاحه – إعادة تهيئة ترابية وإنشاء وحدات اقتصادية متكاملة – استقلالية مسؤولة للجهات	– وزارة المالية – وزارة التنمية الجهوية – وزارة الفلاحة – وزارة أملاك الدولة – وزارة التكوين المهني والتشغيل	- ارتفاع معدلات النمو في المناطق الداخلية زيادة عدد المشاريع - زياد خلق مواطن شغل بالجهات زيادة عدد المشاريع المتناهية الصغر.	– الحكومة – الشركاء من القطاع الخاص الداخلي – الشركاء الأجانب في التنمية	**2017-2013**

				وتوسيع الديمقراطية المحلية – تثمين الموارد التفاضلية للجهات – إنجاز دراسات لتشخيص محاور التنمية الجهوية ذات الكثافة التشغيلية – إحداث صندوق التنمية الجهوية – تشجيع التشغيل الذاتي			2013 2014 2013
سياسات قطاعية لا تأخذ بعين الاعتبار التشغيل **قطاعات مشغلة لكنها مهمشة**	– تنفيذ مشاريع تنموية ذات كثافة تشغيلية – استكشاف مكامن تشغيل جديدة خاصة في الجهات	تشغيل أوسع في الأشغال ذات القدرة التشغيلية الحالية	– حذف المعطلات وعراقيل إحداث المؤسسات ذات القدرة التشغيلية العالية – إنجاز دراسة حول المشاريع ذات القدرة التشغيلية العالية والتركيز على تطويرها – تمويل أكثر للفلاحة	الحكومة وزارات الصناعة والفلاحة والتجارة والتشغيل	– نسبة مرتفعة للأنشطة ذات المحتوى التشغيلي – تقلص البطالة – ارتفاع نسبة النمو	الحكومة القطاع الخاص	2013 2013

ضعف اندماج الاقتصاد التونسي في الفضاء المغاربي والعربي	التقدم في الاندماج الإقليمي خاصة مع بلدان المغرب	– الرفع من التبادل التجاري بالتخفيض من المعاليم الجمركية وتسهيل إجراءات التوريد والتصدير – الرفع من الخدمات السياحة – توظيف اليد العاملة التونسية خاصة بليبيا – ربط الجهات الحدودية بين تونس وليبيا والجزائر – انفتاح تجاري	– تنشيط الاتحاد المغاربي – تطوير التكامل مع القطر الليبي – تسهيل الانتقال بين الحدود – الإسراع في ربط شبكات الطرقات والسكة الحديدية بين تونس وجيرانها	وزارة الخارجية وزارة الصناعة والتجارة	– تجارة بين الجهات الحدودية – المنتوجات والخدمات المصدرة – اليد العاملة في ليبيا	الحكومة والبلدان المغاربية.	**2017-2013**
ضعف الاندماج في الاقتصاد الإفريقي والدولي مع الاتحاد الأوروبي	اكتساح أسواق جديدة في الاقتصاد العالمي إدراج التشغيل في مشاريع الشراكة الزيادة في الاستثمار الأجنبي خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة.	– الرفع من الصادرات وتنويعها – تكثيف التشغيل في الخدمات السياحية وشبة الطبية والخدمات المهنية حول العلاقة بين الانفتاح على السوق العالمية ومحتوى التشغيل	– تسهيل إجراءات التصدير – ربط التوريد بقدرات الإنتاج المحلّي – تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية وفتح قنوات تواصل جديدة – تشخيص أسواق جديدة تحفيز خصوصي للمؤسسات ذات القيمة المضافة العالية.	وزارة المالية وزارة الخارجية وزارة الصناعة	تجارة بين الأقاليم الدولية الميزان التجاري	الحكومة وشركاء التنمية	**2017-2013** **2013**

لقد تعرضنا في التشخيص الوصفي والتحليلي إلى المشاكل التي أدّت إلى تفاقم البطالة. ويمكن تحليل هذه الوضعية بشكل أدق عبر الرسوم البيانية التالية :

الرسم 1 : توزيع القطاعات الثلاث للاقتصاد الوطني
من حيث المساهمة في الناتج المحلي الخام ونسبة التأطير والمساهمة في التشغيل

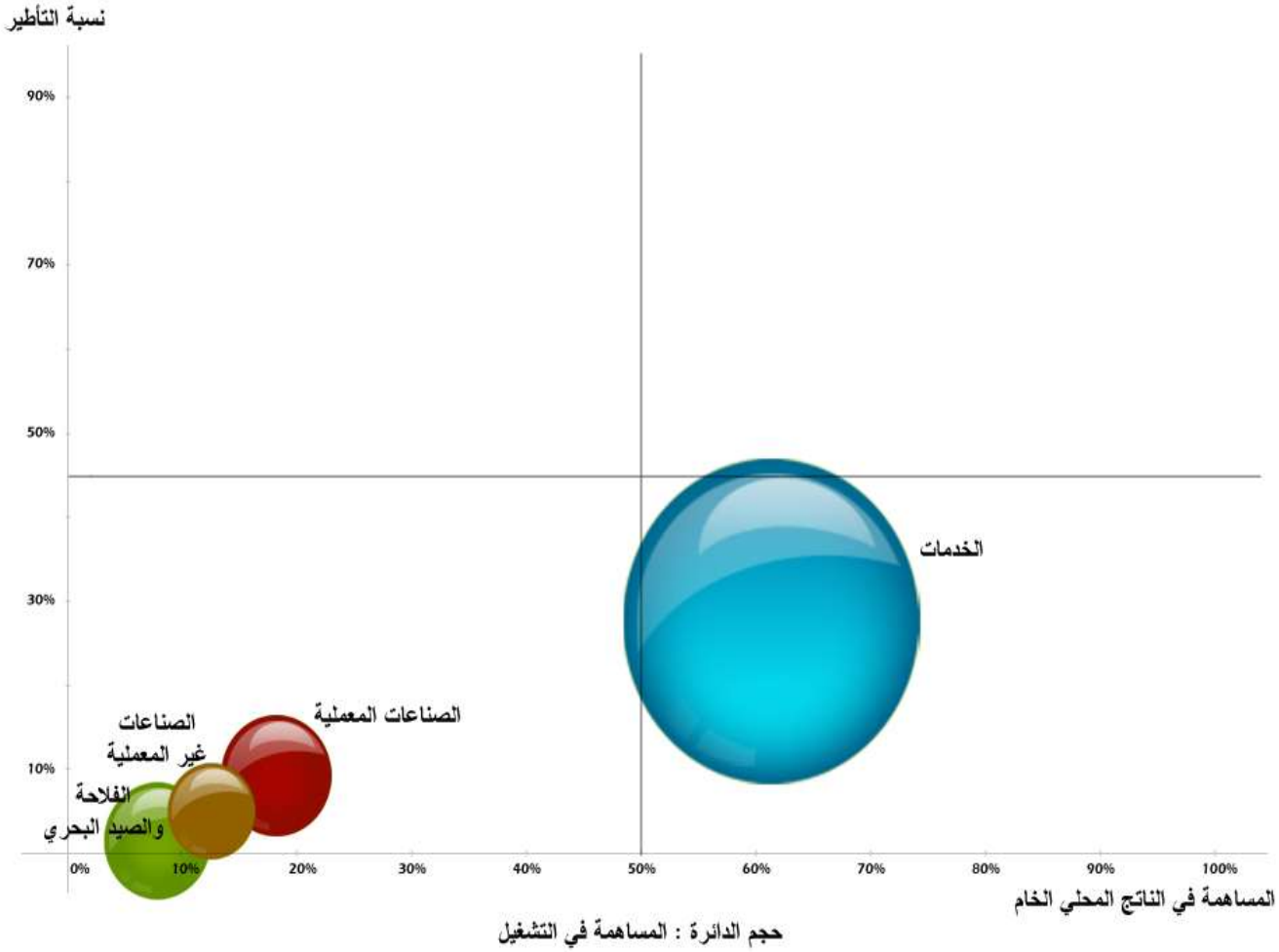

الرسم 2 : التوزيع القطاعي من حيث المساهمة في الناتج المحلي الخام ونسبة التأطير والمساهمة في التشغيل

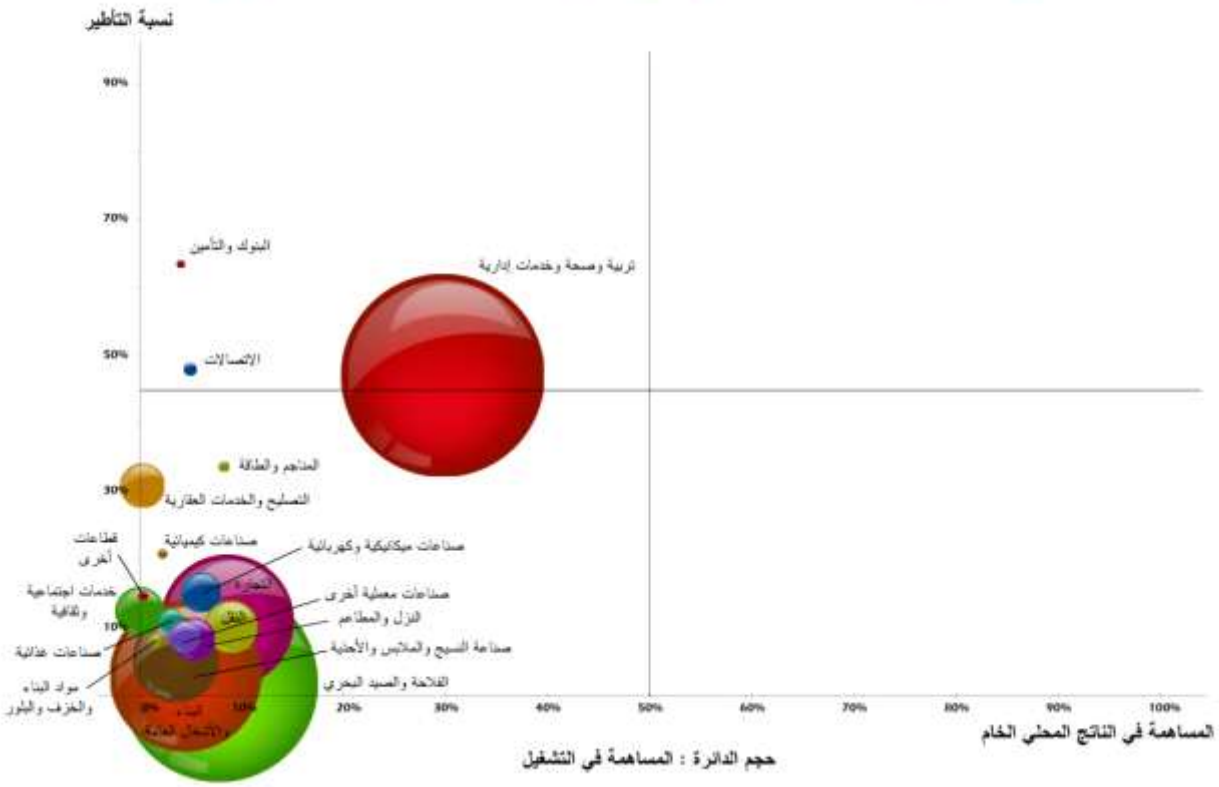

الرسم 3 : التوزيع القطاعي من حيث المساهمة في الناتج المحلي الخام
ونسبة التأطير والمساهمة في التشغيل

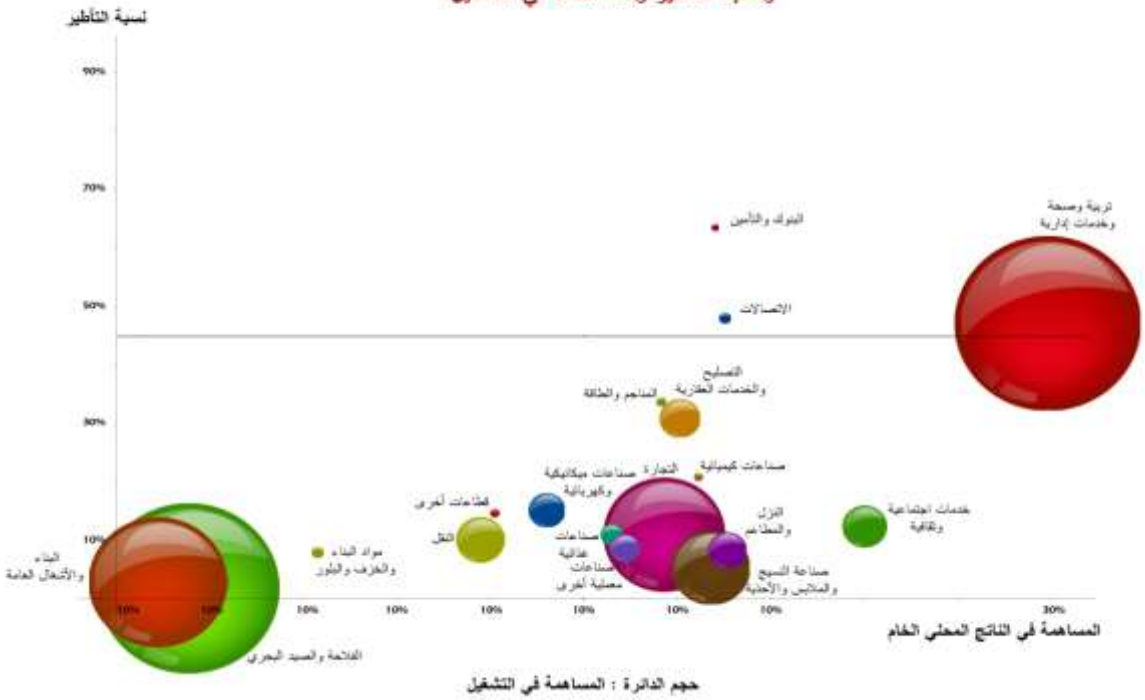

تبيّن الرسوم الثلاثة القطاعات الحيوية المختلفة في الاقتصاد التونسي ومساهمتها في الناتج المحلي الخام لكن من منطلق التشغيل والتأطير وبالتالي القدرة على خلق القيمة.

ويمثل المحور الأفقي المساهمة في الناتج المحلي الخام حيث يتبيّن لنا رقم معاملات القطاع ومساهمته في خلق القيمة المضافة بالنسبة لمجموع الاقتصاد الوطني. أما المحور العمودي فيمثّل مستوى التأطير ويُعرَّف كعدد المشتغلين الحاملين لشهادات عليا مقسوما على عدد العاملين في القطاع.

ويمكن تقسيم القطاعات التي تلعب دورا حيويا في الاقتصاد التونسي إلى 3 أصناف :

- قطاعات ذات مهارات وقدرات عالية لكن مساهمتها في الناتج المحلي الخام ضعيفة
- قطاعات ذات مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الخام بينما مستوى التأطير والمهارة يُعدُّ نسبيا أقلّ من المستوى العالمي المطلوب
- قطاعات ضعيفة المساهمة في الناتج المحلي الخام وذات مستوى تأطير ومهارة ضعيفة جدا.

ونستنتج من الرسوم الثلاثة أنّ الاقتصاد التونسي وخصوصا وضعية سوق الشغل تقوم على خصائص معيّنة حيث ظل اقتصادا تقليديا إلى حدّ كبير تتركّز جلّ قطاعاته في مستوى متدنٍّ من التأطير رغم الطاقة التشغيلية الكبيرة.

وبديهيا يمكن الاستنتاج أن هياكل الإنتاج في هذه القطاعات أدت إلى استهلاك عمالة ذات مستوى تأطير متدنٍّ وخلق ضعيف للقيمة المضافة على الصعيد المحلّي بالأساس وأيضا على الصعيد الخارجي (الموجّه للتصدير).

أمّا بالنسبة للقطاعات المعرفية والواعدة، فقد حافظت عكس المتوقع على مستوى متدنٍّ جدّا للتأطير، في حين لم تعرف قطاعات التربية والصحة والخدمات الإدارية وقطاع الاتصالات والبنوك والتأمين تحسنا في مستوى نسبة التأطير يضاهي المستوى العالمي المطلوب من حيث نسق التنافسية.

ويبقى إذاً متّسع شاسع للارتقاء بمستوى التأطير في جل القطاعات وتوفير يداً عاملة ماهرة ومؤطَّرة ذات مستوى عالٍ لتمكين هذه القطاعات من إدراك معايير التنافسية الدّولية وضمان خلق مواطن شغل وفي نفس الوقت المحافظة على مواطن الشغل الجديدة والقديمة.

إن هذا التطور من شأنه تحقيق انتعاش لكلّ هذه القطاعات حتى تساهم بقدر أكبر في الناتج المحلي الخام مما سينعكس على القدرة التشغيلية للقطاع.

مع واجب الحذر من التركيز الكلّي على تطوير القطاعات المعرفية والواعدة وترك القطاعات التقليدية، لأن تطور القطاعات المرتكزة على المعرفة والبحث والتطوير قد يفتقر حاليا إلى قدرات استراتيجية، وتونس حاليا في منأى عن التحكم فيها. فالسياسة التي لزم اتباعها هي سياسة التطابق مع المعدّل

العام المطلوب لنموّ هذه القطاعات على صعيد الخبرة والإمكانيات مع وجوب الأخذ بالاعتبار القدرات القصوى للدولة.

الرسم 4 : الارتقاء في نسبة التأطير والقدرة على تحقيق القيمة المضافة

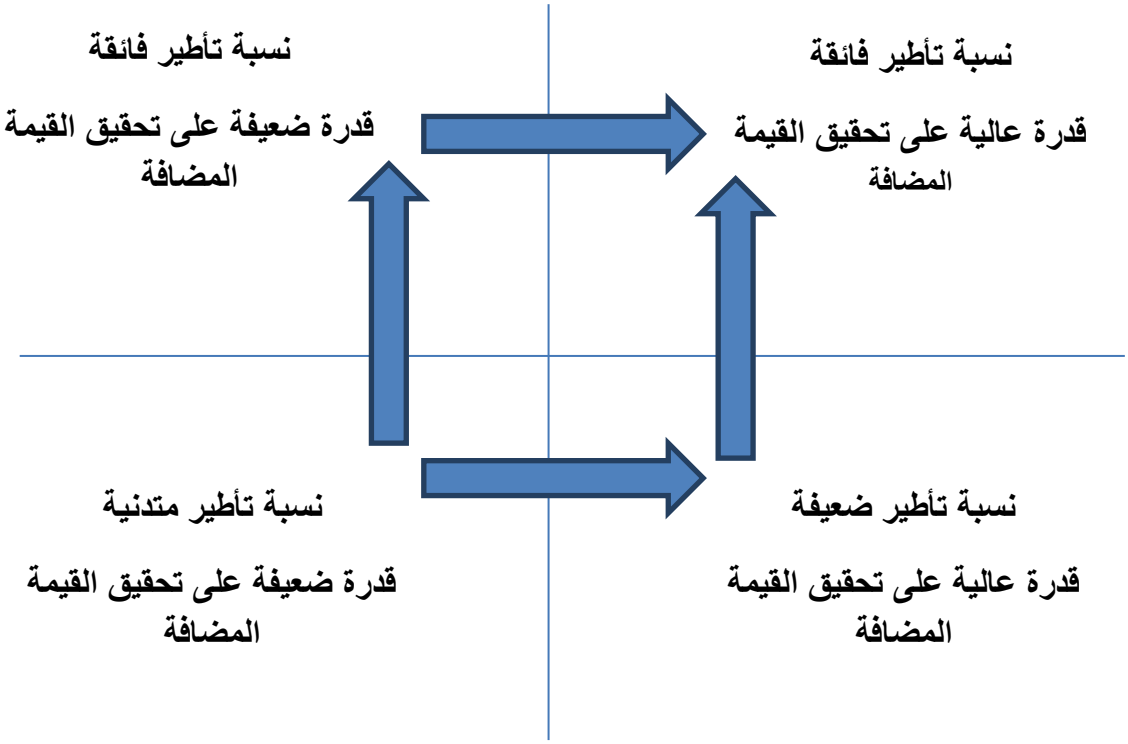

إنّ تواصل تفاقم البطالة نتج عن تلاحم شيئين : الارتفاع المهول لعدد الشباب الحاملين للشهادات العليا (مخرجات التعليم العالي) والراغبين في الدخول إلى سوق الشغل من جهة وهيكل الإنتاج الحالي من جهة أخرى والذي تسيطر عليه قطاعات مركزة بيد عاملة غير مؤهلة.

ويبقى الاهتمام حصريا على نسبة النمو المحدثة في مقابل جودة النمو الاقتصادي في ظل نسق ضعيف للتنافسية، حيث أقر المنتدى الاقتصادي العالمي 12 نقطة ارتكاز لدعم التنافسية وبالتالي خلق القيمة وهي: المحيط المؤسساتي المكوّن بالإطار القانوني والإداري، البنية التحتية للتفاعل الاقتصادي، محيط الاقتصاد الكلّي، المحافظة على الاستقرار، تضمين القوة الانتاجية لقطاعي الصحة والتعليم، تعليم عالٍ وتكوين ذو جودة يضمن ارتفاعا معتدلا لمهارة اليد العاملة، تفاعلية مضمونة للمنتجات المتبادلة في السوق، سوق شغل مرن ومتفاعل، سوق مالية متطورة، تأهب تكنولوجي يسمح للاقتصاد بدعم الإنتاجية، حجم سوق يؤثر على الانتاجية، ودرجة تعقيد للأعمال يقيّم بجودة شبكات الأعمال وجودة مقدار تعاملات المؤسسات الأحادية.

إن الافتقار لهذه الخصائص يجعل من الصعب اليوم حتى لا نقول من المستحيل توفير فرص للشغل.

حيث تهدف الاستراتيجية المعروضة ومحاورها الأساسية للتدخل اكلينيكيا على هذه الخصائص وذلك عبر المحاور التي اهتممنا بها.

يتبين إذاً أن الهدف الأوّلي للنجاح استراتيجيا هو الارتقاء في سلسلة القيمة بسوق الشغل،

الرسم 5 : الارتقاء في سلسلة القيمة

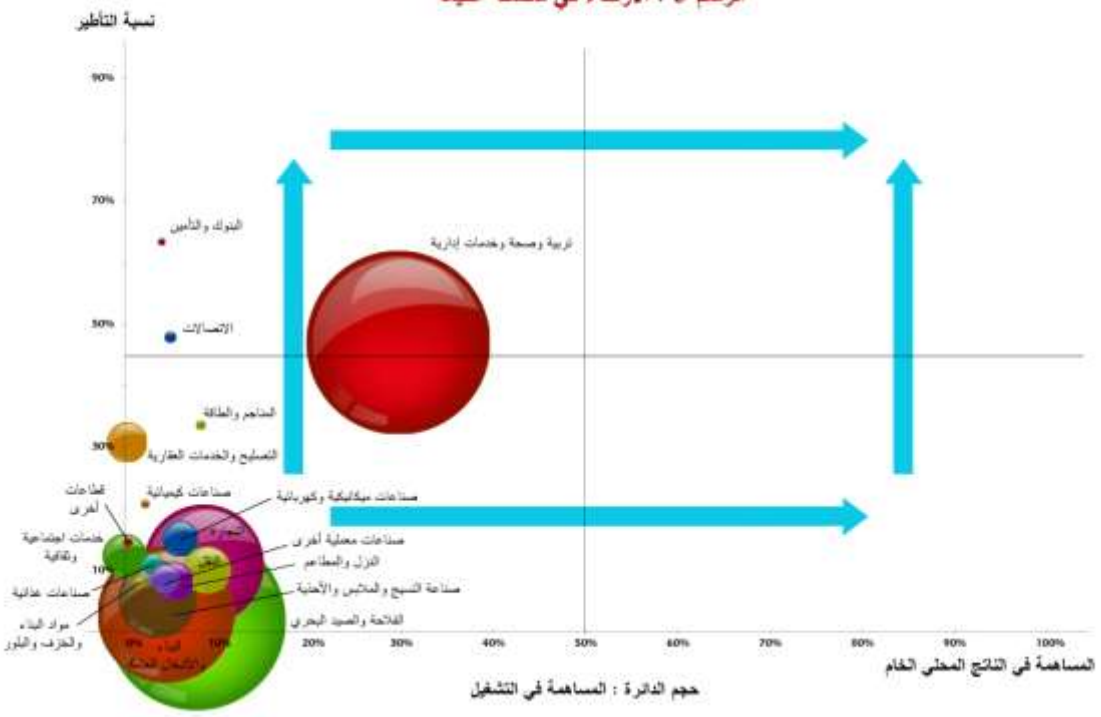

وهو ما يعني حسب الرسمين الأخيرين الوصول قريبا إلى تطوير القطاعات وتمكينها من خلق القيمة المضافة وإتاحة القدرة لها حتى تتطور سريعا في اكتساح أسواق أكثر وتحقيق مبادلات أكبر سواء على المستوى المحلّي أو في سوق التصدير. وهو ما يعني الاتجاه نحو اليمين أفقيا حسب الرسم ومن ثمَّ تمكّن هذه القطاعات من الترفيع نسبيا في عدد المشتغلين بها. بينما تجدر الإشارة إلى أنَّ فكّ القيود المعطّلة لهذه القطاعات وتحفيز قدرتها على النموّ من شأنه تحقيق ذلك.

أما بالنسبة للقطاعات ذات القدرة الضعيفة على تحقيق القيمة المضافة فإن الصعود عموديا في نسبة التأطير سيمكّن أوّليا من محافظة هذه القطاعات على قدرتها التشغيلية في الآن الأوّل ثم سيمنحها قدرة استراتيجية للتحوّل نحو قطاعات ذات مقدرة عالية على تحقيق القيمة المضافة.

لكن تجدر الإشارة أن هذا التغيير في نسبة التأطير لا يمكن أن يتحقق في مدى قصير بل يبدأ في إعطاء الفاعلية في المدى المتوسط (2016 فما فوق)، وهذا ما سيمكّن القطاعات المستفيدة من استيعاب عدد أكبر من المشتغلين حيث ستتوفر لها قدرة تنافسية أكبر عبر تأهيل عالٍ وعبر تطوير رقم المعاملات على الصعيد الداخلي بالإضافة إلى غزو أكبر للأسواق العالمية.

ومن ثمّ تحقق سوق الشغل التونسية في جل قطاعاتها ارتقاءً في سلسلة القيمة عبر قفزة نوعية وكمّية في مستوى التأطير والمساهمة في الناتج المحلّي الخام للوصول إلى مساهمة فعالة في التشغيل.

الجزء الثاني

الأهداف الإستراتيجية

الهدف الإستراتيجي الأول

سياسات كليّة هدفها التشغيل

تهدف السّياسات الكلية أساسا إلى تحريك متغيّرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني الخام والتشغيل والاستثمار، وبذلك تكون الأداة التي بفضلها تحقق الحكومة الأهداف المرسومة لتصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر التأثير على حركة الاقتصاد الوطني لتطوير معدلات النمو واستحثاث نسق التشغيل.

الفرع الأول : السياسة الجبائية

تعرف السياسة المالية بأنها سياسة استخدام المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني الخام، التشغيل، الاستثمار وبذلك تكون الأداة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة لتحقيق **الأهداف المرسومة المتمثلة عموما في** :

- تصحيح مسار عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.
- التأثير على حركة الإقتصاد الوطني وذلك من خلال التأثير على معدلات التضخم أو الإنكماش.
- استخدام الإصدارات النقدية أو التمويل لزيادة التوسع في مجال الإنفاق الإستثماري لتطوير معدلات النمو واستحثاث نسق التشغيل.
- تحقيق العدالة الإجتماعية.

الاخلالات

إن الجباية هي من صميم العملية التشغيلية. ولا شك بأن الجباية تعد وسيلة فعالة لتنشيط المنظومة الإنتاجية ودفعها لاستقطاب اليد العاملة خاصة في صورة توجيهها نحو التقليص من تكلفة الإنتاج وترشيد الإمتيازات الجبائية لتحثيث نسق التشغيل ومنع التهرب الجبائي وتعزيز فرص الاستثمار.

إلا أنها تشكو من إخلالات هيكلية تقليدية تتمحور حول:

1. قصور السياسة الجبائية في دعم الاستثمار والتشغيل (التشعب، عدم استقرارية النصوص، التكلفة، غياب المرونة، صعوبة المراقبة...)،
2. تأخر عملية إصلاح المنظومة الجبائية يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار لأنه لا تشغيل في غياب منظومة جبائية ناجعة،

3. عدم كفاية وترشيد الإمتيازات الجبائية في تحثيث نسق التشغيل،
4. ضعف متطلبات العدالة الجبائية في توزيع الأداءات،
5. نظام جبائي يثقل كاهل الأجراء بشكل كبير، فهو يستخلص بالدرجة الأولى على قاعدة الدخل المتأتّي من العمل،
6. تحمّل المؤسّسات الخاضعة للنظام الفعلي عبئا ثقيلا وينتج عن كل هذا تباطؤ نسق الإستثمار وتراجع الإستهلاك.
7. تشجيع العدد الهائل من الخاضعين للنظام التقديري (350 ألف دافع ضريبة) على التهرب الجبائي وحرمان الدّولة من الموارد الجبائية الضرورية لتحريك الدورة الإقتصادية.
8. توسّع القطاع غير المنظم هروبا من الأعباء الجبائية.
9. مداخيل رأس المال في مأمن نسبي من العبء الجبائي مما ينتج تباطأ لنسق الاستثمار وتراجع الاستهلاك،
10. علاقة متوترة بين الإدارة الجبائية والفاعلين الاقتصاديين في ما يتعلق بالتصاريح الجبائية،
11. اختلال في توزيع القاعدة الجبائية،
12. نقص على مستوى الموارد وآليات المراقبة الجبائية مما يؤثر على نسب استخلاص الأداءات،
13. تشعب الاختيارات الجبائية وعدم استقرار النصوص المنظمة لها. وقد أثرت هذه الإخلالات على الحركية الاقتصادية وموارد الدولة في آن واحد، وهو ما انعكس حتما على حركية سوق الشغل، مما يتّجه معه إجراء إصلاح جبائي شامل يأخذ بعين الاعتبار الأهداف التالية.

الهدف الفرعي رقم 1

حوكمة السياسة الجبائية

الإجراءات

الإجراء رقم 1 :

إرساء محكوميّة جبائية جديدة مقامة على مبدأ المراقبة والنجاعة في التصرّف والشفافية والقرب وهادفة، في نهاية المطاف، إلى توسيع القاعدة الجبائية.

الإجراء رقم2 :

إرساء نظام يقظة جبائيّة لملاحظة التحوّلات وإدخال التعديلات وتبسيط النصوص والإجراءات الجبائيّة وتجميعها.

الإجراء رقم3 :

دعم الاستثمار في إعلامية الإدارة الجبائية بهدف تحسين خدمات المصالح الجبائية والحدّ من التشكيّات والنزاعات لدى المساهمين وتنمية الدخل الجبائي.

الإجراء رقم4 :

إصلاح الجباية المحلية لدعم موارد الجماعات المحلية وقدرتها على استيعاب المعطلين على العمل وذلك من خلال إسناد سلطة جبائية للجماعات المحلية وتمكينها من الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية وتطويع الجباية لهذه الخصوصيات

الإجراء رقم 5 :

منح إعفاءات جبائية للقطاع غير المنظم لمدة معينة لتحفيزهم على الإندماج في القطاع المنظم

الهدف الفرعي رقم 2

إصلاح المنظومة الجبائية في اتجاه خلق مواطن شغل

الإجراءات

الإجراء رقم 1 : ربط الامتيازات الجبائية بالتشغيل

- ✓ ربط الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية بعدد مواطن الشغل المحدثة وبنسبة التأطير داخل المؤسسة المستفيدة من الامتيازات.
- ✓ مراجعة قواعد طرح الأعباء الجبائية وتأجيل العجز الجبائي في اتجاه منظومة جبائية موجهة لدعم النشاط الاستثماري للمؤسسة وقابليتها للتطور مع ربط كل ذلك بعدد مواطن الشغل.
- ✓ إرساء جباية ذكية تمنح حوافز جبائية ومالية للمؤسسات التي تقوم بإعادة الاستثمار في تطوير أنشطة لها دور تشغيلي هام وحرمان المؤسسات التي تقوم بمجرّد توزيع أرباحها.
- ✓ منح امتيازات جبائية ناجعة لدعم تشغيل حاملي الشهادات العليا واليد العاملة في المجالات ذات القيمة التكنولوجية العالية.

- ✓ تحسين استرجاع الأداءات (أي فوائض الأداء) لمزيد دعم القدرة المالية للمؤسسات،
- ✓ إصلاح قاعدة الأداء بالنسبة للضريبة على الدخل والضريبة على الشركات والأداء على القيمة المضافة لتخفيف من كلفة إحداث مواطن شغل،
- ✓ ضبط منظومة جبائية للمؤسسات الصغرى والمتناهية الصغر بشكل يضمن قدرتها على المنافسة،
- ✓ مراجعة آلية الخصم من المورد في اتجاه التقريب بين المبالغ المخصومة والمبالغ المستحقة،
- ✓ النظر في إمكانية إحداث الأداء الاجتماعي على القيمة المضافة TVA sociale لما له من انعكاس مباشر على حجم إحداث مواطن الشغل كما تثبته الدراسات والتجارب الدولية مع الحرص على مرافقته بتدابير تحدّ من التضخم حفاظا على القدرة الشرائية.

الإجراء رقم 2 : الانتقال التدريجي نحو النظام الحقيقي

ضبط إصلاح جبائي يفرض الانتقال من النظام التقديري إلى النظام الحقيقي بشكل يحقق التوزيع العادل للضرائب ويحث على الاستثمار وخلق مواطن شغل.

الإجراء رقم 3 : امتيازات جبائية لتكثيف المنظومة الانتاجية

إسناد أكثر امتيازات جبائية ومالية للمؤسسات التي تسعى إلى تحقيق اندماج وتكثيف أعلى لمنظومتها الإنتاجية سواء بإنتاجها المباشر لأكثر مكونات منظومة إنتاجها أو عبر إسناد هاته المهمة لمؤسسات أخرى في إطار المناولة. كما يمكن اعتبار هذا الجانب في المناقصات العمومية عبر تفضيل المؤسسات التي تتميز بقيمة مضافة تفوق 50%.

الفرع الثاني : السياسة النقدية والبنكية

لإحداث مواطن شغل وإنشاء مؤسسات لا بدّ من طاقة استثمارية قوية يلعب الاقتراض وصيغ التمويل فيها دورا كبيرا، ممّا يستلزم توجيه السياسة النقدية والبنكية نحو دعم الاستثمار المنتج. ويتعهد البنك المركزي بضبط السياسة النقدية وتوجيه أهدافها.

وتفيد الدراسات أنّ مسألة النمو والتشغيل تحظى بمنزلة ثانوية للبنك المركزي التونسي الذي يضع هدفا أساسيا يتمثل في التحكم في التضخم واستقرار الأسعار. وبغاية ذلك يتابع البنك المركزي التونسي أهدافا عملية أساسية وهي التحكم في نسبة الصرف الحقيقية ونسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي ومستوى الاحتياطي الإجباري.

ويعتقد المدافعون عن التحكم في نسب التضخم أن البنك المركزي يجب أن يضع هدفا وحيدا واضحا وهو مقاومة التضخم وحصره في معدلات تمكّن من استقرار الأسعار. بينما يعتقد آخرون أن البنك المركزي يجب أن يستعمل السياسة النقدية لدفع التنمية الاقتصادية واحداثات الشغل، وهو ما تدعو إليه هذه الاستراتيجية.

وممّا يؤكّد ذلك أنّ المنح المكثف للقروض وغياب الحوكمة الرشيدة نتج عنهما ارتفاع في حصة الديون غير المنتجة (الديون المصنفة أو المشكوك فيها) من إجمالي القروض. ورغم الانخفاض المستمر لهذه الحصة من سنة إلى أخرى (13% سنة 2011 مقارنة بـ24% سنة 2003) إلا أنها لا تزال في مستويات مرتفعة مقارنة بالدول المشابهة (4.2% بالأردن و7.5% بلبنان) أو بما هو معمول به في مجال حسن التصرف في النظام البنكي وفي محفظات القروض.

الاخلالات

تعاني المنظومة البنكية والنقدية عدة إخلالات منها :

1. تشتت المؤسسات البنكية وكبر عددها مقارنة بحجم السوق التونسية،
2. لا تقوم شركات الاستثمار ذات رأس مال مخاطر في تونس بالدور المنوط بعهدتها في مجال تمويل استثمارات المؤسسات المجددة أو الأنشطة أو البرامج الاستثمارية المجددة، ويمكن اعتبارها كطريقة اتخذتها البنوك الأم للتهرب من الضرائب باستثمار جزء من أرباحها في هذه الشركات. وفي هذا الإطار تبقى مساهمة هذه الشركات في تمويل استثمارات المؤسسات هامشيا

وتقتصر على شراء حصص في الشركات مع التأكد من إعادة بيعها في الوقت وبالثمن المتفق عليه مسبقا،

3. ارتفاع تكلفة رأس المال وندرته بالنسبة للمشروعات الإنتاجية وخاصة المخصصة للمؤسسات الصغرى و المتوسطة،
4. وجود معدلات مرتفعة للتضخّم تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وعجز المؤسسات على عكس هذه التكاليف بزيادة أسعارها نتيجة المنافسة مما يعيق التشغيل.
5. فرض الجهات الممولة شروط تمويلية صارمة على المؤسسات الصغرى لارتفاع درجة المخاطرة وافتقارها للضمانات المالية والرهون العقارية مما أعاق خلق ونمو هذه المؤسسات رغم أهميتها في النسيج الإقتصادي من حيث مساهمتها في التشغيل والناتج القومي الخام.

الهدف الفرعي رقم 3

سياسة نقدية وبنكية موجهة نحو التشغيل

الإجراءات

الإجراء رقم 1 : إدراج النمو الاقتصادي والتشغيل كأهداف للبنك المركزي

مزيد التنسيق بين السياسة النقدية للبنك المركزي والسياسة الاقتصادية لدفع التشغيل

الإجراء رقم 2 : تعزيز نجاعة السياسات النقدية وتأمين مواكبتها لمتطلبات تنشيط الحوكمة الاقتصادية والتشغيل

الإجراء رقم 3 : توجيه القروض في اتجاه القطاعات الأكثر تشغيلية وخاصة في الجهات

توجيه القروض الممنوحة في اتجاه المهنيين الأكثر ديناميكية في خلق فرص الشغل والحد من القروض الاستهلاكية والتفكير في وضع برنامج إعادة التمويل، التي يتولى من خلالها البنك المركزي تمويل جزء من القروض الممنوحة من البنوك التجارية التي تفي بمعايير التشغيل (على سبيل المثال، القروض للمؤسسات ذات القدرة التشغيلية العالية).

الإجراء رقم 4 : توجيه نسبة من القروض للقطاعات ذات التشغيلية العالية

يمكن للبنك المركزي أن يوجه البنوك التجارية عبر آلياتها نحو القطاعات ذات التشغيلية العالية.

الإجراء رقم 5 : إرساء حوكمة تقوم على التحكم في المخاطر

إرساء حوكمة تقوم على التحكم في المخاطر حتى تتمكن البنوك من لعب دورها في تمويل الاقتصاد وخلق فرص العمل

الإجراء رقم 6 : وضع الآليات لتمويل الشركات الأكثر ديناميكية في التشغيل

إسناد حوافز للبنوك حتى تخصص موارد محددة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن بين هذه الحوافز يوصي بالقروض المستهدفة أو تحمل الدولة جزء من فائدة القروض و/أو القروض المضمونة؛

الإجراء رقم 7 : تعزيز تمويل الشركات المبتكرة لتشغيل خريجي التعليم العالي

- ✓ إنشاء صندوق ذو رأس مال عمومي يساهم في تطوير صناديق رؤوس أموال المخاطرة في الأنشطة عالية المخاطر، مثل الانطلاق وبعث الشركات المبتكرة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية؛
- ✓ تعميق بورصة الأوراق المالية بدءا بإدراج الشركات العمومية التي تمّ تخصيصها.

الإجراء رقم 8 : تعبئة الادخار وتطوير السوق المالية

تعبئة الادخار على المدى المتوسط والطويل وتطوير السوق المالية لتمويل الاستثمار وزيادة فرص العمل من خلال :

- ✓ وضع برنامج لتعبئة الإدخار
- ✓ تطوير سوق رأس المال من خلال إحداث صندوق استثمار الشركات المتوسطة

الفرع الثالث : السياسات الاستثمارية

إنّ ضعف الدور التعديلي وغياب السياسة الإرادية للدولة في مجال توجيه الاستثمارات لا يخدم بأي حال من الأحوال التشغيل وقد تركت سياسات التعديل المعتمدة إلى حدّ هذا اليوم منذ تفعيل برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986 المجال واسعا لآليات السوق التي قادت إلى توظيف الموارد البشرية والمالية طبقا لمنطق انتشار الرأسمال العالمي، وما ينتج عنه من توزيع عالمي للأنشطة الاقتصادية على أساس استغلال الامتيازات التفاضلية لكل بلاد. وفي هذا الإطار تخلّت الدولة على تحديد سياسات قطاعية في كل المجالات الصناعية والفلاحية والخدمات واكتفت بسن مجلة استثمار تسند نفس الامتيازات والدعم والحوافز لكل الأنشطة بدون تمييز نشاط على آخر تطبيقا لمبدأ حياد الدولة.

إن الاقتصاديات التي تصبو لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة على الأجل الطويل لابد لها من ضخ مستويات مرتفعة من الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.

ويتميّز واقع الاستثمار في تونس بما يلي :

- ✓ ضعف نسبة الاستثمار بحيث لم تتجاوز نسبته 25 % ونسبة الاستثمار الخاص لم تتعدى 15%.
- ✓ ضعف الادخار الوطني الذي تراوحت نسبته حول 22% وشهدت انخفاضا ملحوظا منذ الثورة وصل إلى 15%.
- ✓ ارتفاع نسبة الفائدة في القروض الممنوحة للمؤسسات إذ تقارب في تونس 9 % بينما لا تزيد عن 4 % في أوروبا[8].

وتعتبر مساهمة القطاع البنكي في عمليّة التنميّة والتشغيل دون الإنتظارات وبدون المشاركة في المخاطر، حيث تخيّر البنوك إسناد القروض إلى الأشخاص الطبيعيين عوضا عن المؤسسات لقلة المخاطر وانخفض إسناد القروض على المدى المتوسط والبعيد والمسندة من البنوك إلى المؤسسات من 75% سنة 2003 إلى 50 % سنة 2010. وخلال الفترة 2002_2006 لم تجذب المناطق الغربية سوى 15.83 % من الاستثمارات الخاصة[9].

أما في خصوص الاستثمارات الأجنبية فهي من الناحية النظرية تلعب دورا هام في تحفيز النمو الاقتصادي، ولكن المستثمر غالبا ما يبحث عن الجانب النفعي وما يحققه من أرباح، وهو ما يتعارض في الغالب مع الجانب الاجتماعي حيث تتوجه جل الاستثمارات المباشرة الخارجية في المناطق الشرقية نظرا للبنية التحتية الملاءمة، فخلال سنة 2011 لم تجذب المناطق الغربية سوى 6 % من مجموع المؤسسات الأجنبية.

أمّا بخصوص مجلة الاستثمار فهي تضمّ تحفيزات مالية وجبائية أكثر لفائدة المؤسسات الغير مقيمة والمصدرة وبنسق أقل للمؤسسات المحلية. كما أنّ الاعتماد المستمر على مساعدات الدولة (logique d'assistance) لا يقابله الالتزام من طرف المستفيدين بتحقيق الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها المجموعة الوطنية.

ويشكو مناخ الاستثمار من عديد المعطلات ووفق بيانات البنك العالمي تحتل تونس المرتبة 55 سنة 2011 والمرتبة 45 سنة 2012 وستحتل المرتبة 50 سنة 2013 حسب توقعات البنك العالمي. ورغم

[8]Sami Mouley L'entreprise tunisienne face à la conduite de la politique monétaire : Réflexions et pistes de réformes.
. Centre Tunisien des Etudes Economiques . Institut Arabe des chefs d'Entreprises. (juin 2011).

[9] Mohammed tlili hamdi et Ibtissem Omri : L'équité territoriale en matière de d'investissement public : un vecteur de développement économique de la nouvelle Tunisie

هذه المرتبة المتقدمة نسبيا، تبقى وضعية مناخ الاستثمار بخصوص مؤشرات الحصول على القروض واستخراج رخص البناء وانفاذ العقود وتسجيل الملكية وإنشاء المؤسسات ودفع الضرائب تحدّ من ممارسة نشاطات الأعمال نظرا للبيروقراطية الإدارية وما ينجرّ عنها من طول الإجراءات والتكاليف الإضافية.

الاخلالات

1. رتبة متدنية في سهولة انتداب العاملين من 113 سنة 2011 الى 106 سنة 2012،
2. صعوبات في الحصول على القروض (تدنت رتبة تونس من 84 سنة 2009 إلى 98 سنة 2012) ،
3. كثرة الإجراءات خلال مدة الإنشاء وارتفاع رأس المال في إنشاء المؤسسات (38 سنة 2009 وأصبحت 56 سنة 2012)
4. ضعف في دفع الضرائب، إذ تحتلّ تونس المرتبة 64 سنة 2012 بعدما كانت 61 سنة 2011.
5. نشر المعلومات ضعيف ومؤشر حماية المستثمرين ليس مرتفعا كما ان قطاع التوريد يشكو من كثرة الوثائق وطول المدة.
6. التكلفة مرتفعة والآجال طويلة في الحصول على الكهرباء
7. مصداقية الضمانات تبدو ضعيفة وتغطية الحصول على القروض من طرف المكاتب والسجلات الخاصة والمتعلقة بصحة المعلومات ودرجة مصداقية الضمانات مفقودة تماما.
8. التعقيدات التي تحتويها مجلة الاستثمار وجملة القوانين والإجراءات المتراكمة والمتداخلة والمفصلة على قياس المستفيدين من النظام السابق.
9. وجود عدة معوقات ضمن الإطار القانوني الحالي المنظم للصفقات العمومية تتمثل خاصة في شروط إسناد هذه الصفقات ـ العروض الأقل سعرا- وفي طول الإجراءات وتعقدها وكذلك في السقف المحدد للصفقات وفي مستوى آجال الإعلان عن هذه الصفقات .
10. التكلفة المرتفعة للخدمات على مستوى الموانئ، النقل الدولي، البريد السريع وخدمات الاتصال وهي كلها عوائق تحول دون تحقيق التنافسية وبالتالي تحد من الاستثمار،
11. غياب إطار قانوني ينظم الشراكة بين القطاع العام والخاص.
12. ضعف فاعلية المؤسسات المعنية بتدعيم الاستثمارات
13. بنية تحتية متدنية الجهات الداخلية تحول دون استقطاب الاستثمار بهذه المناطق وتحدّ من تنافسية المؤسسات المنتصبة.
14. تواضع الاستثمارات الخارجية فهي تبلغ معدل 2.45 مليار دولار سنويا خلال الفترة 2007-2011.

15. تواجد جلّ الاستثمارات المباشرة الخارجية في المناطق الشرقية نظرا للبنية التحتية الملاءمة وخلال سنة 2011 لم تجذب المناطق الغربية سوى 6 % من مجموع المؤسسات الأجنبية الناشطة.
16. ضعف المحتوى التشغيلي للاستثمارات المباشرة الخارجية حيث توجد 3102 وحدة إنتاج سنة 2011 تشغّل حوالي 325 ألف عامل وتتوزع معظم هذه المؤسسات في الصناعات المعملية (النسيج والإكساء، الصناعات الكهربائية والإلكترونية،...) وهذه الصناعات لا تخلق مواطن شغل كافية خاصة لفائدة أصحاب الشهادات العليا[10].
17. انحياز امتيازات الاستثمار لفائدة المؤسسات الغير مقيمة والمصدرة على حساب المؤسسات المحلية كما أن الاعتماد المستمر على مساعدات الدولة (logique d'assistance) لا يقابله الالتزام من طرف المستفيدين بتحقيق الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها المجموعة الوطنية ودون اعتبار لقضية التشغيل.
18. استفحال البيروقراطية الإدارية وطول الإجراءات يعيق تطور الاستثمار ونسق إحداث فرص العمل.
19. غياب إطار قانوني ينظم الشراكة بين القطاع العام والخاص.

ويستلزم التقليص من معدلات البطالة تصحيح هذا الوضع والتوجه نحو تسريع نسق الاستثمار وتصويبه في اتجاه الأنشطة ذات الكثافة التشغيلية العالية والمحتوى المعرفي الرفيع والقطاعات الواعدة بالإضافة إلى تعصير وتطوير القطاعات التقليدية بما يضمن تسريع اندماج المناطق الداخلية والمحرومة.

الهدف الفرعي رقم 4

دفع الاستثمار وتصويبه نحو المناطق المحرومة والأنشطة ذات الكثافة التشغيلية العالية والمحتوى المعرفي الرفيع

الاجراءات

الإجراء رقم 1 : سن مجلة موحدة ومبسطة للاستثمار يكون فيها التشغيل الهدف الاول

الإجراء رقم 2 : تفعيل دور الدولة الإرادي كقاطرة لدفع الاستثمار والتشغيل

[10] Examens de l'OCDE des politiques d'investissement ; Tunisie

إرساء دور إرادي للدولة في دفع الاستثمار العمومي المحدث لفرص العمل المكثفة وذلك عبر :

- ✓ توفير الأمن بمفهومه الواسع بما في ذلك السلم الاجتماعي عن طريق تفعيل الحوار الاجتماعي باعتباره الشرط الأساسي لأي تصور مستقبلي في الاستثمار علاوة على المحافظة وخلق مواطن شغل.
- ✓ تشريك القطاع الخاص في جلب الشركات الكبرى الدولية من أجل الإستثمار في المشاريع الكبرى (صناعة السيارات، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيميائية، تكنولوجيات الإعلام والإتصال، استوديوهات السينما، ...)،
- ✓ الإسراع بتوفير البنية التحتية اللازمة لجلب الاستثمار بالمناطق التي تشكو نقصا في هذا المجال بتهيئة المناطق الصناعية المتوفرة وإحداث مناطق صناعية جديدة وعصرية بالجهات الداخلية وربطها بالطرقات ووسائل النقل وتسهيل الانتصاب فيها.

الإجراء رقم 3 : إعطاء الضمانات الكافية للمستثمرين في المسائل المتعلقة خاصة بـ :

- ✓ الملكية الفكرية.
- ✓ المنافسة النزيهة.
- ✓ استمرارية واستقرار الحوافز.
- ✓ تحويل الأموال لغير المقيمين.

الإجراء رقم 4: إقرار حوافز آلية مرتبطة بالنتائج المتعلقة بـ :

- ✓ التشغيل
- ✓ القيمة المضافة
- ✓ المساهمة في التنمية الجهوية
- ✓ المساهمة في التصدير

الإجراء رقم 5 : الدمج المتكامل للنسيج الاقتصادي الوطني

دعم الدمج المتكامل للنسيج الاقتصادي الوطني عبر عدم التمييز بين المؤسسات المصدرة كليا والمؤسسات غير المصدرة كليا ودعم التكامل بينها بغض النظر عن النظام الديواني المندرجة تحته.

الهدف الفرعي رقم 5

تنقية مناخ الاستثمار من المعطلات

الإجراء رقم 1 : إرساء إطار هيكلي لتحسين مناخ الأعمال

- ✓ إحداث هيئة عليا لتحسين مناخ الأعمال وحوكمة الاستثمار.
- ✓ إرساء شباك موحد للاستثمار من أجل تبسيط الإجراءات والتقليل من عدد المتدخلين لدعم المسار الاستثماري.

الإجراء رقم 2 : تجاوز العراقيل و المعطّلات لدفع الاستثمار والتشغيل

التقليص في كلفة الانتصاب وذلك عبر إعفاء تجهيزات الإنتاج من المعاليم الديوانية ومن الأداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات الموردة والتي ليس لها مثيل مصنوع محليا ومن الأداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا.

الإجراء رقم 3 : استقطاب فعّال للاستثمار الخارجي وتنويع مجالاته

- ✓ اعتماد خطة وطنية اتصالية للترويج لتونس كوجهة مميزة للاستثمار وإرساء ثقافة التسويق حول مكامن الاستثمار في تونس مع اعتماد خطة وطنية لاكتساح الأسواق الخارجية.
- ✓ تدعيم الجمعيات والمؤسسات التونسية المتواجدة بالخارج لتطوير الصادرات التونسية ويتم تأجيرهم من خلال عقد أهداف حسب النتائج وتوسيع التمثيليات القنصلية في أكبر المدن بإفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا الوسطى من أجل إيجاد علاقات بين رجال الأعمال التونسيين ونظرائهم ويتم تأجيرهم من خلال عقد أهداف حسب النتائج،
- ✓ الانفتاح على شراكات دولية جدية وعدم الاكتفاء بالشراكات التقليدية خصوصا مع الإتحاد الأوروبي،
- ✓ إزالة المعرقلات البيروقراطية و تقليص فترات الانتظار.
- ✓ السماح للشركات الدولية العاملة في مجال البريد السريع للنشاط من تونس وإلى تونس.
- ✓ تجهيز موانئ في المياه العميقة لجعل تونس حلقة ربط حقيقية للمبادلات العابرة للقارات.

- ✓ تجاوز العراقيل والمعطّلات بما يحسن الترتيب الدولي لتونس ضمن مؤشر سهولة ممارسة النشاطات الاقتصادية من خلال إجراء اصلاحات في مجالات الأعمال التي تشكو ضعفا كبيرا (الحصول على القروض، استخراج رخص البناء، انفاذ العقود، وتسجيل الملكية، إنشاء المؤسسات ودفع الضرائب)،
- ✓ توظيف مشروع تونس الرقميةDigitale Tunisie كرافعة لجلب الاستثمارات المباشرة الخارجية في مجال قطاعات التكنولوجيا العالية high_tech.

الفرع الرابع : سياسة تطوير البحث والتجديد

إنّ واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مسار العولمة باتت تحكُمه المعرفة في مختلف الميادين بفعل التجدّد المتسارع للمعارف وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية وتشظّيها على نطاق واسع في مختلف مجالات النشاط تحت وقع التطوّرات الهائلة للتقنيات الإعلامية والاتّصالية. وقد دفعت هذه العوامل بمنظومة الإنتاج والخدمات إلى مزيد توظيف نتائج البحوث والتجديد والتطوير التكنولوجي في سياق السعي الدّؤوب للمؤسّسات الاقتصادية والخدمية إلى الجودة الشاملة لإكسابها القدرة الذاتية المتجدّدة على المنافسة.

فالنموّ لم يعد يقاس بالرأسمال المادّي والرأس المال الطبيعي فحسب بل بالرأس المال البشري الذي ما انفكّت تتنامى أهمّيته في عملية النموّ مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى.

مساهمة عوامل الإنتاج في النموّ (%)	
الرأس المال الطبيعي	16
الرأس المال المادّي	20
الرأس المال البشري	64

المصدر : PNUD, 2006

الإخلالات

1. بلغ مجموع الاستثمارات في البحث العلمي سنة 2009 نسبة 1.07 % من الناتج المحلّي الإجمالي. ولئن كانت هذه النسبة تفوق بعض البلدان العربية فإنّها تبقى دون شروط الانخراط الناجح في اقتصاد المعرفة على غرار البلدان الآسيوية.

2. تواضع مدخلات البحث العلمي على مستوى الإنفاق وعدد الباحثين انجرّ عنه تواضع المخرجات العلمية وعائدها على التنمية الإقتصادية وخاصّة على مستوى تواضع عدد براءات الاختراع، ونصيب الكثافة التكنولوجية في الصادرات، وأثر البحث والتطوير على إنتاجية العمل، ونسب التأطير في المؤسّسات.

3. انحصار الإنفاق العمومي على البحث العلمي بنسبة كبيرة على الجانب المادّي، أي تمويل البنية الأساسية (مراكز بحث، أقطاب تكنولوجية، مخابر، محاضن مؤسّسات والأجور) دون تمويل فعلي للبحوث العلمية ومشاريع التطوير والتجديد والابتكار؛

4. تواضع عائد اقتصاد المعرفة وتطبيقاته العلمية والتكنولوجية على مجالات الإنتاج حيث تكاد تنحصر المؤشّرات المعرفية في تخرّج المهندسين والفنّيين دون أثر ملموس على الاقتصاد بمفردات تشغيل الإطارات والقيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي. ومردّ ذلك أنّ تونس تفتقر إلى توجّهات إستراتيجية تجعل من البحث العلمي والتطوير التكنولوجي كما هو الشّأن في الاقتصاديات الصّاعدة عاملا أساسيا لضمان حيويّة نظام الإنتاج وتوسيع مجالات التشغيل وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتوفير شروط تنافسية المؤسّسات والاقتصاد ككلّ ؛

5. محدودية تدخّلات شركات الإستثمار ذات رأس مال المخاطرة في تمويل المشاريع المجدّدة حيث لم تتجاوز مساهمتها 1.2 %. ويعود ذلك إلى أنّ هذه الشركات توجّهت أساسا إلى تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة العادية في مناطق التنمية الجهوية (BM, 2010).

6. عدم تثمين كفاءات خرّيجي التخصّصات العلمية والتكنولوجية في المؤسّسات الاقتصادية حيث يستنتج من توزيع النشطين المشتغلين (INS, 2011) أنّ الاقتصاد التونسي مازال اقتصاد يد عاملة غير مؤهّلة (9.4 % من الأميّين) ويد عاملة متدنيّة المهارة (34.1 % من مستوى التعليم الإبتدائي) ويد عاملة متوسّطة المهارة (38.7 % من مستوى التعليم الثانوي والمهني). في حين أنّ نسبة التأطير لا تتجاوز 17.5 % بالرّغم من مخزون الكفاءات العليا والتدفّقات العالية سنويا لخرّيجي الجامعات. إنّ إنتاج الكفاءات من قبل الدولة لا يكفي وحده، ما لم تواكبه سياسات جريئة من قبل المؤسسات بمفردات الانتداب والرفع من نسب التأطير والتصرف الأمثل في الموارد البشرية. إنّ الشّرخ الواضح بين مهمّة الدولة في إنتاج الكفاءات ومهمّة المؤسسة في توظيف هذه الكفاءات نتج عنه هدر الاستثمار العمومي في التعليم وهدر لطاقات إنتاج شابة ومؤهّلة ولكنّها معطّلة.

7. عدم رَسْمَلَة نتائج البحوث في مسارات الإنتاج، ولعلّ من الأسباب الرئيسيّة في ذلك هو ضعف علاقات الترابط بين المنظومة العمومية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من ناحية ومنظومة الإنتاج من ناحية ثانية. إنّ الافتقار إلى شراكة فاعلة بين قطاع البحث والتطوير العمومي وقطاع الإنتاج الخاص أدّى إلى تغليب البحث العلمي الأساسي على البحث التّطبيقي وهو ما حال دون تطويع مخرجاته لمقتضيات الاقتصاد وتثمينه في مسارات الإنتاج.

الهدف الفرعي رقم 6

إرساء منظومة بحث وتطوير ناجعة تضمن حيوية نظام الإنتاج وتنافسية الاقتصاد المشغل

الإجراءات

الاجراء رقم 1 : الرّفع من محتوى المعرفي في الإنتاج

تسريع نسق النموّ وضمان تواصله عبر تحسين مساهمة الإنتاجية الجملية لعناصر الإنتاج.

الاجراء رقم 2 : إيجاد فرص جديدة للاستثمار

استكشاف فرص جديدة للاستثمار في الأنشطة الواعدة ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي الرّفيع.

الاجراء رقم 3 : بلورة إستراتيجية وطنية في قطاع البحث العلمي والتجديد التكنولوجي

بلورة إستراتيجية وطنية في قطاع البحث العلمي والتجديد التكنولوجي لاسيما الإحاطة والدعم والتنسيق بما يضمن مردود البحث العلمي بمفردات براءات الاختراع والإنتاج الصناعي والتنمية التكنولوجية.

الاجراء رقم 4 : دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- ✓ دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البحث والتطوير
- ✓ اعتماد صيغة "برامج البحوث التعاقدية" بين الجامعة وقطاعات الإنتاج وكذلك اعتماد خطّة وطنية لتسويق نتائج البحث والتطوير بما يُسهّل تملّكها من قبل المؤسسات وتثمينها في جهاز الإنتاج.

الاجراء رقم 5 : إحداث تنظيم شبكي للجامعات ومراكز البحوث

إحداث تنظيم شبكي للجامعات ومراكز البحوث لإرساء شراكة علمية حقيقية مع إيجاد منظومة تشاركية مع الكفاءات العلمية والفنية التونسية الموجودة بالخارج.

الاجراء رقم 6 : تفعيل وتطوير الأقطاب التكنولوجية

- ✓ تقييم تجربة الأقطاب التكنولوجية في اتجاه تطويرها.
- ✓ تعزيز مصداقية الأقطاب التكنولوجية التونسية من خلال الحصول على الإشهاد بمطابقتها للمواصفات الدولية.

الاجراء رقم7 : ايجاد منظومة تضمن وجود كثافة تكنولوجية في عقود الاستثمار الأجنبي

وضع آليات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي تمكّن من نقل التكنولوجيا وتوطينها.

الاجراء رقم 8 : دعم ثقافة الملكية الفكرية لدى الباحثين

دعم ثقافة الملكية الفكرية لدى الباحثين ومساعدتهم ماديا على تسجيل مطالب براءات الاختراع على المستوى الوطني والمستوى الدولي، وكذلك مساعدتهم قانونيا على تحرير اتّفاقيات الاستغلال الصناعي لبراءات الاختراع ؛

الاجراء رقم9 : توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات ذات القيمة المضافة

توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات ذات القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي الرفيع بما يُساعد على دفع التجديد والإبتكار والسلوكيات الفُضلى ونقلها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى وربط جزء من الحوافز بنقل جانب من النشاط البحثي للمؤسسات الأجنبية إلى تونس

الاجراء رقم10 : اعتماد سياسة توطين المعرفة والتكنولوجيا

اعتماد سياسة توطين المعرفة والتكنولوجيا بما تضمن تنمية قدرات الكفاءات الوطنية العلمية والتقنية على إنتاج المعارف وتحويلها إلى تطبيقات عملية.

الفرع الخامس: الحوار الاجتماعي

الهدف الفرعي رقم 7
تطوير الحوار الإجتماعي

الإجراءات

بالتزامن مع إعداد هذه الإستراتيجية تعكف لجنة وطنية ثلاثية التركيبة لصياغة عقد اجتماعي سيقع الإعلان عليه مبدئيا في 14 جانفي 2013 وقد ساهمت اللجنة الفنية للإستراتيجية بورقة عمل سيقع التفاوض حولها بهدف إدراجها في العقد الاجتماعي. وقد تمحورت هذه الورقة حول:

الاجراء رقم 1 : تغيير منوال التنمية الحالي واستبداله بمنوال تشغيل على غرار ما هو مقترح في الإستراتيجية،

الاجراء رقم 2 : التوسيع في دائرة الأطراف المشاركة في العقد الإجتماعي لتشمل طرفا رابعا هو المجتمع المدني بصورة مكثفة ولو بصبغة غير رسمية.

الاجراء رقم 3: التأكيد على أهمية العمل اللائق،

الاجراء رقم 4: الإقرار لفاقدي الشغل بمنظومة تأمين،

الاجراء رقم 5: التدرج نحو إقرار مبدأ المرونة المؤمنة Flexi-sécurité،

الاجراء رقم 6: النظر في إمكانية إقرار الأداء الاجتماعي على القيمة المضافة،

الاجراء رقم 7: وضع منظومة وطنية للإستشراف واليقظة في مجال الإعداد للموارد البشرية

الاجراء رقم 8: الالتزام بالتشاركية المؤسسية،

الاجراء رقم 9: الإقرار بالحق الفردي للتكوين،

الاجراء رقم 10: تطوير مفهوم المؤسسة المواطنة،

الاجراء رقم 11: التأكيد على دور الجهة وحقها في التنمية والتشغيل.

الفرع السادس : إعادة هيكلة وزارة التكوين المهني والتشغيل

تمثّل الإدارة في الدولة الحديثة جوهر كل بناء ونماء، فهي وأجهزتها وهياكلها، على صلة بكافة واجهات الحياة العامة، وبكافة قطاعات التنمية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهي بهذا المعنى أيضا، أصبحت تشكل عنصرا أساسيا في توازن الدولة، ليس فقط باعتبارها الوعاء الذي

يحتضن آلاف الموظفين والعاملين الذين يؤدون الخدمات العمومية، لكن أيضا لأنها العنصر الأساسي في كل انتقال وتنمية وتغيير.

وخلافا لما هو متداول لدى الشباب ولدى الرأي العام فإنّ وزارة التكوين المهني والتشغيل لا تُحدث مواطن شغل. وبالرغم ممّا توحي به هذه التسمية، فإنّ الوزارة بهيكلتها وبمشمولاتها الحالية غير مسؤولة عن إحداثات الشغل لأنّها تفتقر إلى الرّافعات الأساسية للمقاربة الاقتصادية المولّدة لفرص العمل كالاستثمار والنموّ والتنمية الجهوية وجانب كبير من بعث المؤسسات والعمل المستقل التي هي جميعها من مشمولات وزارات وهياكل أخرى.

وتعود إشكاليات التشغيل في جانب كبير منها إلى الرؤية المؤسسية السّائدة التي غلّبت المعالجة الاجتماعية الترقيعية وأغفلت المعالجة الاقتصادية لمعضلة التشغيل المتعدّدة الأبعاد حيث اقتصرت تدخّلات وزارة التكوين المهني والتشغيل على التصرّف في برامج التشغيل التي أثبتت عدم جدواها في إحداثات التشغل والمساعدة على الإدماج والحدّ من البطالة.

كما أن دور الوزارة يكاد يكون مفقودا في التشريعات الاجتماعية (مجلة الشغل) والتشريعات الاقتصادية (مجلة التشجيع على الاستثمار، ...) التي تعتبر من أساسيات سياسة التشغيل.

هذا القصور الهيكلي في حوكمة سوق الشغل نتج عنه مفعولان سلبيّان :

- حشر دور الوزارة بصفة حصرية في تنفيذ برامج التشغيل التي لا تؤدّي في أغلب الأحيان إلى الإدماج في مواطن شغل قارّة. ونظرا إلى كون هذه الآليات تطيل فترة الانتظار في البطالة مع ما ينتج عنها من تقادم المهارات وزيادة الصعوبات في الحصول على شغل فإن هذه البرامج بالنتيجة النهائية تزيد من البطالة. وعموما فإنّ هذه البرامج تخضع إلى مقاربة اجتماعية أكثر منها مقاربة اقتصادية مستديمة.
- حصول تمثّل خاطئ بأنّ وزارة التكوين المهني والتشغيل تحدث مواطن شغل وهي أبعد ما تكون عن ذلك للأسباب سالفة الذكر.

وتتّسم الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بعدّة خاصيات تحدّ من تدخّلاتها. ومن هذه الخاصيات:

- عدم مواكبة التنظيم الهيكلي للوكالة لمستجدّات سوق الشغل حيث يعود هذا التنظيم الهيكلي إلى التسعينات ؛
- الصبغة الممركزة لهذا التنظيم الذي يتركّز على الإدارة العامة وهو ما يحدّ من مبادرة الإدارات المركزية ومصالح التشغيل الجهوية ؛
- بالرّغم من أن الوكالة منشأة عمومية تتمتّع بالاستقلالية المالية (القانون عدد 17 لسنة 1993) فإنّ استقلاليّتها مقيّدة من سلطة الإشراف وهو ما يحدّ من مبادراتها على المستوى المركزي وخاصة على المستوى الجهوي ؛
- محدودية دور مكاتب التشغيل لأسباب موضوعية منها :

✓ كثافة العمل الإداري والحجم المتزايد لطالبي الشغل يدفع بمكاتب التشغيل إلى الاقتصار على المعالجة الكمية لطالبي الشغل دون القدرة على المعالجة النوعية مثل المرافقة المشخّصة ومتابعة إنجازات البرامج وفق معايير نوعية. وهو ما يحدّ من منهجية التصرّف باعتماد الجودة ؛

✓ هذه الأسباب الموضوعية المذكورة أعلاه تجعل من مكاتب التشغيل غير قادرة على رصد تطوّرات سوق الشغل في محيطها واتّخاذ الإجراءات الاستباقية في هذا الشأن ؛

✓ عدم التّناسب بين تدفقات طالبي الشغل وعدد الموظفين حيث تعدّ الوكالة بما في ذلك مصالح التشغيل الجهوية 1225 عونا وهو ما يمثّل حوالي 600 عاطل عن العمل عن كلّ عون تشغيل في حين أنّ حقيبة كلّ عون تشغيل في الفضاء الأوروبي يتراوح بين 21 عاطل عن العمل في النرويج و189 عاطل في بلجيكا.

وفي ظل هذه النقائص، فإنّ وزارة التكوين المهني والتشغيل لا يمكنها أن تضطلع وفق الصلاحيات والإمكانيات الحالية من مجابهة التحديات التي يفرضها سوق الشغل.

الهدف الفرعي رقم 8

إرساء وزارة تشغيل حقيقية

الإجراءات

الاجراء عدد 1 : إعادة هيكلة وزارة التكوين المهني والتشغيل

- ✓ إعطاء صلاحيات أوسع للوزارة عن طريق دعوة الوزارات والهياكل ذات الصبغة الاقتصادية للتنسيق الكامل معها بهدف رسم مختلف الاستراتيجيات والخطط والبرامج على أساس مركزية التشغيل ؛
- ✓ إعطاء صلاحيات قانونية لوزارة التكوين المهني والتشغيل لتشريكها في سن وتطوير التشريعات القانونية مع وزارة الشؤون الاجتماعية؛
- ✓ إحداث مجلس وطني للتشغيل ومجالس جهويّة للتشغيل تركيبتها موسّعة.
- ✓ إرساء منظومة تشغيل تمنح للجهات دورا فعّالا في التشغيل والتكوين وذلك بإبرام عقود برامج (**Les contrats programmes**) مع السلطة المركزيّة المختصّة.

الاجراء عدد 2 : إعادة هيكلة الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل

- ✓ إعادة هيكلة الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وتطوير مهامها وتحديث وظائفها وإكسابها أكثر مرونة في التصرّف بما يمكّن من رفع أدائها وتحسين خدماتها للمتعاملين معها من طالبي شغل ومؤسسات.
- ✓ تصويب هيكلة الوكالة "بالإضافة إلى ما سبق" نحو إرساء حوكمة جديدة لسوق الشغل محورها الأساسي البعد الجهوي في إطار اللامركزية. ويتمثّل هذا التوجّه في إحداث وكالات تشغيل إقليمية تستند إلى مفهوم حوض التشغيل (**Bassin d'emploi**) في كلّ جهة اقتصادية كبرى تماشيا مع التوجّهات الجديدة للتنمية الجهوية.
- ✓ مناولة بعض الأنشطة كأنشطة المرافقة مع القطاع الخاص لمزيد الإحاطة بطالبي الشغل.
- ✓ إرساء شراكات مع مختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ومنظمات العاطلين عن العمل.

الهـــدف الاستراتيجـــي الثانـــي

توجيه الجهد نحو القطاعات

المحدثة لمواطن التشغيل

يتميز النسيج الاقتصادي بالكثافة الصناعية في الشريط الساحلي وتونس الكبرى ويكاد ينحصر في النشاط الفلاحي والصناعات التقليدية والحرف الصغرى ببقية الجهات. وتهيمن عليه أربعة مجالات: النسيج والإكساء والجلود والأحذية والصناعات الكهربائية والإلكترونية والميكانيكية والصناعات الغذائية وتكنولوجيا المعلومات والإتصال. ويوجه ثلثا صادرات هذه القطاعات إلى ثلاثة بلدان من الإتحاد الأوربي.

ولإحداث أكبر عدد ممكن من مواطن الشغل يتجه العمل على دعم القطاعات التقليدية من جهة والنهوض بالصناعات المختلفة المتوفرة حاليا من جهة أخرى مع ضرورة الاستثمار في مجالات جديدة وواعدة ذات قدرة تشغيلية عالية على غرار الطاقات الجديدة والمتجددة والصناعات الصيدلية والبيو تكنولوجيا واللوجستيك و الخدمات عن بعد والسياحة الطبية والبيئية ومهن الجوار والفلاحة البيولوجية والإقتصاد الأخضر...

إن واقع التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إطار مسار العولمة باتت تحكمه المعرفة في مختلف الميادين بفعل الإنتشار المتسارع للمعارف و تطبيقاتها العملية والتكنولوجية وتشظيها على نطاق واسع في مختلف مجالات النشاط تحت وقع التطورات الهائلة للتقنيات الإعلامية والإتصالات. وقد دفعت هذه العوامل بمنظومة الإنتاج والخدمات الى مزيد السعي لبلوغ الجودة الشاملة مما يكسبها القدرة المتجددة على المنافسة العالمية.

الإخلالات

ضعف تنوع النسيج الاقتصادي وقيمته المضافة

1. تخصص تونس في قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة أثّر على هيكلة صادراتها التي بقيت منحصرة في عدد قليل من المنتوجات، وهو ما يتطلب تنويع هذه الصادرات،لا تعتمد التكنولوجيات الحديثة، غير مندمجة باعتمادها على مواد أولية موردة من الخارج، ومرتكزة بالأساس على المناولة، كقطاعات النسيج والجلود والمنتجات البلاستيكية وغيرها.
2. ضعف تطور النسيج الإقتصادي بشكل يجعله يوفر فرصا للتشغيل
3. ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات وعدم مواكبتها لتطورات السوق العالمية
4. غياب الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وهشاشة منظوماتها

5. ضعف الأنشطة الصناعية المندمجة وذات قيمة مضافة عالية
6. عدم تنوع النسيج الإقتصادي وعدم تفتحه على القطاعات الواعدة ذات القدرة التشغيلية العالية
7. ضعف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
8. عدم التناسق بين متطلبات سوق الشغل والكفاءات المتوفرة وضعف العلاقة بين منظومة إعداد وتكوين الموارد البشرية وسوق الشغل،

ضعف تموقع النسيج الاقتصادي دوليا

9. عدم وجود تموقع إستراتيجي واضح ومتناسق بالسوق العالمية
10. اقتصار السوق الخارجية للصادرات على بعض البلدان حيث تتجه ثلثي صادراتها إلى ثلاثة بلدان هي فرنسا (34%) وإيطاليا (22%) وألمانيا (11%)، وبالتالي فإنّ نمو اقتصادنا أصبح مرتبطا بمدى تقلب المؤشرات الاقتصادية في عدد قليل من بلدان الاتحاد الأوروبي.
11. عدم تنوع النسيج الاقتصادي وضعف تشغيليته وتفتحه على القطاعات الواعدة ومن هذا المنطلق، ممّا يستوجب إعادة توجيه صادراتنا نحو أسواق أكثر حركية ومنتجات واعدة في إطار نظرة على الأمدين المتوسط والبعيد. وهذا التوجه الجديد لا يجب أن يعتمد في تطوير صادراتنا فقط على الاستثمارات التي تعتمد على العوامل التقليدية للمنافسة ككلفة الإنتاج وخاصة كلفة اليد العاملة.

صعوبات على مستوى القطاع الفلاحي والصيد البحري

12. تهديد مساحات شاسعة بالإنجراف والانجراد والتملح والتصحر والزخف العمراني
13. صغر أحجام الضيعات الفلاحية وتشتت المستغلات وتجزئتها مما يعيق حسن استغلالها (75 % من المستغلات لا تتجاوز مساحتها 10 هكتارات).
14. عدم ملاءمة نظم تمويل القطاع لاحتياجاته وخصوصياته مع ضعف مساهمة البنوك في تمويل القطاع الفلاحي.
15. عدم ملاءمة مجلة تشجيع الاستثمارات الفلاحية للواقع الحالي للقطاع
16. استنزاف الثروات السمكية جراء تفشي ظاهرة الصيد العشوائي والتلوث وتفاقم مجهود الصيد بالعديد من المناطق.
17. تردي الخدمات المينائية والبنية الأساسية بالعديد من الجهات.
18. عدم المتابعة اللازمة لمشاريع تربية الأسماك

الهدف الفرعي رقم 9

مواصلة دعم القطاعات الإستراتيجية التقليدية ذات المحتوى التشغيلي الكبير

الإجراءات

- **القطاع الفلاحي:**

الإجراء رقم 1 : إنجاز دراسة تقييمية للتشغيل في مجال الفلاحة واستشراف القطاعات المحدثة للتشغيل.

إنجاز دراسة تقييمية للتشغيل في مجال الفلاحة واستشراف القطاعات المحدثة للتشغيل. بغاية ضبط خطة محكمة الجوانب في مجال خلق المزيد من فرص التشغيل

الإجراء رقم 2 : تأهيل التكوين المهني الفلاحي في إطار شراكة مع المنظمات المهنية

تأهيل التكوين المهني الفلاحي في إطار شراكة مع المنظمات المهنية وذلك عبر إدخال نمط التكوين بالتداول بغرض تكوين يد عاملة مختصة و متحمسة للعمل في القطاع.

الإجراء رقم 3 : مراجعة منظومة البحث العلمي الفلاحي

مراجعة منظومة البحث العلمي الفلاحي بما يساعد على القيام ببحوث ميدانية وتطبيقية للرفع من القدرة التنافسية للمستغلات الفلاحية

الإجراء رقم 4 : إعادة هيكلة التكوين والإرشاد والبحث العلمي الفلاحي

إعادة هيكلة التكوين والإرشاد والبحث العلمي الفلاحي بما يضمن اللامركزية ومشاركة فعلية للهياكل المهنية في بلورة الحاجيات والتنفيذ والمتابعة والتقييم

الإجراء رقم 5: مراجعة مجلة التشجيع على الاستثمار الفلاحي باتجاه ربط الامتيازات الممنوحة بالتكوين وإحداث مواطن الشغل.

تعزيز إحداث مواطن الشغل بالقطاع الفلاحي مع وجوب ربط الامتيازات في إطار مجلة التشجيع على الاستثمار الفلاحي بنسبة التأطير والتكوين ومدى إحداث مواطن شغل قارة.

الإجراء رقم 6: تدعيم الناشطين في القطاع على الانضواء صلب هياكل مهنية فلاحية على غرار الشركات التعاونية.

هذا الاجراء سيمكن من التقليص من كلفة النشاط الفلاحي (إنتاج، تسويق) كما سييسر العمل في النشاط الفلاحي.

الإجراء رقم 7: تدعيم المستثمرين الشبان بالإحاطة والمرافقة (قبل وخلال وبعد احداث المشروع) والتمويل في المجال الفلاحي.

الاحاطة والمرافقة هما الضمان الوحيد لديمومة ونجاح المشروع وهو ما يتطلب التدخل قبل وبعد وأثناء بعث المشروع مع تطوير منظومة التمويل في المجال الفلاحي بإيجاد الضمانات لمؤسسات التمويل لدعم الاستثمار الفلاحي والتخفيض في كلفة القرض الفلاحي.

▪ قطاع الصيد البحري والتربية المائية

الإجراء رقم 1 : وضع استراتيجية وطنية للمحافظة على ديمومة استغلال الثروات السمكية

هذه الاستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات تجدد هذه الثروات وحمايتها من الصيد الجائر ومراجعة النصوص المنظمة لاستغلالها

الإجراء رقم 2 : تحسين البنية الأساسية بجميع المناطق والارتقاء بالخدمات المينائية

الإجراء رقم 3 : المتابعة البيئية لمشاريع تربية الأسماك بالأقفاص العائمة

الإجراء رقم 4 : مراجعة منظومة التكوين المستمر الخاص بالربابنة والميكانيكيين لتطوير كفاءاتهم المهنية بما يستجيب للاتفاقات الدولية في مجال السلامة

▪ القطاع السياحي :

الإجراء رقم 1 : استغلال الإمكانيات السياحية للمناطق الداخلية.

استغلال الإمكانيات السياحية للمناطق الداخلية عبر العمل على انجاز خارطة وطنية للمواقع السياحية الداخلية وإطلاق خطة لتثمينها و التسويق لها داخليا و خارجيا مع إعطاء أهمية للسياحة البيئية والثقافية وسياحة الملتقيات والندوات والسياحة الرياضية وتنويع المنتج وهو ما

يوفر إمكانيات وأسواق جديدة لامتصاص شريحة هامة من طالبي الشغل خاصة أصحاب الشهائد العليا في مجال العلوم الإنسانية والتاريخ وعلوم الحضارات والآثار والثقافة وأنظمة المعلومات والإعلامية.

الإجراء رقم 2 : دراسة تشخيصية لمنظومة التكوين وواقع وآفاق التشغيل في المجال السياحي.

تحديد مكامن التشغيل في هذا القطاع وضبط الاختصاصات المطلوبة للتكوين لضمان ملاءمته مع حاجيات التشغيل.

- **القطاع الصناعي**

الإجراء رقم 1 : تطوير أداء الأنشطة الصناعية ذات القدرة التشغيلية العالية.

استثمار الخبرة التونسية في مجالات صناعية تقليدية على غرار النسيج و الاكساء والإلكترونيك وذلك عبر العمل على تطوير تنافسيتها وذلك بربطها بمؤسسات البحث والتعليم العالي وإرساء شراكات فعلية على المستوى الداخلي و الخارجي لغرض المرور إلى مرحلة الإنتاج عالي الجودة وهو تمشي من شأنه أن يوفر مواطن شغل إضافية لليد العاملة ذات الكفاءة العالية.

الإجراء رقم 2 : دعم الشراكة الدولية عبر جملة من الإمتيازات بالنسبة للشركات ذات التخصص الدقيق.

الإجراء رقم 3 : السيطرة على مسار الانتاج

الارتقاء التدريجي في سلسلة القيمة وسلسلة الانتاج بهدف السيطرة على مسار الانتاج

الإجراء رقم 4 : تشجيع الانتقال من اقتصاد المناولة إلى اقتصاد يتحكم في سلسلة الانتاج

الإجراء رقم 5 : تطوير مستوى تعقيد بعض الأنشطة الصناعية.

الهدف الفرعي رقم 10

إطلاق الطاقات التشغيلية للقطاعات الجديدة الواعدة

▪ قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال

الإجراء رقم 1 : إطلاق مشاريع وطنية تعبوية بالشراكة مع القطاع الخاص من أجل رقمنة المعطيات الوطنية(E- GOV.E-SANT.E-TOUR الصحة ، السياحة ، الخدمات ، رقمنة المعطيات الوطنية ...).

الإجراء رقم 2 : تأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في هذا القطاع وتشريكهم في المشاريع التعبوية.

الإجراء رقم 3 : إطلاق مشروع وطني في مجال الاتصال لتطوير التدفق العالي جدا.

الإجراء رقم 4 : إطلاق جملة من المشاريع النموذجية المتصلة بالمهن الجديدة (مركز إيواء وطني لحفظ المعطيات الوطنية...).

الإجراء رقم 5 : الشروع خلال سنة 2013 في إنجاز مشروع تونس الرقمية.

هذا الإجراء سيساهم بصفة كبيرة في ترشيد النفقات العمومية و في تسريع نسق تبادل المعلومات وشفافيتها فضلا على قدرته التشغيلية العالية الموجهة أساسا نحو العاطلين من أصحاب الشهائد.

▪ قطاع اللوجستيك

الإجراء رقم 1 : الرفع من النجاعة التشغيلية لقطاع اللوجستيك .

تعزيز جاذبية اللوجستية ببلادنا عبر ملائمة البنية الأساسية لمتطلبات النقل واللوجستية وتوجيه كل ذلك لخدمة التشغيل باعتماد الخطوات التالية:

- ✓ تنظيم مهن اللوجستية ،
- ✓ تطوير الكفاءات اللوجستية ،
- ✓ بعث هيكل يعنى بالتنسيق في مجال اللوجستية.
- ✓ التركيز على التقليص من كلفة اللوجيستيك من خلال مخارجة الخدمات اللوجيستية و خاصة منها النقل، ودمج وتجميع المؤسسات الصغرى وإحداث

شركات كبرى مختصة في هذا المجال لدعم تنافسية القطاع وقدرته على استقطاب اليد العاملة المختصة.

▪ إعطاء دفع جديد لتنمية الخدمات والعمل عن بعد

الإجراء رقم 1 : تطوير الإطار العام للأنشطة المتعلقة بالخدمات والعمل عن بعد بهدف تقوية قدرتها على استقطاب اليد العاملة.

هذا التطوير يجب أن يتحرك على ثلاثة محاور.

1. **المحور الأول هو محور اقتصادي وذلك عبر :**

- ✓ تطوير اندراج المؤسسات التونسية في الخدمات والعمل عن بعد (19.7% من أعوان المؤسسات تستعمل بصفة منتظمة الحاسوب و14.5% تعتمد الانترنات وثلث المؤسسات لها موقع واب مقابل 75% بالمؤسسات الأوروبية)،
- ✓ إحداث نسيج مؤسساتي وشبكة من المؤسسات المتطورة الناشطة في مجال العمل عن بعد.و تطوير الخدمات عن بعد بما يوفر قاعدة هامة بكل الجهات لتصدير العمل عن بعد وتوفير مواطن الشغل للكفاءات
- ✓ وضع برنامج رقمي ذا بعد استراتيجي يجعل من تونس موقعا متميزا للاستثمار في مجال العمل عن بعد، ليس فقط عن طريق مراكز النداء، بل أيضا في تصدير الخدمات خارج بلد المنشأ وتخريج بعض الخدمات لإنجازها بتونس، يرتكز على محورين أساسيين :
  - وضع مناخ أعمال تنافسي بين الجهات يرتكز على الابتكار والبحث والتجديد وليس على كلفة الإنتاج،
  - دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتركيز بنية أساسية ذات سعة عالية و Smart Grid، بالإضافة إلى تخفيض سعر الاندراج في الأنترنات.

2. **المحور الثاني هو محور هيكلي:**

- ✓ إحداث صندوق للابتكار وصندوق استثمار مخصص لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات ولتمويل الخدمات عن بعد،

- ✓ إحداث مركز وطني لتطوير الخدمات عن بعد، و تعميم محاضن المؤسسات المتخصصة في العمل عن بعد بالجامعات والمؤسسات التعليمية والتكوينية.

3. **المحور الثالث هو محور تشريعي:**

- ✓ وضع الإطار التشريعي الملائم لمجالات مرتبطة بالخدمات عن بعد كالإمضاء الإلكتروني، والاعتراف بالعقود الإلكترونية، ....
- ✓ اعتماد نظام جبائي تشجع المؤسسات على الاعتماد على الخدمات عن بعد والابتكار وتطوير مجالاته.

الإجراء رقم 2 : ربط النشاط في قطاع الخدمات عن بعد بتكوين موجه وفعال (اللغات).

تقريب الهوة بين المؤسسات والجامعات لتطوير الخدمات عن بعد و ملائمة التكوين في الجامعات ومراكز التكوين المهني لمقتضيات الخدمات عن بعد على غرار قانون الاتصال والمعلومات

▪ الاقتصاد الأخضر

الإجراء رقم 1 : وضع الإطار القانوني للاقتصاد الأخضر.

الهدف من هذا الإجراء هو تنظيم الاقتصاد الأخضر مما سيمكن من تنظيم القطاع وفتح آفاق التشغيل. إضافة إلى الإسراع في المصادقة على كراس الشروط لتحديد القطاعات المعنية.

الإجراء رقم 2 : إيجاد فرص عمل جديدة بناء على الأنشطة الخضراء واستغلال مكامن التشغيل ضمن مفهوم التنمية المستدامة.

الإجراء رقم 3 : إرساء إطار للرصد والتقييم عند إطلاق المشاريع الخضراء بهدف المحافظة على ديمومة المشاريع.

يكون الهدف منه العمل باستمرار على قياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأنشطة الاقتصاد الأخضر.

الإجراء رقم 4 : ربط تشغيلية الاقتصاد الأخضر بمنظومة تكوين منسجمة مع طبيعته الخاصة.

تلبية الحاجة إلى التدريب وتنمية المهارات لدعم الابتكار والبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا الخضراء من البلدان المتقدمة وإعداد مراكز نموذجية للتكوين المهني في مجال البيئة تمثل دعامة للصناعة وتفتح أفاقا جديدة لطالبي الشغل.

الإجراء رقم 5 : التشجيع من خلال التمويل والتحفيز على بعث المشاريع في هذا المجال (امتيازات، آليات، برامج، مرافقة...)

الإجراء رقم 6: دراسة وطنية حول المسؤولية المجتمعية للمنظمات

الإجراء رقم 7: إحداث آليات وبرامج للتشجيع على العمل في إطار الاقتصاد الأخضر

▪ استغلال مكامن التشغيل صلب الاقتصاد الاجتماعي و التضامني

الإجراء رقم 1 : تدعيم الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية

الإجراء رقم 2 : توسيع مجالات قطاع الاقتصاد التضامني

توسيع مجالات قطاع الإقتصاد التضامني لتشمل مجال الصحة (إنشاء التأمين الصحي التعاوني، دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، بناء مستشفيات...)مجال التعليم (القيام بالدعم المدرسي... خدمات إجتماعية موجهة للفئات الهشة تعتمد من قبل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي،مجالات بيئية (تطهير السواحل، إعادة رسكلة الفضلات...)،مجالات ثقافية وسياحية (التنشيط داخل الأحياء الفقيرة، برمجة زيارات ترفيهية للمسنين...)دعم الأشخاص ذوي الإعاقة،خدمات المساعدة المنزلية للأفراد،الى جانب مجالات ذات قيمة مضافة عالية كالإعلامية والاتصالات والطاقة...

الإجراء رقم 3 : دراسة إمكانية وضع إطار ترتيبي يساعد على إحداث برنامج لتمويل الجمعيات بهدف تشجيعها على بعث مشاريع لتنمية مواردها الذاتية قصد توظيفها في أنشطتها لفائدة منظوريها.

تشجيع الجمعيات الناشطة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الإجراء رقم 4 : الشروع انطلاقا من جانفي 2013 في تنفيذ الاتفاقية المشتركة لأعوان جمعيات رعاية الأشخاص المعوقين بين المنظمات النقابية للجمعيات والاتحاد العام التونسي للشغل والنقابة العامة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

تحمل الدولة لخلاص الأجور بهدف المحافظة على ديمومة الجمعيات.

الإجراء رقم 5 : إدراج مهن الجوار ضمن أنشطة التعاونيات.

إيجاد صيغ قانونية و اتصالية تحفز المؤسسات الاقتصادية على الانخراط في بعث مشاريع في هذا القطاع مع التحفيز على استعمال آلية الافراق وذلك نظرا لأهمية مهن الجوار و بتأثيرها على

مردودية اليد العاملة لاسيما التي تشتغل بالمناطق الصناعية التي تعاني من عزلة تامة عن موقع الخدمات .

ويمكن في هذا الصدد التركيز على جملة من المجالات على غرار:

- ✓ خدمات رياض الأطفال،
- ✓ خدمات المدارس التحضيرية،
- ✓ خدمات الدعم المدرسي للتلاميذ،
- ✓ الخدمات المقدمة للمسنين والأشخاص المعوقين بالبيت،
- ✓ خدمات نقل الأطفال والمرافقة المدرسية مع مرافقة الباعثين وتكوينهم التكوين اللازم لضمان جودة الخدمات المقدمة وحرفيتها.
- ✓ خدمات الترفيه الرياضي من خلال تخصيص رصيد عقاري بالمناطق الصناعية

الإجراء رقم 6 : تشجيع وتأهيل المؤسسات و الجمعيات الناشطة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وذلك من خلال :

- ✓ إعداد مشروع قانون جديد للتعاونيات،
- ✓ إعداد برنامج لتأطير ومرافقة التعاونيات الجديدة،
- ✓ إسناد الاعفاءات الضريبية للتعاونيات الناشطة او المزمع تأسيسها،
- ✓ اعتماد قائمة اولية في المشاريع ذات المصلحة المشتركة التي يمكن اسنادها من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية للجمعيات والتعاضديات والتعاونيات والشروع في انجاز 20 برنامجا نموذجيا منها،
- ✓ المساعدة على إحداث مسالك توزيع ومركزيات شراءات خاصة بمنتوجات التعاونيات والتعاضديات لدى الفضاءات الكبرى والخواص في اطار التأسيس لبرنامج وطني للتجارة المنصفة
- ✓ تثمين وإنعاش المنتوج التضامني والرفع من جودته وجاذبيته من خلال ملاءمته مع متطلبات السوق، وفتح قنوات تسويقية جديدة أمام المنتوج التضامني من خلال تسهيل ولوجه إلى الأسواق المنظمة والأسواق الممتازة وتنظيم أسواق محلية ووطنية خاصة بالمنتوج التضامني،

- ✓ الرفع من مؤهلات العنصر البشري في ميدان التسيير والتسويق ومن خلال تحديث آليات عمل هذه المؤسسات .
- ✓ إعداد مخططات جهوية للنهوض بالاقتصاد التضامني،
- ✓ تنظيم معارض تجارية وأسواق متنقلة للمنتوجات التضامنية،
- ✓ تشجيع المبادرات المحلية في ميدان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،
- ✓ تطوير آليات المتابعة والتقييم،
- ✓ توسيع مجالات تكوين الجمعيات لتنويع مجالات نشاطها.
- ✓ إحداث صيغة تشغيل من أجل الانطلاق تمكن الشباب الذي لم يشتغل أبدا من فرص عمل بعقود لمدة محدودة تسهم في تحسين قابلية تشغيله وتحسن نسبة التاطير بالجمعيات. ويمكن حصر الانتفاع بهذا البرنامج بشروط تأخذ بعين الاعتبار القطاعات والمشاريع التي تنكب عليها الجمعيات والتي يجب أن تكون أولا مدرة للتشغيل، ثانيا تهدف لتحقيق مصلحة جماعية واجتماعية، وثالثا تقدم حلولا لحاجيات عاجلة أو غير ملباة ؛
- ✓ وضع قاعدة بيانات خاصة بالجمعيات ذات الصلة بالإحاطة والمرافقة ؛
- ✓ تأهيل الجمعيات في مجالات البحث عن موارد مالية ذاتية ؛
- ✓ إعداد برنامج مرافقة يشمل ثلاثة أبعاد هي مرافقة الجمعية في برنامجها الاستراتيجي ومرافقة المنتدبين لدى الجمعيات ومرافقة أعضاء الهيئات المديرة للجمعيات وذلك لضمان ديمومة الجهد التشغيلي للهياكل الجمعياتية..

الهـــدف الإستراتيجـــي الثـالـــث

تعزيز قدرات القطاع الخاص

على خلق مواطن شغل

يعدّ القطاع الخاص في كافة اقتصاديات العالم المحرك الأساسي للنمو و يعتبر تطوره شرطا أساسيا لدفع نسق إحداث مواطن الشغل. غير أن هذا القطاع يواجه العديد من الصعوبات والإشكالات بتونس تجعل دوره ضعيفا في خلق فرص العمل اللائق والقيمة المضافة

الإخلالات

1. حصة متدنية في الطلب العالمي

إنّ الرفع من نسب النمو المحدث لمواطن الشغل مرتبط بمدى نجاح تونس في تعزيز مكانتها في الأسواق العالمية وفي الاستفادة مما يتوفر من إمكانيات على مستوى الطلب العالمي للأنشطة والخدمات، على أنّ النجاح في تعزيز الانفتاح الاقتصادي لتونس رهن توفر عدة عوامل وشروط من أهمها قدرة نظام الإنتاج على التأقلم مع مقتضيات هذه الأسواق العالمية واستشراف متغيرات الطلب العالمي. فمن المؤشرات الدالة على القدرة التنافسية لأي بلد هو حصتها من الطلب العالمي عن طريق صادرات مؤسساتها الاقتصادية. هذه "الحصة في الطلب العالمي" لتونس لا تمثل سوى 0.09% سنة 2011، مقابل 0.12% سنة 2008. علما أنّ تونس ما فتئت تخسر حصصها في الأسواق العالمية وذلك منذ سنة 2008 سواء على المستوى الدولي أو أيضا في فضاء الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الخسارة شملت بلدانا أخرى على غرار المغرب ومصر.

2. ارتفاع تكلفة رأس المال وندرته

تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة من ارتفاع تكلفة رأس المال وندرته بالنسبة للمشروعات الإنتاجية على الرغم مما أثبتته المعطيات الإحصائية من أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس تحقق نسبة إحداثات شغل أعلى من الذي تحققه المؤسسات الكبرى وأن صعوبة النفاذ إلى التمويل المناسب يقف عائقا أمام توسعة نشاطها، و تعتبر مساهمة القطاع البنكي في عمليّة التنميّة والتشغيل دون الإنتظارات وبدون المشاركة في المخاطر حيث تخيّر البنوك إسناد القروض إلى الأشخاص الطبيعيين عوضا عن المؤسسات لقلة المخاطر وانخفاض إسناد القروض على المدى المتوسط والبعيد والمسندة من البنوك إلى المؤسسات من 75% سنة 2003 إلى 50 % سنة 2010 ويعزى هذا إلى تفضيل القطاع البنكي للمشاريع ذات الربح العالي والضمانات المالية المؤكدة أمام ثانوية القدرة التشغيلية للمشاريع.

- ✓ صعوبة الحصول على التمويلات البنكية الضرورية خاصة خلال السنوات الأولى من النشاط.
- ✓ اشتراط البنوك التجارية ضمانات عينية وشخصية يصعب توفيرها.
- ✓ غياب عمليات مرافقة الباعثين والإحاطة (Les actions de coaching) بهم خلال السنوات الأولى من بعث المشروع.
- ✓ اعتماد الباعثين على مساندة وإحاطة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لدى المؤسسات المالية (بنوك وشركات استثمار) للحصول على القروض والمساهمات اللاّزمة لاستكمال هيكلة التمويل.
- ✓ اقتصار تدخل البنوك التجاريّة على إسناد قروض استثمارية بشراكة مع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة دون تمويل دورة الاستغلال من قروض تصرف أو قروض موسمية أو تسهيلات خزينة أو إسقاطات تجارية رغم وجود اتفاقيات في الغرض مع البنوك المشاركة في التمويل.

تعتبر المنتجات البنكية الحالية منتجات كلاسيكية لا ترقى إلى مستوى الحاجيات الفعلية للمشاريع المحدثة من قبل الباعثين الجدد والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

3. ثقل الأعباء الضريبية والاجتماعية على المؤسسة

تُمثّل الضرائب المرتفعة في تونس عائقا كبيرا للاستثمار وإحداثات الشغل. ويُشير المعهد التونسي للتّنافسية والدّراسات الكمّية في مسح حول مناخ الأعمال أجراه سنة 2010 إلى أنّ من أهمّ معوّقات الاستثمار والتشغيل تتمثّل في ارتفاع الضرائب الجملية (ضرائب على أرباح الشركات وضرائب الإستهلاك والمساهمات الاجتماعية وضرائب أخرى) المحمولة على المؤسسة التي تبلغ 62.7 % [11] في الفترة 2005-2010 مقابل 45 % في مصر، و43 % في المغرب و33% في لبنان و 31% في الأردن.

وعلاوة عن ارتفاع إجمالي الضرائب في تونس قياسا بدول المقارنة، فإنّ هذه النسبة أعلى بكثير من المعدّل الإجمالي العالمي المقدّر بـ 44.9[12]%.

[11] يقدّر البنك الدولي في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي لسنة 2012 أنّ إجمالي الضرائب المحمولة على المؤسسة يبلغ 62.9% مقابل 49.6% في المغرب و72% في الجزائر.

[12] المصدر السابق

وبخصوص المساهمات الاجتماعية بعنوان الضمان الاجتماعي ترتفع النسبة إلى 25.2 % (من مجموع الضرائب) مقابل 19 % في المعدّل العام بالنسبة لدول المقارنة المذكورة أعلاه (BIT, 2011).

ويُشير التقرير السنوي حول التنافسية (ITCEQ-2011) أنّ نسبة المؤسسات (النّظام المُقيم والنّظام غير المقيم) التي تعتبر الجباية عائقا للاستثمار والتشغيل تبلغ 30% في 2010.

وهذه النّسبة العامّة تتخلّلها تباينات حيث يرتفع عدم الرّضا على منظومة الجباية بالنّسبة لمؤسسات النّظام المقيم (39%) والمؤسسات الصغرى (36%).

- **الفرع 1:** تنافسية الصادرات

الهدف الفرعي رقم 11

التوسّع في تنافسية الصادرات

الإجراءات

الاجراء رقم1 : التموقع في أسواق جديدة بالإضافة إلى فضاء الاتحاد الأوروبي

إنّ ثلثي صادرات تونس موجهة إلى ثلاثة بلدان هي فرنسا (34%) وإيطاليا (22%) وألمانيا (11%)، وهي بلدان سجلت أقلّ نسب في الواردات مقارنة بالبلدان الأخرى خلال الفترة 2007-2011، وبالمقابل فإنّ البلدان التي تشهد وارداتها ارتفاعا متواصلا ناهز 5%، ليست بالشريك المحبّذ لتونس، وبالتالي فإنّ نمو اقتصادنا أصبح مرتبطا بمدى تقلب المؤشرات الاقتصادية في عدد قليل من بلدان الاتحاد الأوروبي.

الاجراء رقم2 : تنويع هيكلة الصادرات الوطنية

يتطلب تنويع هذه الصادرات، على غرار ما قامت به بلدان مثل المغرب وتركيا ورومانيا والبرتغال، و ما يزال يتوفر لتونس هامش كبير لتنويع منتوجاتها المصدرة والتخصص في المنتوجات عالية الجودة. فخلال الفترة 1997-2011، ما يزال قطاع النسيج والملابس والأحذية يستقطب لوحده 43% من مجموع صادرات تونس، وهو ما انعكس سلبا على حجم الصادرات إثر دخول منتوجاتنا

في منافسة غير متكافئة مع المنتوجات الآسيوية بعد تفكيك الاتفاقيات متعددة الألياف. فقد تخصصت تونس في قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة، لا تعتمد التكنولوجيات الحديثة، غير مندمجة باعتمادها على مواد أولية موردة من الخارج، ومرتكزة بالأساس على المناولة، كقطاعات النسيج والجلود والمنتوجات البلاستيكية وغيرها..

- **الفرع 2:** بعث المشاريع

الهدف الفرعي رقم 12

تصويب إسناد القروض نحو المؤسسات الصغرى والمتوسطة وملائمتها مع متطلبات إحداث المشاريع المحدثة لفرص العمل

الإجراءات

الاجراء رقم1 : إحداث هيكل موحد للمرافقة

إحداث هيكل موحّد "وكالة النهوض بالمؤسسات الصغرى" يعنى بمرافقة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، تكون لها فروع بالجهات. ومن أهم المهام الموكولة لهذا الهيكل :

- ✓ القيام بدور المخاطب الوحيد لدى الإدارات والبنوك وبدور المرافقة والاستشارة لدى باعثي المشاريع، وذلك لإضفاء مزيد من النجاعة على تدخل الدولة في هذا المجال والحد من تشتت جهود عديد المتدخلين العموميين (مراكز أعمال ووكالة النهوض بالصناعة وفضاءات المبادرة ومحاضن المؤسسات ووحدات النهوض بالمؤسسات الصغرى ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ودواوين التنمية والديوان الوطني للصناعات التقليدية وغيرها من الهياكل...).
- ✓ متابعة ملفات إسناد القروض للباعثين ويكون الوسيط الوحيد بين باعث المشروع وبين هياكل التمويل مع إرساء منظومة معلوماتية متطوّرة تمكّن من متابعة مراحل تمويل المشروع
- ✓ تدعيم عملية المرافقة المشخصة (Accompagnement personalisé) لباعثي المشاريع بعد احداث المشروع والدخول في طور الانتاج (Suivi post création)

الاجراء رقم 2 : تكريس مبدأ وحدة التمويل

تكريس مبدأ وحدة التمويل وإسناد الامتيازات المخولة من خلال إيكال مهمّة التصرف في الموارد المحملة على صندوق التطوير واللامركزية الصناعية ونظام التشجيع على الابتكار في تكنولوجيات المعلومات والإتصال(FOPRODI /RECTI)إلى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإقراره كهيكل موحّد يعمل على منوال مخاطب وحيد يتكفّل بدراسة مطالب إحداث المشاريع وتمويلها ودعم أموالها الذاتية وضمان القروض المسندة إليها

- ✓ إرساء مبدأ الخدمات المتكاملة لباعث المؤسسة بتوفير كافة حاجياته المتعلقة بالتمويل بفضاء موحد.
- ✓ إعداد وإصدار الإجراء الترتيبي المناسب المتعلق بإسناد التصرف في الموارد المحملة على صندوق التطوير واللامركزية الصناعية ونظام التشجيع على الابتكار في تكنولوجيات المعلومات والاتصال(FOPRODI /RECTI)لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة،
- ✓ إعداد وإصدار الأمر المتعلق بالتمثيليات الجهوية والمحلية ذات الصلة.

الاجراء رقم 3 : منتج بنكي متخصص

تدعيم تدخلات بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن من خلال تخصيص منتج بنكي خاص بالباعثين الجدد والمؤسسات الصغرى والمتوسطة يكون :

- ✓ منتجا متكاملا يتضمن دعم الأموال الذاتية و تمويل الاستثمار وضمان القروض المسندة.
- ✓ منتجا متنوّعا ليتلاءم مع متطلبات المشاريع خلال مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال.
- ✓ الربط بين البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالنسبة للمشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن
- ✓ تقديم -إلى جانب تمويل الاستثمار- ضمان القروض المسندة بجعل الشركة التونسية للضمان فرعا له من خلال تمكينه من شراء أسهم البنوك المساهمة في رأس مالها.

الهدف الفرعي رقم 13

تسهيل نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى التمويل الملائم

الإجراءات

الاجراء رقم 1 : تبسيط إجراءات الحصول على الامتيازات

تخفيف وتبسيط الإجراءات والتقليص من آجال الحصول على الامتيازات الممنوحة من قبل صناديق التمويل العامة عبر إسناد ضمان الدولة للقروض المسندة للمشاريع الصغرى من قبل البنوك التجارية، وذلك لتمكين الباعثين من التمويل المستوجب لإنجاز المشروع المزمع إحداثه من قبل لجنة تحدث للغرض لدى البنك المركزي التونسي وتحدد تركيبتها وطريقة عملها بأمر.

الاجراء رقم 2 : تفعيل آلية الضمان للتكفل بالمخاطر

تفعيل الدولة لآلية الضمان للتكفل بالمخاطر المحيطة بالقروض المسندة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتكفل بسداد جزء منها في صورة عجز المؤسسات عن ذلك.

الهدف الفرعي رقم 14
تطوير التجديد والابتكار داخل المؤسسات الصغرى والمتوسطة و تقديم منتجات بنكية متلائمة مع المشاريع المحدثة في المجال

الإجراءات

الاجراء رقم 1: تخصيص البنوك التجارية جزء من القروض المسندة إلى هذا الصنف من المؤسسات العاملة في نطاق التجديد والإبتكار.

الاجراء رقم 2 : منتج بنكي يحث على الإبتكار

- ✓ تنويع المنتج بنكي (Gamme de produits bancaire) لتغطية كافة متطلبات إحداث المشاريع من قروض تمويل وقروض مساهمة وتمويل عمليات إيجار مالي وتمويل الدراسات.

- ✓ تقديم منتج بنكي خاص بتمويل دراسات التطوير والابتكار في كافة المجالات الصناعية دون الاقتصار على تكنولوجيات الاتصال والمعلومات.
- ✓ توسيع مجال تدخلات نظام التشجيع على الابتكار والتجديد في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ليشمل كافة المجالات التي تحتمل عمليات التجديد والابتكار(استعمال الطاقات البديلة، تطوير أساليب الإنتاج، تطوير منتجات جديدة...).

الاجراء رقم 3 : نظام تفاضلي حسب القدرة التشغيلية

- ✓ وضع نظام تفاضلي لنسبة الفائدة حسب القدرة التشغيلية العالية بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، تمكن المؤسسات من ظروف اقتراض خصوصية ومختلفة عن أسعار السوق (قروض بنسبة فائدة منفلة)،وبفترات سداد أطول (10سنوات) وفترات إمهال (3 سنوات) أطول و ذلك حسب طبيعة المشروع ومكان تواجده تتلائم مع خصوصيات هذه المؤسسات.
- ✓ إحداث آلية للتكفل بنسب الفائدة التفاضلية
- ✓ إقرار نظام تفاضلي لنسبة الفائدة الموظفة على القروض المسندة حسب القدرة التشغيلية للمشروع.
- ✓ إقرار نظام سداد مريح ومشجع وفترات إمهال أطول حسب القدرة التشغيلية للمشروع ومكانه ونوعيته من حيث الأولويات الاقتصادية العامة،
- ✓ إعداد وإصدار الأمر المتعلق بضبط حجم إحداثات الشغل المستوجبة و الجهات والقطاعات المعنية.
- ✓ إعداد وإصدار الإجراء الترتيبي المناسب المتعلق بنظام النسب التفاضلي،
- ✓ إعداد وإصدار الإجراء الترتيبي المناسب المتعلق بنظام السداد المريح والمشجع.

الهدف الفرعي رقم 15

إيلاء أهمية خاصة لعمليات المرافقة والإحاطة بالباعثين وتمويلها

الإجراءات

الاجراء رقم 1 : إحداث صكّ خدمات

- ✓ إحداث آلية خاصة بتمويل هذه العمليات تكون في شكل صك خدمات يصرف على جميع الهياكل المعنية لمدة الثلاث سنوات الأولى من تاريخ استكمال هيكلة التمويل.
- ✓ توخي إجراءات مبسطة في إسناد صك الخدمات من خلال إقراره ضمن مقرر إسناد الامتيازات ويكون صرفه بمجرد الشروع في التكوين القانوني للشركة.
- ✓ اعتماد مخاطب وحيد يكون متكفلا ومسئولا عن عمليات المواكبة والإحاطة.
- ✓ يقترح في هذا الصدد إحداث نص قانوني خاص يحدد قواعد وطرق وشروط إحالة المؤسسات.
- ✓ تنقيح التشريع الحالي المتعلق بنظام التشجيع على الابتكار والتجديد: الأمر عدد 2342 لسنة 2010.
- ✓ سن منظومة قانونية خاصة بتمويل عمليات إحالة المؤسسات

الهدف الفرعي رقم 16

تطوير آليات بعث المشاريع

الإجراءات

الاجراء رقم 1 : تطوير آلية إسناد عطلة بعث مؤسّسة

- ✓ إسناد العطلة بمقتضى قرار وزاري عوضا عن أمر(Décret) بغرض تخفيف الإجراءات المتّبعة حاليا والاقتصار على قرار سلطة الإشراف لإسناد عطلة بعث مؤسسة دون ضرورة اللجوء إلى إصدار الأمر وعرض المطلب على لجنة خاصة متكونة من عدة وزارات.
- ✓ التمديد في فترة العطلة لتبلغ ثلاث سنوات قابلة للتمديد بسنة واحدة مع تمتيع الموظف بنسبة أرفع من أجره.
- ✓ النظر في إمكانية إسناد العطلة لمجموعة من الموظفين في شكل شركة للرفع من قيمة الأموال الذاتية.

ويقترح في هذا الصدد تطوير التشريع الحالي من خلال سن نص موحد نظرا لتعدد النصوص الحالية وخاصة الأمر عدد 1617 لسنة 2003 والأمر عدد 3275 لسنة 2006 والقانون عدد 69 لسنة 2007 المتعلق بحفز المبادرة الاقتصادية (الفصل 34 منه) والقانون عدد 112 لسنة 1983 والقانون عدد 78 لسنة 1985 المتعلق بالموظفين وأعوان الدواوين

الاجراء رقم 2 : تفعيل برنامج إفـراق المؤسسات

- ✓ ضرورة انخراط كافة المؤسسات العمومية والشركات ذات المؤسسات العمومية والشركات التي تملك الدولة نسبة من رأس مالها بصفة مباشرة أو غير مباشرة في برنامج الإفراق.
- ✓ تفعيل دور خلايا الإفراق داخل المؤسسات العمومية وإعطائها صلاحيّات أوسع عبر دعمها بموارد بشريّة وماليّة هامة تمكّنها من أداء مهامها بصفة مستقرة وفعّالة والتعامل مع مكاتب دراسات معتمدة (إفرادها بنسبة خاصة من رقم معاملات المؤسسة المنخرطة في البرنامج مع منحها تشجيعات جبائية هامة بقدر عدد اتفاقيات الإفراق الممضاة خاصة من طرف الباعثين من خارج المؤسسة أي كلما ارتفع العدد ترفع نسبة التشجيعات الممنوحة).
- ✓ تحفيز العدد الأكبر من المؤسسات الخاصة خاصة مجامع الشركات على الانخراط في برنامج إفراق المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- ✓ مراجعة قانون الصفقات العمومية مع المؤسسات الأم .

ويقترح في هذا الصدد مراجعة القانون عدد 56 لسنة 2005 المتعلق بإفراق المؤسسات الاقتصادية ونصوصه التطبيقية قصد تطويره لتفعيل المقترحات المرجوّة من ذلك.

الاجراء رقم 3: تمويل عقود الاستغلال تحت التسمية الأصلية (FRANCHISE)

- ✓ إفراد عقود الاستغلال تحت التسمية بتمويل بنكي خاص مع تقديم تسهيلات جبائيّة للمؤسسات الأصلية عند إبرام عقود استغلال تحت تسميتها.
- ✓ إدخال عقود الاستغلال تحت التسمية الأصلية ضمن قائمة الأنشطة التي تخول الحصول على تدخلات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية.

ويقترح في هذا الصدد :

- ✓ تعديل القانون عدد 69 لسنة 2009 المتعلق بتجارة التوزيع من خلال إفراد عقود الاستغلال تحت التسمية الأصلية بقانون خاص بالنظر لأهمية هذا النشاط وللحرص على استقرار نيّة الاستثمار وترتيب تحفيزات جبائية عند ممارسته
- ✓ تعديل الأمرين عدد 539 لسنة 1994 و عدد 388 لسنة 2008 قصد إضافة عقود الاستغلال تحت التسمية الأصلية كنشاط يخول الحصول على تدخلات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية والامتيازات بعنوان التنمية الجهوية.

الهدف الفرعي رقم 17

استقطاب العدد الأكبر من الكفاءات وحثهم على استبطان فكرة إحداث مؤسسة عبر وضع منظومة استثمار صغير

الاخلالات

على مستوى منظومة التمويل والاستثمار الأصغر

1. غياب التنسيق بين هياكل التمويل وهياكل مساندة وإحاطة الذي يمكن أن يؤدي إلى ازدواجية التمويل وإغراق السوق،
2. عدم توفر الضمانات المطلوبة من قبل البنوك ومنها البنك التونسي للتضامن،
3. عدم توفر اعتمادات خاصة على مستوى التمويل الذاتي،
4. عدم الحصول على المال المتداول الضروري من قبل البنوك وخاصة البنك التونسي للتضامن،
5. ضعف الاعتمادات المرصودة للجمعيات التنموية سنويا من قبل البنك التونسي للتضامن وعدم قدرتها على تغطية تكاليف نشاطها واسترجاع ديونها يجبرها على التخفيض في قيمة القروض لتلبية أكثر عدد ممكن من الطلبات أو الالتجاء إلى إعطاء الأولوية لقروض التوسعة.
6. تأثير عدم وجود فترة إمهال من قبل الجمعيات التنموية على ديمومة المشاريع المنجزة،
7. طول المدة التي تفصل بين طلب قرض وإسناد القرض،
8. تعقيد الإجراءات المتعلقة بتركيز مشروع.

على مستوى مرافقة الباعثين

9. عدم متابعة المؤسسات الصغرى بالنسق المطلوب من قبل هياكل المساندة،
10. عدم وجود آليات لمساندة المؤسسات التي تمر بصعوبات قصد الحفاظ على مواطن الشغل داخلها.

11. الأعباء الاجتماعية والجبائية وضيق السوق والمنافسة التي تكون في بعض الأحيان شرسة وغير شريفة وكذلك تراكم الديون وعدم القدرة على استرجاع أقساط القروض المتخلدة بذمة الباعث.

على مستوى أفكار المشاريع وروح المبادرة

12. عزوف الشبان وخاصة منهم حاملي الشهادات العليا على المجازفة،
13. ضعف روح المبادرة وثقافة المؤسسة لدى الباعثين الشبان
14. قلة الخبرة الفنية أو في التسيير والتصرف المالي لحاملي أفكار المشاريع
15. نوعيّة وقيمة دراسات الجدوى للمشاريع المقدمة: تتميز هذه الدراسات بضعف محتواها وعدم تغطيتها لكافة جوانب المشروع وعدم بلوغها درجة إقناع المموّلين المحتملين للمشروع ويعزى هذا إلى لجوء حاملي أفكار المشاريع لمكاتب دراسات صغيرة وغير مهيكلة (في الغالب يكون المكتب ممثل في شخص وحيد يقدم عدة خدمات محاسبية وبصفة عرضية دراسات جدوى) تقدم دارسات بكلفة مالية زهيدة وذلك بالنظر إلى ضعف الموارد المالية لحاملي أفكار المشاريع.

الاجراءات

الاجراء رقم 1 : إطار مؤسساتي للتنسيق

- ✓ وضع **إطار مؤسساتي للتنسيق** بين المتدخلين ضمن التمويل الأصغر والمتدخلين ضمن النهوض بالمؤسسات متناهية الصغر.
- ✓ تركيز **لجنة وطنية** للتنسيق بين المتدخلين ضمن منظومة الاستثمار الصغير،
- ✓ تركيز **لجنة صلب وزارة التكوين المهني والتشغيل** تعنى بوضع حيز التنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الصغير واقتراح التدابير الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار الصغير والتنسيق بين مختلف المتدخلين ضمن القطاع عبر لجان،

الاجراء رقم 2 : إيجاد آلية لإعادة هيكلة الجمعيات الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن وفق التشريع الخاص بالتمويل الصغير.

الاجراء رقم 3 : وضع خطة وطنية للتشجيع على الاستثمار الأصغر بالمناطق ذات الأولوية والفئات الهشة والقطاعات الخصوصية

- ✓ وضع خطة للتشجيع على الاستثمار الأصغر خاصة في مجالات التنمية الجهوية والعناية بالفئات الاجتماعية الهشة ومحدودة الدخل،
- ✓ وضع خطة وطنية لتعديل تدخلات مؤسسات التمويل الصغير لفائدة المناطق الداخلية وذات الأولوية على مستوى تدخل الدولة في التمويل العمومي وشروط الإقراض مع الحرص على إعتماد إجراءات مبسطة وسريعة وناجعة.

الإجراء رقم 4 : مراجعة صيغ ومقاييس التصرف في آلية قروض المال المتداول بما يساهم في إحداث مواطن الشغل والمحافظة على المخزون الوطني للصناعات التقليدية

▪ الفرع 3: القطاع غير المنظم

ليس من اليسير تقدير حجم الأنشطة غير المنظمة ومردودها الاقتصادي والاجتماعي في تونس (كما هو الحال في سائر الدّول) لشحّ البيانات حول هذا الاقتصاد أو القطاع نظرا لطبيعته غير المعلنة. وبالرغم من ذلك وانطلاقا من فرضيات شبه مؤكدة تُجمع مختلف الدراسات على أن النشاط غير المنظم يلعب دورا مركّبا في الاقتصاد المحلي في عديد الدول ومنها تونس حيث يوفّر مجالات واسعة للتشغيل والعمل للحساب الخاص، وتوليد الدّخل للعاملين فيه وخاصّة في فترات الإنكماش الاقتصادي وفترات الأزمات الاجتماعية والمساهمة في تغطية الطلب على بعض المنتجات التي يصعب إقامة مشاريع كبرى لإنتاجها نظرا لضيق السوق المحلية، والمساهمة في خفض كلفة المعيشة بالنسبة لعديد المنتجات. هذا بالإضافة إلى قدرة وحدات الإنتاج المدرجة في القطاع غير المنظّم على استعمال الخامات المحليّة وعلى سرعة الانتشار في كلّ المناطق وعلى التكيّف مع متغيّرات السّوق.

يوفر النشاط غير المنظّم في مختلف تجارب البلدان النامية والصّاعدة وحتّى المتقدّمة على حدّ السّواء معينا هاما للتشغيل الذاتي ولأصحاب المشاريع الميكروية. كما يحدث فرص تشغيل كبيرة للآخرين ممّا يعزّز دوره في امتصاص البطالة وخاصة في صفوف العاطلين من المستويات المتدنّية التعليمية والمهنية التي يعجز القطاع المهيكل عن استيعابهم. كما يساهم في توفير موارد دخل للعائلات الفقيرة. وتشير بعض المصادر إلى أن القطاع غير المنظم يشغّل 28 % من مجموع النشطين في العالم خلال فترة التّسعينات والألفينات. وتشير بعض المصادر (OCDE, 2009) إلى أنّ تأثيرات الأزمة المالية العالمية وسّعت من انتشار القطاع غير المنظّم حيث يقدّر حجم المشتغلين في هذا القطاع بـ 900 مليون. وإذا ما اعتبرنا القطاع الفلاحي يرتفع العدد إلى حوالي 2 مليار شخص أي ثلثي السكّان المشتغلين في العالم.

بالنسبة لتونس، فليس هناك إحصائيّات دقيقة بل تقديرات تباينت حسب المصادر. إلاّ أنّه من شبه المؤكّد أنّ القطاع غير المنظّم يُساهم مساهمة كبيرة في مستوى التشغيل العام دون اعتبار القطاع الفلاحي. ويقدّر الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أنّ مساهمة القطاع غير المنظّم تبلغ 31.5 % من إجمالي التشغيل سنة 2008. كما يُساهم بـ 15% إلى 20 في الناتج المحلّي الإجمالي (Cité par Essec, 2009)وتقدّر بعض المصادر أنّ مساهمة هذا القطاع في التشغيل تبلغ 42 %.

وتذهب بعض المصادر الأجنبية إلى أنّ مساهمة القطاع غير المنظّم في التشغيل تبلغ 50 % (منهم 21.8 % من حاملي الشهادات العليا) (BM, Unni, J.2008) .

وتشير التقديرات المتوفرة إلى أن القطاع غير المنظم في تونس ساهم سنة 2010 بنسبة 38 % من الناتج الداخلي الخام وشغل 53.5 % من اليد العاملة ويمثل الذكور الأغلبية والشريحة العمرية المشتغلة بالقطاع بين 25 و54 سنة أغلبهم غير متحصلين على شهادات عليا وتتركز هذه الأنشطة في قطاعات البناء والصناعة والتجارة والنقل والفلاحة ويعاني المشتغلون في هذا القطاع من عدم توفر مداخيل قارة وانعدام التغطية الاجتماعية والتامين الصحي والعمل الهش.

وتجدر الإشارة إلى إرتفاع نسبة المشتغلين في القطاع غير المنظم في الفترة المتراوحة بين 2005 و 2009 بنسبة 6.1 % حيث مر من 50.5 % إلى 53.5 % أي أنه من بين 261000 موطن شغل تم لإحداثه خلال الفترة المذكورة فإن 198360 موطن كانت في القطاع غير المنظم أي بنسبة 76 %.

الإخلالات

1. شحّ البيانات والاحصائيات في القطاع الغير المنظم نظرا لطبيعته الغير معلنة والخارجة عن الدوائر الرسمية
2. المؤسسات التي تعمل في القطاع الغير منظم أغلبها مؤسسات متناهية الصغر غير مصرح بها وغير مسجلة ولا تساهم في الأعباء الجبائية ممّا يثقل كاهل القطاع المنظم
3. انعدام ظروف العمل اللائق. حيث يعاني المشتغلون في القطاع الغير منظم من عدم توفر مداخيل قارة وانعدام وضعف مستوى التأجير التغطية الاجتماعية والتأمين الصحّي
4. صعوب نفاذ مؤسسات القطاع الغير منظم إلى مصادر التمويل ممّا يعيق تطوّرها وانتقالها إلى القطاع المنظم
5. التأثير السلبي للقطاع الغير منظم على القدرة التنافسية لمؤسسات القطاع المنظم.

الهدف الفرعي رقم 18

التدرّج في هيكلة القطاع غير المنظم استنادا لمزايا التنظيم على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي

الاجراءات

الاجراء رقم 1 : إنشاء قاعدة بيانات

إنشاء قاعدة بيانات للوقوف على واقع النشاط غير المنظم وفق مفاهيم محددة من حيث عدد المنشآت وحجمها وعدد العاملين فيها ومستوى الأجور وطبيعة المنتوج وكميّته وتسويقه والعائدات منه. وهذا يتطلب وضع منهجيات مقاربة وأدوات تحليل لقياس أثر النشاط غير المنظّم على مستوى التشغيل وعلى الناتج المحلي الإجمالي عبر المسوحات الميدانية المكثفة و الدورية.

الاجراء رقم 2 : منح تشجيعات جبائية واجتماعية محفّزة على التشغيل

إرساء حوافز خصوصية لاستقطاب القطاع غير المنظم للتهيكل وتبسيط إجراءات التأسيس والتسجيل الإداري وتخفيض نسب الاشتراك في أنظمة الضمان الاجتماعي نسّب ضرائب ملائمة للمستقلّين والمؤسّسات الصغرى والمتوسطة .

الاجراء رقم 3 : التشجيع على الرّيادة الاجتماعية في اتجاه التشغيل

التشجيع على الرّيادة (المبادرة) الاجتماعية (l'entrepreneuriat social) المتمثّلة أساسا في دعم دور الجمعيات والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية في الإحاطة بالقطاع غير المنظّم والمساعدة على تنظيمه على غرار تعاونيات الصناعات التقليدية في تركيا. ويمكن لهذه الهيئات أن تمثّل الخطوة الأولى في عملية التنظيم وذلك خاصّة على مستويين :

- تقديم مختلف خدمات الدّعم باتّجاه تطوير القطاع ورفع أدائه في إطار شبكي كأن يُعتمد مثلا مفهوم العناقيد الصناعية "les grappes industrielles" وهي وحدات

إنتاج وخدمات صغيرة تنتظم في شكل شبكي حول جمعية أو تعاونية تقدّم لها مختلف خدمات الإسناد ؛

- يمكن لهذه الجمعيات أن تُحدث نظاما للتغطية الاجتماعية للمنتسبين إليها من العاملين في القطاع غير المنظّم على غرار بعض التجارب الناجحة مثل جمعية النّساء العاملات لحسابهنّ الخاص (SEWA) في الهند والتي توفّر تغطية اجتماعية لـ 32000 عاملة وعاملة مستقلّة. وكذلك الاتّحاد النّسائي للعمل الذاتي في جنوب إفريقيا (SEWU).

الاجراء رقم 4 : إحداث غرفة قطاعية صلب الاتّحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

إنّ الدّور التنظيمي للجمعيات والتعاونيات يساهم بقدر كبير على إرساء تمثيلية القطاع غير المنظّم (المفقودة حاليا) في منظّمات العمّال ومنظّمات أصحاب العمل بما يمكّن من إخراج هذا القطاع إلى العلن والدّفاع عن مصالح العاملين فيه وحماية حقوقهم في إطار الحوار الاجتماعي.

ويمكن في هذا السياق إحداث غرفة قطاعية للقطاع غير المنظّم صلب الاتّحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية للمساعدة على الانتقال بهذا القطاع إلى القطاع المنظّم والحدّ من المنافسة غير الشريفة وخاصّة في مجال التجارة الموازية مقابل إجراءات مرنة على مستوى التسجيل والضرائب والحصول على التمويل... ومن التجارب الناجحة في هذا المجال نقابة مؤسّسات القطاع غير المنظّم في الصّين المنضوية تحت لواء الكنفدرالية الصّينية لأرباب العمل.

الاجراء رقم 5 : الاقحام الحقيقي للقطاع غير المنظم في مخططات برامج التنمية

إدماج العناية والاهتمام بالقطاع غير المنظّم والمؤسّسات الصغرى عموما من قبل الدّولة ضمن مخطّطات وبرامج التنمية وليس على هامشها بما يسهّل الانتقال لهذا القطاع إلى القطاع الرسمي ويحسّن أداءه الاقتصادي والاجتماعي باعتباره أفضل أداة لعدالة التوزيع وضمان حقوق المواطنة والتنمية المستدامة وتطوير العقد الاجتماعي. هذا بالإضافة إلى أنّ تنظيم القطاع غير المنظّم ودعمه يحافظ على "المعارف الشعبية"(13) في عديد المجالات كالصناعات التقليدية وحمايتها من الاندثار. وتساعد كلّ هذه العناصر في نهاية المطاف على جعل النموّ صديق للفقراء (une croissance pro-pauvres) بمفردات الإنصاف في توزيع الاستثمارات وإحداث فرص

(13) ظهر هذا المفهوم في بداية تسعينات القرن الماضي في إطار أدبيات الجغرافيا الإنسانية ويقصد به تثمين المعارف التقليدية والمحلية في الممارسة اليومية. وهذه المعارف ليست علمية وإنّما مكتسبة بالتجربة وبالوراثة.

العمل جهويا والإقراض الأصغر والإدماج الاقتصادي للفئات الهشّة وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية للحدّ من التفاوت الاجتماعي والجهوي.

الاجراء رقم 6 : تطوير القرى الحرفية وتعميمها وتأطير الأسواق التقليدية والأسبوعية

الحرص على تكامل البعد القانوني والترتيبي على المستوى المركزي مع البعد العملي على المستوى المحلّي والجهوي.

الاجراء رقم 7 : الدعم والاستفادة من منظومة إقراض متناهية الصّغر

إرساء وتطوير منظومة إقراض متناهية الصّغر في عديد مجالات الخدمات الموجّهة للأفراد والأسر، وعديد مجالات الإنتاج الصغير. ومن ضمن هذه المجالات الصناعات التقليدية باعتبارها مؤهّلة للاستثمار الأصغر لأنّها تتناسب مع العمل بالبيت بالنسبة للنساء، وكثيفة العمالة وتنتشر في الرّيف والقرى. ويضاف إلى ذلك أنّ تنظيم المهن والحرف الصغرى ورعايتها يساهم في المساعدة على توظيف "المعارف الشعبية" (les savoirs populaires) المتوارثة وحمايتها من الاندثار. علما وأنّ الأميّة لا تعيق الصناعات التقليدية والحرف الصغرى وإن تكن عائقا في وجه تطويرها.

الاجراء رقم 8 : توفير التأمين الاجتماعي للعاملين في القطاع غير المنظم

تعديل قوانين سوق الشغل لتكون أكثر مرونة بشكل يحفز أصحاب المشاريع الصّغرى على الانتداب بشكل رسمي.

بالنسبة لأنظمة الضمان الاجتماعي، يُقترح أن تقوم الحكومة بمشاركة أصحاب المشاريع في دفع أقساط الأنظمة الضمان الاجتماعي للعاملين لديها، من أجل تخفيف الأعباء عن أصحاب المشاريع، وتشجيعهم على إمضاء عقود انتداب رسمية. ومن ناحية أخرى، تستفيد الحكومات من هذا النظام الذي من شأنه توسيع القاعدة الضريبية بشكل كبير، والرّفع من حصيلة الضرائب التي تؤول لها.

الاجراء رقم 9 : وضع برامج تكوينية مؤهّلة للعاملين

وضع برامج تكوينية مؤهّلة للعاملين تساعدهم على اكتساب المهارات الملائمة لمتطلبات سوق التشغيل، وتيسّر لهم الحصول على فرص عمل مناسبة في إطار القطاع المنظم، أو إقامة مشروع منتج يعمل بشكل منظم، وبالتالي تمكّنهم من تملّك الأصول المعرفية والاقتصادية

الدّنيا للخروج من دائرة التّهميش وخاصّة في المناطق الداخليّة التي تتّسم بنسب أعلى من الفقر والبطالة وبمستويات أقلّ من التعليم والتكوين والدّخل ممّا يدفع الكثير منهم إلى الهجرة الداخلية. وهذه البرامج التأهيلية تمكّنهم من الوصول إلى الحقوق والخدمات العامّة.

الاجراء رقم 10 : دعم الرقابة على الأنشطة الغير المنظمة

- **الفرع 4: المؤسسة المواطنة**

الهدف الفرعي رقم 19

دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية

(Entreprise citoyenne)

أصبحت اليوم مقولة "إن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للمؤسسة هي تحقيق الربحية" للاقتصادي الأمريكي Milton Friedman الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد لسنة 1970 محل نقاش بالنظر لواقع الحال و لرغبة بعض المؤسسات لتملك أشكال مسؤولية اجتماعية بمعزل عن الضرورات الربحية التي تحف بالنشاط الاقتصادي.

ولقد أصبحت اليوم قضايا المحيط الطبيعي و الاجتماعي و الإنساني عاملا مؤثرا بصفة مباشرة في تنافسية المؤسسة من حيث اعتبارها مؤسسة مواطنة تلعب أدوارا في المدن والقرى و الأرياف وتأخذ بعين الاعتبار في خياراتها الاقتصادية البعد الجماعي لمحيطها مما يطرح السؤال عن مدى تلاؤم الغايات الربحية الأصيلة لكل نشاط اقتصادي مع الدور الاجتماعي للمؤسسة المواطنة.

الاجراءات

الاجراء رقم 1

الدعوة لإبرام ميثاق وطني للمؤسسة المواطنة بالشراكة مع الشركاء الاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني.

الاجراء رقم 2

إحداث علامة "المؤسسة المواطنة" تمنح للمؤسسات التي يرتفع عدد المشتغلين بها بنسبة 10 % مقارنة بالسنة الفارطة، وتنتفع المؤسسات التي تحصل على علامة "المؤسسة المواطنة"بأولية في الصفقات العمومية.

الاجراء رقم 3

إحداث علامة "مؤسسة مدرّبة" وتمنح سنويا للمؤسسات التي توجد بها منظومة تتكفل بتكوين متربصين بالتداول أو عبر التكوين الأساسي. وتنتفع المؤسسات التي تحصل على علامة "مؤسسة مدرّبة" بأولية في الصفقات العمومية.

الاجراء رقم 4

إحداث علامة "مؤسسة ذات حوكمة رشيدة" وتمنح سنويا للمؤسسات التي تقوم بإرساء منظومة تعزز الحوكمة الرشيدة بالمؤسسة.

▪ الفرع 5: الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

الهدف الفرعي رقم 20
دعم الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص خصوصا في الجهات الداخلية

تمثل مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص آلية هامة لدفع الدورة الاقتصادية وتنفيذ المشاريع العمومية الكبرى وتحقيق التنمية الجهوية، دون إثقال للمالية العمومية، وبالتالي تطمح إلى التخفيف في مستوى المديونية باعتبار أن الشريك يساهم كليا أو بجزء كبير في التمويل. ويعتبر هذا التمشي في إنجاز المشاريع العمومية نمطا جديدا ببلادنا حيث تم اعتماده في تجارب قليلة.

وبالنظر لضعف البنية التحتية والإستثمار في الجهات فإنه من غير المتوقع أن يغامر القطاع الخاص بالعمل في هذه الجهات ولذلك بات من المتحتم تشجيعه على ذلك وتمكينه من الضمانات الربحية الدنيا واقتسام المخاطر من طرف القطاع العام وذلك بإنشاء مشاريع مشغلة تكون بالشراكة بين الطرفين.

الإخلالات

1. إطار قانوني لم يجعل من التشغيل أولوية
2. إطار قانوني محدود يقتصر على مشاريع الشراكة في مجال الاتصال والمعلومات.

3. طول مراحل الإنجاز وتشعبها بما لا تستجيب لمقتضيات المرحلة التي تتطلب حلولا للتقليص من البطالة وإحداث مواطن شغل.
4. نقص خبرة المتدخلين العموميين في مجال الشراكة،
5. غياب هياكل قارة للتنفيذ والمتابعة والتقييم، يجعل من هذا المجال نشاطا غير مهيكل، ذلك أن الموظفين العموميين المتدخلين، يقومون في نفس الوقت بمهامهم الأصلية، تحتم عليهم الاهتمام بهذه الوظيفة بصفة ثانوية.

الاجراءات

الاجراء رقم 1: وضع إطار قانوني جامع

التعجيل بوضع إطار قانوني ميسر ليشمل كل مجالات الشراكة بما يسمح بتطويرها، إذ يقتصر الإطار المرجعي الحالي على مجال الشراكة في الاقتصاد الرقمي يحول دون إنجاز مشاريع بقطاعات أخرى كالخدمات.

الاجراء رقم 2 : بعث وحدات للتصرف في المشاريع النموذجية

بعث وحدة للتصرف في المشاريع النموذجية بالوزارات وتسخير الموارد البشرية القارة والمالية واللوجستية اللازمة وتكريس مهمتها حصريا لتنفيذ المشروع، مع إعطاء نشاطها المرونة الكافية للاستعانة بخبراء خاصة في مجالات نادرة كالخبرة في مشاريع الشراكة.

الاجراء رقم 3 : انتقاء المشاريع باعتماد معادلة تجمع بين المردودية والبعد التشغيلي

تكريس أولوية التشغيل عند انتقاء المشاريع وجعل القدرة التشغيلية لحاملي الشهادات العليا وخريجي مراكز التكوين المهني أحد العناصر الأساسية في اختيار المشاريع

الاجراء رقم 4 : تفعيل دور هيئة الخبراء في مجال الاقتصاد الرقمي

ضرورة الإسراع بتفعيل هيئة الخبراء المنصوص عليها بالأمر عدد 2019 المؤرخ في 23 جوان 2009 المنقح والمتمم للأمر عدد 1290 المؤرخ في 28 ماي 2007 المتعلق بضبط قواعد وإجراءات إبرام اتفاقيات الشراكة في مجال الاقتصاد الرقمي. هذا الإجراء يمكن الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية من الاستعانة بهذه الهيئة اعتبارا للنقص في الخبراء بمكاتب الدراسات؛

الاجراء رقم 5 :

تنقيح الفصل 25 من الأمر عدد 1290 لسنة 2007، لتقتصر تركيبة لجنة القيادة على الوزارات المعنية بصفة مباشرة بالمشروع **تضم وجوبا وزارة التكوين المهني والتشغيل لتكريس هدف التشغيل.**

الاجراء رقم 6 :

تطوير قدرات المتدخلين العموميين والخواص في مجال إنجاز مشاريع الشراكة من خلال التكوين وتبادل الخبرات benchmarking .

الاجراء رقم 7 : تحويل دور الخبرة ومكاتب الدراسات الحالية إلى هياكل مقتدرة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن طريق تكوين حرفائها

الهـدف الإستراتيجـي الرابـع

إطلاق قوى التشغيل

والتنمية المعطلة

الفرع الأول : إطلاق قوى التشغيل والتنمية في الجهات

إنّ مختلف التجارب التنموية التي عرفتها البلاد التونسية بعد الاستقلال بمختلف اختياراتها وخلفياتها أدت إلى انقلاب التفاوت الاقليمي من شمال جنوب إلى شرق غرب وركزت مختلف التجارب التنموية خلال عدة عقود, بصفة طوعية أو اضطرارية, على المناطق الساحلية مما أدى إلى الاختلال بين السواحل والدواخل وأصبح أكثر عمقا وانحصر المجال الاقتصادي النشيط والديناميكي في مثلث حول العاصمة ويضم الشمال الشرقي والوسط الشرقي ومع تركيز أسس الاقتصاد العالمي ودعائم العولمة وما لها من علاقة بتراجع الدولة وتفاقم التداين والخضوع إلى شروط مؤسسات الاقتصاد العالمي والمتمثلة في مخططات إعادة الهيكلة وتحرير الاقتصاد وخوصصة المؤسسات وما انجرّ عنه من تعميق للتفاوت الجهوي فتم ما كان متوقعا حيث أن الاستثمارات الجديدة توجهت أساسا إلى المناطق الأوفر حظا والتي تعتبر الأفضل من منظور اقتصادي ونفعي بحت.

إن تحييد الجهات الداخلية في الإنخراط ضمن مسار التنمية أدّى إلى مزيد تعقيد وضعية البطالة جهويا، إنّ مخزون البطالة بلغ نسبا مرتفعة جدا بالمناطق الداخلية وتبرز آخر الإحصائيات للمعهد الوطني للإحصاء[14] اتساع فجوة البطالة بين الولايات حيث يقدّر الفارق في شهر ماي 2012 بين أدنى نسبة وأعلى نسبة بـ 46 نقطة (المنستير (5.7 %) وتطاوين (51.7%) واتساع فجوة البطالة على المستوى الإقليمي بين أدنى نسبة وأعلى نسبة بـ 13.7 نقطة(الوسط الشرقي (12.4 %)، الجنوب الشرقي(26.1 %).

إنّ عدم الإنصاف في توفير البنية الأساسية وفي توزيع الاستثمارات قطاعيا وجهويا حال دون إطلاق التنمية في المناطق الداخلية ونتج عن ذلك فوارق كبيرة بين الجهات في البنية التحتية وفي الاستثمارات والمواصلات والمرافق، وعمّقت هذه الفوارق عملية التفاوت التنموي بين الجهات حيث يخلق تباعد كبير في المردودية ويؤدي الى توجيه الاستثمار وجلبه نحو الجهات الشرقية وعزوفه عن الجهات الغربية بالتالي الى تعميق الهوة بين الجهات .

الاخلالات

1. منوال تنمية قائم على المشاطئة،
2. افتقار الجهات الداخلية للجاذبية الاستثمارية نظرا لضعف الخدمات والبنية التحتية المستقطبة لرأس المال الوطني والأجنبي،

[14] المعهد الوطني للإحصاء: التشغيل والبطالة، الثلاثي الثاني 2012.

3. افتقار الجهات لصلاحيات تمكنها من التأثير في السياسات الاقتصادية الكلية للدولة،
4. غياب تشريك مكونات المجتمع المدني في نحت السياسات التنموية للجهات،
5. قصور الحوافز الحالية على توجيه الاستثمارات للجهات الداخلية،
6. عزوف تدخّل القطاع الخاص عن الاستثمار بالجهات الداخلية
7. عدم إستغلال عديد المناطق للموارد والطاقات المتوفرة بها .
8. غياب حوافز لتشجيع إحداث المشاريع الصغرى بالجهات.
9. غياب خارطة جهوية للتنمية والاستثمار .

الهدف الفرعي رقم 21

مساعدة الجهة على التأثير في السياسات التشغيلية للدولة

الاجراءات

الاجراء رقم1

ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار التنموي على المستوى الجهوي والمحلي

الاجراء رقم 2

إقرار استقلالية حقيقية للجهة عبر تكريس اللامركزية في إطار منظومة الحوكمة الرشيدة؛

الاجراء رقم 3

ضمان مشاركة المنظمات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالتشغيل على المستوى الجهوي والوطني في انجاز التشخيص وصياغة التصورات والسياسات البديلة.

الإجراء رقم 4

دعم الجهة بالكفاءات المختصة وبالموارد البشرية والمادية اللازمة لجعلها قادرة على إعداد الخطط والخارطات التنموية الكفيلة بالنهوض بالتشغيل.

الهدف الفرعي رقم 22

إحداث أقاليم تنموية كبرى

الاجراءات

الاجراء رقم 1

إعداد الدراسات اللازمة لإنجاز مخطط تنمية جهوي قادر على تركيز فضاءات لوجستية متعددة الوظائف

الاجراء رقم 2

تركيز منظومة معلوماتية تضم مختلف المعطيات و المؤشرات ذات العلاقة بالتنمية الجهوية وتسهيل النفاذ إليها

الاجراء رقم 3

فك العزلة الجهوية عبر ربط الجهات ببعضها (شبكة المواصلات والاتصالات) لإرساء منظومة إنتاج متكاملة تناغما مع تجربة أحواض التشغيل

الاجراء رقم 4

إعادة النظر في الوضع التنموي للمناطق الحدودية وربطها بالمحيط المغاربي عبر مناطق حرة لتنشيط التجارة وتنقّل الأشخاص في إطار سياسة جوار متكاملة ومقننة.

الهدف الفرعي رقم 23

إرساء تنمية جهوية دافعة للتشغيل والتشغيلية

الاجراءات

الاجراء رقم1

إعادة النظر في دور الدولة على المستوى الجهوي وتنشيطه في تدعيم البنية التحتية والمؤسسية لهذه الجهات وانجاز الاستثمارات وبعث وحدات إنتاج حيث يتردد أو يعجز القطاع

الخاص الوطني أو الأجنبي خصوصا في الأنشطة ذات القدرة التشغيلية المرتفعة والقيمة المضافة العالية على غرار القطاعات التكنولوجية والمجدّدة.

الاجراء رقم 2

بعث منظومة اقتصاد تضامني وطني بين الجهات لمساعدة الجهات الفقيرة من خلال تمتيعها بتخفيضات في الضرائب وبميزانية إضافية.

الاجراء رقم 3

الاستغلال الأمثل لكل الموارد والطاقات الموجودة بمختلف الجهات بهدف التحكم في الإنتاجية الجهوية والرفع منها.

الاجراء رقم 4

إعادة النظر في نظام التحفيز على الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي على المستوى الجهوي وذلك بعد تقييم أداء النظام الحالي.

الاجراء رقم 5

إعادة النظر في منظومة القروض الصغرى وذلك بتشخيص واقعها وتحديد الآفاق بصفة معمقة بهدف توجيهها نحو المشاريع ذات القيمة المضافة الفعلية.

الاجراء رقم 6

تعزيز البنية الأساسية للطرقات السيارة وشبكة الاتصالات والمناطق الصناعية والمرافق العامة في الجهات الداخلية باعتبارها من العوامل التي تشجع المستثمر على تركيز مشاريعه، إلى جانب توسيع المناطق الصناعية الحرفية والمهنية والصناعية وذلك بعد تشخيص الوضع الحالي للمناطق الصناعية الموجودة،

الاجراء رقم 7

إعداد خطط تنموية جهوية ومحلية على المدى المتوسط والبعيد بطريقة تشاركية تمكن الجهات والمناطق من تركيز اقتصاديات متنوعة، متوازنة، متكاملة، وذلك في إطار اختيارات وطنية واضحة تساهم فيها كل الأطراف وخاصة الجهوية منها.

الاجراء رقم 8

وضع خارطة تنموية لكل جهة مع تحديد اختصاصات المنظومة الإنتاجية المحلية على غرار تدعيم الطاقات المتجددة كإحدى الخيارات التي تخلق مواطن الشغل.

الفرع الثاني : الطاقات النسائية

يُظهر توزيع الذكور والإناث جليا في مفارقة المستوى التعليمي مقابل المشاركة في سوق الشغل. فمن حيث التحصيل العلمي، نجد أن الإناث يصبحون أفضل تعليما من الذكور بشكل متزايد، ولكن من حيث نسب المشاركة في سوق العمل والبطالة، ومعدلات الرواتب، والترقية إلى المناصب العليا، نجد الإناث متأخرات عن الذكور بكثير. والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا الوضع على ما هو عليه وكيف يمكن تقليص بعض هذه الفجوات لتعكس إنجازات الإناث في التعليم.

هنالك المزيد من الفرص التي تتفتح أمام النساء، فمع تزايد الاستثمارات في تعليم الإناث، نجحت تونس في إزالة أكبر عقبة أمام المشاركة النسائية الفعّالة. وفي بعض القطاعات مثل خدمات الوساطة المالية والاتصالات تمّ ردم الفجوة بين الذكور والإناث من حيث أنماط التشغيل والرواتب. وقد بدأت الإناث تدريجيا في استلام وظائف حيث أصبحت الإناث يشغلن 18 % من فرص العمل. وكثيرا ما يوجه اللوم إلى المعايير الاجتماعية لانخفاض مشاركة الإناث في سوق العمل، لكن هذه المعايير ليست ثابتة وهي تتغير مع الزمن، ويمكن لنسب مشاركة الإناث أن تزيد بشكل ملحوظ ضمن إطار ممكن اجتماعيا واقتصاديا ومؤسسيا، مما يؤدي إلى تضييق الفجوة.

ولكن الواقع هو أن اللوم يقع بشكل متزايد على الضعف المؤسسي للتسبب في إعاقة مشاركة النساء. ونظرا لارتفاع نسبة البطالة بين الإناث، فإن الرغبة في العمل موجودة ولكن هنالك معيقات حقيقية تواجهها النساء تحدّ من خياراتهن وتدفع عددا منهن إلى فقدان الأمل والانضمام إلى صفوف غير النشيطين اقتصاديا.

لا تزال قدرة المرأة على الحركة وقدرتها على الوصول إلى المعلومات محدودة. إن الباحثات عن عمل يملكن قدرة أقلّ من الذكور في الحصول على معلومات عن فرص العمل محدودة أكثر. وهذه المعلومات غالبا ما تتوفر من خلال شبكات غير رسمية عادة ما يكون الذكور هم العنصر السائد فيها. وحتى مع وصول برامج البحث عن عمل عبر الانترنت، فإن الإناث اللاتي لا يملكن القدرة على الوصول المباشر للانترنت يجدن أنفسهن في موقف أضعف من الذكور الذين يمكنهم زيارة مقاهي الانترنت بسهولة أكبر. ويمكن معالجة مشكلة المسافات جزئيا من خلال تحسين مستوى المواصلات العامة وتوفير خدمات إقليمية يمكن الاعتماد عليها. هذا كما أن خدمات البحث عن عمل عبر الهاتف الخلوي التي أصبحت أكثر انتشارا تعد بأن تجعل المنافسة متساوية من حيث سهولة الوصول إلى المعلومات. ولكن سيكون هناك دائما إناث غير قادرات على الحركة بسبب الواجبات والمسؤوليات العائلية، وهن

بحاجة إلى برامج لسوق العمل تجمع ما بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل من المنزل، والتمويل المايكروي، والعمل الجزئي والتعاونيات.

ولا يزال تمثيل الإناث ضعيفا نسبيا في مناصب صاحبات الأعمال أو صاحبات المهن (اللاتي يعملن لحسابهن الخاص) وقد وجد تقرير التنمية البشرية في تونس أن صاحبات المهن في الشركات المايكروية والصغيرة والمتوسطة يشكلن 6.5 % فقط من عمالة الإناث وهذا اقلّ بكثير من نسبة الذكور أصحاب الأعمال (20.6 % من عمالة الذكور).

وتوسيع الفرص للإناث ليطلقن شركاتهن الخاصة من شأنه أن يضاعف عمالة المرأة لأنه عندما تطلق أنثى شركتها الخاصة تكون في الغالب أكثر ميلا لتشغيل الإناث. ومع أن النساء لا يزلن العنصر السائد في الأعمال التقليدية مثل الصناعات الغذائية والحرف وصالونات التجميل، إلا أن التحدّي يكمن في تنويع الأعمال التي تطلقها الإناث.

إذن فمع وجود الحاجة للتركيز على المعيقات التي تواجه مشاركة المرأة بشكل عام، فهناك الحاجة لتطوير سياسات تركز على المعيقات التي تواجه المتزوجات والمتعلمات في الأرياف، وتشمل المعيقات العامة محدودية الفرص للتكوين المهني والخبرة العملية المصممة خصيصا للإناث وإزالة المعيقات الإدارية أمام فرص العمل من المنزل وتعديل قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي حول العمل الجزئي.

الإخلالات

1. الطلبات الإضافية المرتفعة للمرأة والتي تتجاوز فئة الرجال.
2. نسبة النشاط الخاصة لفئة الإناث منخفضة مقارنة بنسب نشاط الذكور.
3. وجود فجوة ما انفكت تتسع بين نسب تشغيل المرأة وتشغيل الرجل، حيث تمثل هذه النسب حاليا أضعف النسب في المعدلات العالمية إذ لا تتجاوز 25% في حين أنّ معدل تشغيل النساء في العالم 53%.
4. نسب مرتفعة لبطالة النساء 26.9% وهي من أعلى مستويات البطالة في العالم خلال 2012 في حين أن المعدل العالمي يناهز حاليا 6.5%.
5. تضاعف بطالة النساء بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي بنسبة 49.4% في فيفري 2012 مقابل 21% بالنسبة لحاملي الشهادات بين الذكور.
6. محدودية قدرة الإناث خاصة في الجهات الداخلية على التنقل والوصول إلى المعلومات.

فلو كانت مشاركة المرأة في سوق الشغل ذات معدلات اعتيادية لساهم ذلك في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.7 % وهو ما يشكّل خسارة كبيرة وطاقة بشرية مهدورة.
ومادام الإناث يمثلن النسبة الأعلى في التعليم العالي، فإن عدم تشغيلهن يمثل هذه المرة إهدارا للاستثمار المخصص لتعليم النساء المقدر سنويا بـ 5.3 % من الناتج المحلي.

الهدف الفرعي رقم 24

إطلاق الطاقات النسائية في العمل

الاجراءات

الاجراء عدد 1: وضع خطة عمل تضاعف من تشغيل المرأة الأجيرة أو المنتصبة لحسابها الخاص

الاجراء عدد 2 : تشجيع بعث المؤسسات

- ✓ إقرار حوافز لتشجيع حاملات الشهادات العليا على احداث المؤسسات التضامنية وكذلك تعاونيات الخدمات.
- ✓ مراجعة شروط اسناد القروض الصغرى بحذف شرط الضامن ذو راتب شهري.
- ✓ تشجيع الاستثمار في قطاعات الصناعات التحويلية ذات التقنيات الحديثة والتكنولوجيات الرفيعة التي تمكن من تحويل المواد الفلاحية وغيرها من الموارد الأولية حسب خصوصيات كل جهة.
- ✓ إيجاد آليات لتمكين النساء من العمل عن بعد في الاختصاصات المنسجمة مع الأنشطة القابلة للإفراق أو المناولة الفكرية على غرار المحاسبة عن بعد.
- ✓ تدعيم التكوين وتنويع الاختصاصات الواعدة في مجال الحرف التقليدية .

الاجراء عدد3 : إزالة المعوقات التي تواجهها المرأة لإدماجها في سوق الشغل

- ✓ تفعيل القوانين المتعلقة بردع اللامساواة في الأجور بين النساء والرجال في جميع القطاعات الاقتصادية. (الفصل 5 مكرر والفصل 234 من مجلة الشغل)

- ✓ مراجعة قوانين حماية الأمومة بما يضمن تمتع الأم بعطلة ولادة طبقا للمعايير المحددة دوليا. وبما يمكن من وضع برامج إستراتجية تخطط لتعويضات العاملات والإطارات النسائية في مراحل عطل الولادة .
- ✓ توفير وتقريب خدمات احتضان الطفولة بما ييسر دخول المرأة لسوق الشغل.
- ✓ تفعيل آليات حماية العلاقات الشغلية ومراقبتها كتفقديات الشغل.
- ✓ تحسين مستوى نفاذ النساء للمعلومات حول سوق الشغل (فرص التكوين والتشغيل، الاختصاصات الواعدة ، الحوافز ...).
- ✓ حث الإناث في المراحل التعليمية على التوجيه نحو الاختصاصات المفضية للإدماج في القطاعات ذات الكثافة التشغيلية العالية عبر إرساء خطة إعلام واتصال للغرض.
- ✓ تعديل قانون الشغل وقانون الضمان الاجتماعي حول العمل الجزئي وكذلك العمل الموسمي في اتجاه ضمان الحماية الاجتماعية للمراة.
- ✓ اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في جمع وتحليل المعطيات المتعلقة بالشغل والتشغيل ضمن نشاط المرصد الوطني للتشغيل والمهارات وذلك لرصد تطور مشاركة المرأة في سوق الشغل واقتراح الحلول المناسبة.

الهـدف الاستراتيجـي الخامـس

مـوارد بشـرية ماهرة

سعت منظومات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني منذ إنشائها وكل فيما يخصها إلى إعداد الموارد البشرية بهدف الاستجابة لمتطلبات التنمية في البلاد في بعديها الاقتصادي والاجتماعي. ورغم الجهود الكبيرة المبذولة منذ الاستقلال، شهد مجال تنمية رأس المال البشري خاصة خلال العشرية الأخيرة ارتفاعا هاما في عدد خريجي التعليم العالي بما لا يتوافق مع حاجيات الإقتصاد الوطني على المستويين الكمي والنوعي، مما أدى إلى إرتفاع نسبة البطالة لدى هذه الشريحة من المجتمع. وفي المقابل، تشهد مؤسسات التكوين المهني نقصا ملحوظا في الإقبال عليها بالتوازي مع تفاقم ظاهرة الانقطاع المدرسي وذلك نظرا لغياب رؤية شاملة وموحدة تحدّد بكل وضوح مفهوم ودور منظومة إعداد الموارد البشرية في علاقتها بالتشغيل مما أدى إلى جملة من الإخلالات.

في الوقت التي تعرف فيها نسب البطالة مستويات مرتفعة، فإنه بالمقابل تعرف بعض القطاعات نقصا في اليد العاملة، حيث بيّنت الدراسات الحديثة المنجزة أخيرا[15] وجود حاجيات آنية من المهارات في تونس في حدود 120 ألف موطن شغل منها 55 ألف في قطاع النسيج والملابس و13 ألف في البناء والأشغال العامة حوالي 7000 في قطاع الكهرباء والميكانيك.

الاخلالات

1. ضعف قدرة منظومة إعداد الموارد البشرية على الاستجابة والتأقلم السريع مع الحاجيات الآنية والمستقبلية لقطاع الإنتاج وعدم ملاءمة مواصفات خريجيها مع حاجيات المؤسسات الاقتصادية من المهارات.

2. منظومة تكوين مستمر غير ناجعة :

- ✓ ثقافة التكوين المستمر غير متطورة لدى المؤسسة ولدى الأفراد مما انعكس سلبا على مردودية و نجاعة منظومة التكوين المستمر وجعلها غير قادرة على تحقيق الأهداف المرسومة من حيث الرفع من مردودية المؤسسة من جهة وتمكين العاملين من تحسين قدراتهم ومؤهلاتهم من جهة أخرى.
- ✓ تعقيد على مستوى آليات تمويل التكوين المستمر خاصة فيما يتعلق بشروط وأنماط التكوين و مقاييس الإسناد و إجراءات الإنتفاع (ملفات مطالب التكوين وملفات الفوترة...)

[15] دراسة تم إعدادها من طرف المعهد العربي لرؤساء المؤسسات - أكتوبر 2012.

- ✓ التكوين المستمر مبني بالأساس على تطوير المؤسسة و لا يأخذ بعين الإعتبار حاجيات الفرد للتطوير الذاتي.

3. ضعف ثقافة العمل و المبادرة وروح الريادة في المناهج المعتمدة صلب المنظومة بكافة مكوناتها وفي كل مراحلها.
4. غياب المعابر من التكوين المهني نحو التربية من جهة وبين التكوين المهني والتعليم العالي من جهة ثانية يمثل عائقا أمام تطلعات الأفراد لمواصلة تعلمهم مدى الحياة وبالتالي محدودية منظومة التكوين المهني لأداء دورها الاجتماعي.
5. غياب وظيفة الاستشراف واليقظة في مجال الإعداد للموارد البشرية بتونس على غرار ما هو معمول به بالبلدان المتقدمة ممّا لم يساعد توجيه منظومة إعداد الموارد البشرية على توفير الكفاءات المطلوبة بالجودة والنجاعة والسرعة اللازمة.
6. غياب شراكة فعّالة بين منظومة إعداد الموارد البشرية وقطاع الإنتاج تمكّن من استشراف الحاجيات من الكفاءات والمهارات وتساهم في الرفع من مهارات المتكونين والطلبة وتحيين الاختصاصات في إطار التكوين مع المؤسسة (غياب مفهوم المؤسسة المكونة).
7. عدم وجود منظومة وطنية موحدة للإعلام والتوجيه تشمل مختلف الأطراف المعنية تعمل في كنف التكامل بين مكوناتها على تكريس ثقافة المهنة والاعتماد على الذات لدى الناشئة.
8. غياب الشفافية والمقروئية الشهادات مما يحول دون معرفة كفاءة حاملها،
9. عدم اعتماد مدونات المهن التحديد حاجيات المؤسسات من الانتداب وغياب بعضها،
10. طغيان الطابع النظري على الطابع التطبيقي للتعليم والتكوين،
11. ربط فكرة الالتحاق بمراكز التكوين المهني بالفشل الدراسي.

الهدف الفرعي رقم 25

ربط التعليم والتكوين باحتياجات قطاع الإنتاج

الإجراءات

الاجراء رقم 1 : خارطة وطنية لمنظومة إعداد الموارد البشرية مرتبطة بقطاع الانتاج

- ✓ إعداد خارطة وطنية لمنظومة إعداد الموارد البشرية بالارتكاز على هرم للكفاءات الوطنية مرتبط بحاجات الاقتصاد.
- ✓ إعداد مدونات المهن ومراجع الكفاءات(référentiels de compétences) وتحيينها دوريا ، بالتنسيق بين مختلف المتدخلين في تنمية الموارد البشرية
- ✓ إعداد مخطط عملي في مجال النهوض بالموارد البشرية في القطاعات التي تشهد عزوفا عن التكوين رغم قدراتها التشغيلية
- ✓ مواصلة التأهيل الشامل (المادي واللامادي) للمؤسسات التكوينية بما يضمن تطابق مخرجاتها مع مراجع الكفاءات(référentiels de compétences) وحاجيات سوق الشغل
- ✓ إسناد علامات تميز (labels) للمؤسسات التكوينية التي تتميز مخرجاتها بمهارات متطابقة مع مراجع الكفاءات

الاجراء رقم 2 : منظومة إعلام وتوجيه فعّالة

- ✓ وضع الإطار التنظيمي والتشريعي لإرساء منظومة وطنية للإعلام والتوجيه،
- ✓ تركيز منظومة معلومات (système d'information) حول مختلف الاختصاصات التعليمية والتكوينية وآفاق تشغيليتها
- ✓ إرساء منظومة موحدة ومتكاملة للإعلام والتوجيه تجمع مختلف المتدخلين في إعداد وتنمية الموارد البشرية (مادية ولا مادية)
- ✓ وضع آليات وبرامج عملية لتثمين المهن وتفعيل الدور الإعلامي والتحسيسي لتغيير عقلية العائلة التونسية ونظرتها للتكوين المهني بهدف الانخراط والإقبال على منظومة التكوين
- ✓ تدعيم الإعلام والتوجيه في المراحل الأولى من التعليم الأساسي قصد النهوض بالتعليم التقني وضمان التدفق النوعي والكمي نحو منظومة التكوين المهني

الاجراء رقم 3 : الشراكة حول تنمية الموارد البشرية هدفها التشغيل

- ✓ وضع تصورات جديدة لشراكة بين المنظومة الوطنية لإعداد الموارد البشرية ومختلف الأطراف الفاعلة على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي تؤسس لعلاقات مبنية على تحمل المسؤوليات والإلزامية كاعتماد آلية عقود برامج قطاعية

- ✓ إحداث مرصد وطني للشراكة في مجال تنمية الموارد البشرية يكون بمثابة قاعدة للتفكير والتشاور حول مسارات ومقاربات الشراكة بين مختلف الأطراف ذات علاقة بمنظومة تنمية الموارد البشرية
- ✓ إحداث وحدات لدعم التكوين والعلاقة مع جهاز التكوين المهني داخل كل المنظمات المهنية على الصعيدين الوطني والجهوي،
- ✓ وضع الإطار القانوني والنصوص الترتيبية لتفعيل دور المهنة في المساهمة في نشاط المؤسسات التكوينية ومتابعتها وتفعيل دور مجالس المؤسسات بمراكز التكوين المهني.
- ✓ تطوير وتجديد المناهج والمحتويات البيداغوجية باعتماد مقاربة ترتكز أساسا على تحديد الكفاءات لتلبية حاجيات المؤسسات في إطار عملية تشاركية بين جهازي التكوين المهني والتعليم العالي والمهنيين لضمان ملاءمة البرامج للحاجيات الحقيقية لقطاع الإنتاج .

الاجراء رقم 4 : ربط منظومات التعليم والتكوين والتعليم العالي في ما بينها

إصدار النصوص القانونية والترتيبية لتفعيل الترابط والتكامل بين منظومات التعليم والتكوين والتعليم العالي وفتح المعابر في اختصاصات مطلوبة من سوق الشغل من جهة والاستجابة لحاجيات وتطلعات الأفراد للتعلم مدى الحياة والمساهمة في التنمية التجريبية (Développement expérimental& Recherche scientifique).

الاجراء رقم 5 : تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية عبر التكوين المستمر

- ✓ مراجعة منظومة تمويل التكوين المستمر بما يمكّن من تلافي النقائص المسجّلة سواء على مستوى الإجراءات والتراتيب المخوّلة للانتفاع بالتمويل أو على مستوى مقاييس الاحتساب المعتمدة وذلك بتشريك كل الأطراف المتدخلة،
- ✓ جمع كل مصادر تمويل التكوين المستمر الحالية في صندوق واحد، (أهمها المبالغ المتبقية من الآداء على التكوين المهني للمؤسسة و التي لم يقع استعمالها في تكوين عمالها و إعادة توزيعها على الفئات الجديدة و القطاعات الجديدة التي سوف يقع درس إدماجها في نظام التمويل)
- ✓ مراجعة منظومة الجودة في التكوين المستمر عبر تكثيف عمليات تقييم مردودية البرامج التكوينية الجماعية الممولة.

الاجراء رقم 6 : تكريس حق الشغالين في التكوين المستمر والترقية المهنية

- ✓ إرساء آليات تضمن فتح الآفاق أمام الشغالين لتنمية كفاءاتهم الذاتية إستجابة للحق الفردي في التكوين المستمر والترقية المهنية مع إدراج ضمانات للمؤسسة والشغالين،
- ✓ تركيز المنظومة الوطنية للإشهاد بالكفاءات والمهارات المكتسبة في إطار التكوين أو الحياة النشيطة (إقرار مكتسبات الخبرة) عبر تفعيل الفصل للقانون عدد 10 المتعلق بالتكوين المهني،
- ✓ تعميم التجارب الناجحة والاستثمار في التكوين المستمر عن بعد كحافز للترقية المهنية (على غرار الديوان الوطني للبريد).

الاجراء رقم 7 : دعم روح المبادرة ونشر ثقافة المؤسسة

إدراج وتعميق ثقافة المبادرة وبعث المشاريع ضمن المناهج التربوية والتكوينية منذ المراحل الأولى للتعليم والتكوين تضمين المهارات الحياتية العامة (SOFT SKILLS) في برامج التعليم والتكوين.

الهدف الفرعي رقم 26

تيسير الانتقال من التعليم إلى العمل

الإخلالات

1. القطيعة الكاملة بين مؤسسات التكوين وجهاز الإنتاج.
2. عدم قدرة المؤسسة الاقتصادية على تأطير المنتدبين الجدد.
3. غياب الإطار القانوني والترتيبي الذي ينظم دور المهنة في المساهمة في نشاط المؤسسات التكوينية ومتابعتها.
4. عدم مواكبة البرامج التعليمية والتكوينية لمتطلبات سوق الشغل.
5. عدم تشريك المهنيين في عملية التقييم الاشهادي.
6. ضعف امتلاك المتخرجين للمهارات الحياتية العامة.
7. غياب برامج لتنمية روح المبادرة و ثقافة المؤسّسة في المنظومة التعليمية والتكوينية.

الإجراءات

الاجراء رقم 1 :

توفير شروط و مستلزمات التكوين بالتداول بمنظومة التكوين المهني واعتماده تدريجيا في التعليم العالي

الاجراء رقم 2 :

تضمين المهارات الحياتية العامة (SOFT SKILLS) في برامج التعليم والتكوين الأساسي والمستمر ودمجها بمراجع الكفاءات (référentiels de compétences).

الهدف الإستراتيجي السادس

تحسين سير سوق الشغل

تبين المعطيات والدراسات المتوفرة أن سوق الشغل ببلادنا تتّسم بعدم التوازن بين العرض والطلب وقد انجرّ عن هذا الوضع بطالة مستفحلة وفي ارتفاع مستمّر خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل حسب المسح الوطني حول السكّان والتشغيل للثلاثي الثالث من سنة 2012 للمعهد الوطني للإحصاء 665 ألف من مجموع السكان النشيطين وهو ما يمثل نسبة بطالة جملية بـ 17,0 %.

الفرع الأول : خدمات التشغيل

الهدف الفرعي رقم 27

تطوير جودة الخدمات الموجهة لحرفاء مصالح التشغيل

الاخلالات

1. غياب نظام محاسبة تحليلية بالوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل تمكن من تحسين أدائها ورفع نجاعة تدخلاتها.
2. غياب أنظمة وهياكل متابعة ناجعة لتطور المهن والقطاعات على غرار المصنفات والمعاجم الخاصة بالمهن والأنشطة المعمول بها لدى كافة الدول المتقدمة والتي تمكن من رصد تطورات سوق الشغل بصفة دقيقة وآنية.
3. بطء نسق مواصلة تنفيذ برنامج الجودة على مستوى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل وعدم وجود آليات ومؤشرات قياس و تقييم جودة الخدمات.
4. صعوبات وتعقيدات لإقرار المعالجة المشخصة لكل طالب شغل
5. عدم وجود آليات رصد ومتابعة سوق الشغل
6. الكلفة العالية لبرامج التشغيل (1.5 % من الناتج المحلي الخام).

إنفاق مداخيل الصندوق (بالدينار)		
2010	*2011	*2012
187 مليون	460 مليون	520 مليون

- *ارتفاع تكاليف البرامج النشيطة للتشغيل سنة 2011 و2012 بسبب برنامج أمل وبرنامج التشجيع على العمل

الإجراءات

الإجراء 1 : تبني تمشي الجودة بمكاتب التشغيل

- ✓ تبني تمشي الجودة بكل مكاتب التشغيل والعمل المستقل و القطع مع البيرقراطية والانتقال إلى مقاربة تقديم الخدمات مبنية على رضاء الحريف و توفير الوسائل الضرورية
- ✓ اعتماد مصنفات و مدونة المهن و التصرف في الكفاءات و معاجم المهن التي تمكّن من تحسين الوساطة بسوق الشغل

الاجراء 2 : تطوير الوظائف التقليدية لمكاتب التشغيل

- ✓ دعمها بالإمكانيات البشرية والمادية والتكنولوجية بما يمكّنها من تجويد خدمات الإعلام والتوجيه المهني وتنمية المبادرة ومعالجة العرض والطلب
- ✓ إحداث نظام المحاسبة التحليلية بالوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بهدف مزيد تحسين مردودية وجودة الخدمات المسداة
- ✓ إرساء الشراكة مع القطاع الخاص و الجمعيات لتحسين أداء سوق الشغل بدون مقابل و بصفة تطوعية
- ✓ مواصلة إحداث وتهيئة مكاتب التشغيل والعمل المستقل لمسايرة ما يشهده واقع التشغيل بالجهات و تغطية المعتمديات التي تبعد عن مكاتب التشغيل 15 كلم

الهدف الفرعي رقم 28

إرساء مبدأ اللامركزية

الإجراءات

الاجراء رقم1 : إطار هيكلي يكرّس اللامركزية

- ✓ إحداث مجلس وطني للتشغيل ومجالس جهويّة للتشغيل تركيبتها رباعية موسّعة ووظائفها استشارية حول سياسة التشغيل
- ✓ إحداث هيكل يهتم بالبحث والتطوير على مستوى وزارة التكوين المهني والتشغيل يعنى باستنباط واستكشاف وتطوير آليات ومناهج وأنظمة تنشيط سوق الشغل على كافة المستويات الوطنية والجهوية والمحلية والعالمية والقطاعية

الاجراء رقم2 : تقريب الخدمات

- ✓ إحداث بنك مشاريع لكافة المعتمديات في ضوء خصوصيات كل منطقة (النسيج الإقتصادي، الموارد البشرية، الموارد الطبيعية،..)

الهدف الفرعي رقم 29

إعادة هيكلة الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل

تندرج إعادة هيكلة الوكالة ضمن التوجهات الإستراتيجية لمنظومة التشغيل التي ترمي أساسا لتطوير أداء مصالحها والارتقاء بجودة الخدمات المسداة ووضع حرفاء الوكالة من طالبي شغل وأصحاب مؤسسات في صدارة الأولويات.

وفي هذا الإطار سيتمّ اسناد الجهات صلاحيات أكثر لدعم مقاربة إرضاء الحريف في كافة مستويات التنظيم الهيكلي المقترح، وجعل المصالح العمومية للتشغيل فعالة ومجدية تعتمد تشريك الفاعلين الخواص على المستويين الوطني والجهوي في استراتيجية وطنية لترشيد سوق الشغل.

الإخلالات

1. ضعف دعم ومساندة المصالح المركزية للمصالح الجهوية،
2. ضعف تفتح الوكالة على المحيط (المنظمات المهنية، الجمعيات،..)،
3. ضعف نسبة تغطية مكاتب التشغيل والعمل المستقل للمعتمديات (100 مكتب لـ264 معتمدية)،
4. إثقال كاهل مستشاري التشغيل بالأشغال الإدارية والمالية على حساب الوظائف الأساسية،
5. تداخل الخدمات المسداة، الموجهة إلى المؤسسة الإقتصادية، بين مكاتب تشغيل الإطارات ومكاتب تشغيل متعددة الوظائف،
6. غياب وظيفة تحليل واستشراف سوق الشغل،
7. غياب التنسيق والتكامل بين مكاتب التشغيل داخل نفس الولاية،
8. غياب معالجة سوق الشغل داخل نفس حوض التشغيل،
9. ضعف عدد مستشاري التشغيل مقارنة بعدد العاطلين عن العمل،
10. وساطة المصالح العمومية لسوق الشغل لا تقرّب بين العرض والطلب.

الإجراءات

الاجراء رقم1 : تقريب خدمات مصالح التشغيل من الحرفاء بكل المعتمديات في انتظار إحداث مكاتب التشغيل.

الاجراء رقم2 : إحداث مصالح جهوية للتشغيل بهدف تمكين مكاتب التشغيل من التفرغ التام للقيام بالوظائف الأساسية المتعلقة بخدمة طالبي الشغل وأصحاب المؤسسات والمتمثلة في الإعلام والتوجيه المهني ومرافقة طالبي الشغل واستكشاف فرص العمل وتقييم إمكانيات واحتياجات الجهة في ما يتعلق ببعث المشاريع.

الاجراء رقم3 : إحداث "وكالات أحواض" للوكالة بداية من سنة 2013 لتحسين التكامل بين ولايات نفس الاقليم في مختلف المهام الموكولة لمصالح التشغيل وخاصة على مستوى تلبية عروض الشغل وتحسين التدخل الميداني

الاجراء رقم4 : دمج مكاتب التشغيل والعمل المستقل ومكاتب تشغيل الإطارات نظرا لوجود عدة قواسم مشتركة في مجال نشاط وتدخلات هذين الصنفين من المكاتب وتحسين مردودية وترشيد الموارد البشرية والمادية وتطوير الأداء

الاجراء رقم5 : تعميم فضاءات المبادرة على كافة الولايات

الاجراء رقم 6 : إعادة هيكلة المصالح المركزية لجعلها قادرة على استشراف سوق الشغل على المستوى الوطني وتطوير آليات تدخل المصالح الميدانية وتحسين أدائها بما يتماشى مع انتظارات حرفائها

الاجراء رقم 7 : تركيز الحوكمة وتكريس لامركزية القرار باعتماد إطار تعاقدي حسب النتائج بين الوكالة وسلطة الإشراف وبين المصالح المركزية والميدانية للوكالة

الاجراء رقم 8 : إحداث لجنة قيادة إستراتيجية على المستوى المركزي للوكالة من شأنها أن تمكن من ترشيد أخذ القرارات وإدخال التعديلات الملائمة

الاجراء رقم 9 : تطوير نجاعة المصالح العمومية للتشغيل بإطلاق برنامج تأهيل خدماتها من خلال هيكلة جديدة، وطرق تصرف متلائمة مع مهامه الخصوصية وتكوين الأعوان حسب المهام الموكولة إليهم

الفرع الثاني : السياسات النشيطة للتشغيل

تعتمد سوق الشغل على قاعدة الاستجابة لحاجيات النسيج الاقتصادي من الكفاءات والموارد البشرية المتوفرة.

وإن كانت القاعدة الأساسية في هذه السوق هي الربط المباشر بين العرض والطلب فإن معالجة الفوارق المسجلة عادة ما تعتمد تدخل آليات وبرامج للملائمة بينهما.

وقد وضعت تونس في السابق برامج للتدخل في سوق الشغل عبر آليات صندوق 21-21 الذي كان يتصرف فيه الرئيس السابق للمعالجة الأمنية للبطالة، ثم وفي سنة 2009 تم التقليص في عدد البرامج من 44 إلى 7 ظلت في مجملها تهتم بالمعاجلة الاجتماعية للبطالة .

وقد كانت بالإضافة إلى ذلك تشكو من الإخلالات التالية المبينة بالدراسات الميدانية.

الاخلالات

1. برامج منحرفة:

- ✓ منحرفة عن خصوصيات الجهات ولا تستجيب لحاجياتها الاقتصادية والاجتماعية،
- ✓ منحرفة عن الاختصاصات التي تلاقي صعوبات في الاندماج في سوق الشغل وتلعب دور البديل في الانتداب المباشر.
- ✓ منحرفة عن الفئات المستحقة من العاطلين على غرار حاملي شهادات التعليم العالي.

2. برامج متشعبة

- ✓ تعدد البرامج وتنوعها حتى أصبحت غير قادرة على التركيز على طالبي الشغل الذين يواجهون صعوبات أكثر في الاندماج في سوق الشغل.
- ✓ اللجوء المفرط والآلي للبرامج من قبل المؤسسات وازدواجية الانتفاع بينها وصعوبة القطع مع هذه العقلية.
- ✓ إزدواجية الإنتفاع بالبرامج مع الآليات الهشة الموضوعة تحت تصرف الولاة فبرغم تقليص عدد البرامج خلال سنة 2009 فإن مجالات تداخلها إستمرت إلى ما بعد الثورة.
- ✓ تواصل العمل ببعض الآليات الهشة بالولايات (الآلية 16+20) وبعض الآليات الأخرى الغير مهيكلة ضمن تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل
- ✓ تعدد المتدخلين في مجال مرافقة الباعثين

3. برامج ضعيفة الجدوى

- ✓ لا تفضي البرامج إلى الإدماج الآلي حيث تحوّلت بالنتيجة النّهائية من برامج نشيطة تهدف إلى معالجة البطالة الاحتكاكية للوافدين الجدد على سوق الشغل إلى برامج للتحويلات الاجتماعية تكاد تكون هيكلية
- ✓ ضعف الوساطة في سوق الشغل وانتشار الوساطة غير الرسمية وما ينجر عنه من إختلالات في مجال التقريب بين العرض والطلب.

ولتفادي هذه الاخلالات صدر الآمر عدد 2369 المؤرخ في 16 أكتوبر 2012 المتضمن إحداث 4 برامج كبرى وهي:

- صكّ تحسين التشغيلية،
- صكّ دعم التشغيل،

- دعم باعثي المؤسسات الصغرى،
- الشراكة مع الجهات للنهوض بالتشغيل.

الهدف الفرعي رقم 30

الشروع في تفعيل أمر 16 أكتوبر 2012 وإحكام التصرف فيه

الإجراءات

الاجراء رقم1 : توجيه البرامج نحو الفئات الخصوصية:

- ✓ تصويب البرامج النشيطة للتشغيل بما يضمن التميز الإيجابي لفائدة الجهات الداخلية والمناطق المحرومة عبر تحسين تشغيلية الفئات التي تلاقي صعوبات إدماج وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة والأنشطة ذات الكثافة التشغيلية العالية والمحتوى التكنولوجي الرفيع
- ✓ تخصيص منح وامتيازات إضافية في نطاق البرامج النشيطة الجديدة و صياغة برامج خصوصية ذات مرونة كبيرة وجاذبية عالية في الجهات ذات الأولوية.
- ✓ إحداث برنامج يعنى بالتكفل بحاملي شهادات التعليم العالي من ذوي الاختصاصات صعبة الإدماج في سوق الشغل وتأهيلهم في اختصاصات مطلوبة من قبل مؤسسات مشخصة ولمن ينخرط في ذلك ومنح المؤسسات التي تنديهم امتيازات هامة
- ✓ الحرص على المتابعة الميدانية للمنتفعين ومتابعة نسق النتائج في إطار برنامج دعم التشغيل و برنامج تحسين التشغيلية بهدف المحافظة عليها ودعمها
- ✓ تخصيص منح وامتيازات إضافية في نطاق التشجيع على تشغيل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية مثل تكفل الدولة بتهيئة مقرات العمل بالمؤسسات الخاصة بالنسبة للأشخاص المعوقين ومنح امتيازات جبائية للمؤسسات المشغلة للأشخاص من ذوي الاعاقة والتفكير في الترفيع في نسب الاعفاء من مساهمات المؤجر في أنظمة الضمان الاجتماعي وذلك من خلال تنقيح التشريع الجاري (القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم وخاصة الفصل 34 منه والأمر عدد 3087 المؤرخ في 29 نوفمبر 2005 المتعلق بضبط شروط وتراتيب تشغيل الأشخاص المعاقين وخاصة الفصل التاسع منه) وتفعيل الفصول 31 و32 و33 من الأمر عدد 83 المذكور أعلاه المتعلق بتخصيص نسبة 1 % من مراكز العمل للأشخاص المعوقين

الاجراء رقم2 : الرفع من مردودية وجدوى البرامج

- ✓ إدراج آليات التشغيل والحوافز المسندة للمؤسسات المشغلة وأنظمة التشغيل ضمن مجلة موحدة يطلق عليها تسمية "قانون العمل"
- ✓ تطوير خدمات المصالح العمومية للتشغيل للقيام بدورها في التقريب بين عروض وطلبات الشغل
- ✓ القطع النهائي مع الآليات الهشة المعتمدة سابقا والإدماج التدريجي للمنتفعين بها ضمن الإطار الجديد للشراكة مع الجهات مع الالتزام باحترام مبدأ تكافؤ الفرص والتقيد بمقاييس الانتداب بالوظيفة العمومية لكافة طالبي الشغل بدون استثناء
- ✓ تحفيز خصوصي للمؤسسات مرتبط تفاضليا بعدد مواطن الشغل المحدثة لانتداب أكبر عدد ممكن من المنتفعين
- ✓ إجراء تقييم شامل و سنوي حول مدى مساهمة نظام الحوافز في تجسيم أهداف التشغيل
- ✓ تطوير العمل عن بعد باعتماد تكنولوجيات الاتصال الحديثة في عدة مجالات كالمحاسبة والترجمة الفورية والاستشارات القانونية
- ✓ تفادي ازدواجية الانتفاع بالبرامج و تفعيل المتابعة ضمن منظومة معلوماتية تنسق بين المتدخلين

الفرع الثالث : إمكانيات التشغيل بالخارج

في إطار إقتصاد معولم أصبح سوق الشغل متأثرا لا فقط بالعوامل الداخلية بل أيضا بالعوامل التي يفرضها وجود إحتياجات في بعض البلدان لليد العاملة وذلك في العديد من الإختصاصات الموجودة ببلادنا. هذا فضلا عن تأثر سوق الشغل التونسي بالعوامل الجيوسراتيجية والمرتبطة أساسا بالطلب الكبير للكفاءات التونسية بالسوق الليبية التي تمثل إمتدادا وعمقا للسوق التونسية ولكن يظل التشغيل بالخارج خيارا فرديا والتوجه الإستراتيجي في هذا الإطار يجب أن يقتصر على فتح الآفاق لمن يرغب في العمل خارج تراب الوطن والتأسيس لذلك بما يضمن انسيابية التنقل من جهة والتصدي للهجرة السرية من جهة أخرى.

الإخلالات

1- عدم وجود إستراتيجية جريئة للهجرة في هذا الإطار
2- الاقتصار على المسالك التقليدية (اتفاقيات ثنائية) وحصرها في المجال الأوروبي دون طرق الآفاق الأخرى، علما بأن هذه الاتفاقيات غير مفعّلة نظرا للعقبات الموضوعة،
3- عقلية اجتماعية تنعت الدعوة إلى العمل بالخارج على كونها محاولة للتخلّص من العاطلين،

4- تشتّت الأجهزة الحكومية العاملة في مجال التشغيل بالخارج (الوكالة التونسية للتعاون الفني . كتابة الدولة للهجرة . وكالة التشغيل والعمل المستقل . وزارة التكوين المهني والتشغيل...الخ)،
5- ضعف التأجير في بعض الدول بالمقارنة مع التأجير بتونس بما لا يشجّع على الهجرة،
6- عدم مقروئية الشهادات التونسية بالخارج وعدم تفعيل السلّم الوطني للمهارات،
7- ضعف تدفّق المعلومات حول سوق الشغل الخارجي،
8- غياب آليات التعريف بالموارد البشرية التونسية الراغبة في العمل بالخارج،
9- عدم حذق اللغات ا أجنبية وخاصة الانقليزية.

الهدف الفرعي رقم 31

استغلال فرص التشغيل بالخارج

الإجراءات

الإجراء الأول : استخدام العلاقات الدولية كرافعة للتشغيل بالخارج

- ✓ تفعيل الاتفاقيات الثنائية وتذليل العقبات التي تحول دون ذلك (ليبيا . قطر . فرنسا . إيطاليا... إلخ)،
- ✓ عقد اتفاقيات ثنائية أخرى تراعي متطلبات التنفيذ الفعلي،
- ✓ إمضاء اتفاقيات شراكة مع المنظمات المهنية بالخارج واستغلال العمل الموسمي،
- ✓ إدراج قضايا التشغيل وتوظيف الكفاءات التونسية ضمن بنود كافة اتفاقيات التعاون الدولي،
- ✓ تفعيل موضوع الهجرة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ،
- ✓ إحداث سلك ملحق للتشغيل بالدول التي تتوفر فيها فرص العمل،
- ✓ تشجيع التونسيين للعمل التطوعي في الخارج
- ✓ تطوير التعاون الثلاثي الموجّه خاصة للبلدان الإفريقية والعربية وإحداث صندوق تمويل مشترك لإيجاد كوادر للعمل بالدول التي يكون تأجيرها غير مشجع للتونسيين.

الإجراء الثاني : دعم النسيج المؤسسي المهتم بمسائل التشغيل بالخارج

- ✓ إحداث جهاز تنسيق بين الهياكل الحكومية العاملة في المجال وتوحيدها في هيكل واحد تابع لوزارة التكوين المهني والتشغيل.
- ✓ إعداد قاعدة معطيات خاصة بالموارد البشرية المرشحة للعمل بالخارج

- ✓ تفعيل دور القطاع الخاص في التوظيف بالخارج عن طريق إبرام اتفاقيات ثنائية بين المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج من جهة ووزارة التكوين المهني والتشغيل من جهة ثانية تحدد واجبات كل طرف. كما تحدّد هذه الاتفاقيات عقد الأهداف المزمع تحقيقها في مجال توظيف الكفاءات التونسية بالخارج.
- ✓ إحداث مجلس أعلى للهجرة رباعي التمثيل الحكومة والمنظمات العمالية والأعراف والمجتمع المدني.
- ✓ ربط الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بنظيراتها ببلدان القبول للمساهمة في تلبية عروض الشغل عن طريق الكفاءات التونسية
- ✓ ضمّ الوكالة التونسية للتعاون الفني لوزارة التكوين ا لمهني والتشغيل.

الإجراء الثالث : إرساء سياسة اتصالية للتعريف بالكفاءات التونسية على المستوى الدولي

- ✓ دعم الحضور في التظاهرات والندوات التي يتم تنظيمها دوليا للتعريف بالكفاءات المتوفرة بتونس والقيام بأعمال الترويج والتعريف باليد العاملة التونسية.
- ✓ وضع نظام معلومات حول العمل بالخارج يكون متجانسا ومتناسقا مع نظام المعلومات للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل،
- ✓ بعث خلية يقظة وطنية لمتابعة فرص العمل على مستوى العالم لفائدة الكفاءات التونسية

الإجراء الرابع : تكوين يد عاملة مستجيبة للمعايير الدولية وقادرة على الانخراط في الأسواق العالمية

التوجه نحو الإشهاد الدولي على مستوى التكوين المهني والتعليم حتى تتدعّم مقروئية الشهادة التونسية في الأسواق الأجنبية.

الفرع الرابع : إحداث نظام معلومات ناجع وفعال حول سوق الشغل

إن أحد العقبات الرئيسية التي تواجه طالبي الشغل من الشباب ترتبط بعدم وجود معلومات دقيقة عن سوق العمل التي يستند إليها التوجيه المهني والتوجيه الحرفي والإرشاد الوظيفي وهي المعلومات الضرورية لإيجاد الوظائف المتوافقة.

الإخلالات

1. عدم توفر الجودة في الخدمات المسداة

2. غياب نظام معلومات مندمج بين الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر،

3. عدم ربط نظام المعلومات الحالي ببقية الوزارات والهياكل ذات العلاقة بالتشغيل على غرار الصناديق الاجتماعية ومؤسسات التعليم العالي والمعهد الأعلى للإحصاء،

4. عدم إدراج المصنّفات ومدوّنات الكفاءات بالنظام المعلوماتي الذي من شأنه أن يوحّد المفاهيم بين مختلف المتدخلين ويساعد على معالجة سوق الشغل وإنجاز برامج التكوين.

الهدف الفرعي رقم 32

إحداث نظام معلومات ناجع وفعال حول سوق الشغل

الإجراءات

الإجراء 1 :

إحداث نظام معلومات وشبكة لليقظة والاستشراف ناجع وفعال حول سوق الشغل يقوم بدراسات استشرافية حول تطور المهن وحاجيات المؤسسات من الكفاءات وذلك بتوفير المعلومة الدقيقة والمحينة لتمكين مختلف المتدخلين من أخذ القرار و إدخال أكثر نجاعة على سير سوق الشغل.

إجراء 2 :

ضمان شفافية الانتداب بالوظيفة العمومية وتجريم التدخل في مناظرات الانتداب بقصد التأثير على النتائج.

الإجراء 3 :

تكريس مبدأ استقلالية المنظومة الوطنية للإحصاء والحق في معلومة إحصائية دقيقة ومحينة وموثوقة وذات مصداقية.

الإجراء 4 :

مراجعة المنظومة الوطنية للاحصاء حتى تستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة سواء من قبل صانعي القرار و الباحثين والمستعملين بصفة عامة

الإجراء 5 :

تعميم مدونات المهن والكفاءات على كافة القطاعات وتجميعها في مدونة وطنية معترف بها

الإجراء 6 :

تحيين جملة المصنفات الخاصة بالشهادات والاختصاصات التعليمية والتكوينية ضمن نظام معلوماتي متناسق .

الإجراء 7 :

تدقيق المعلومات و تحيينها بصورة تمكن من اعتمادها في تقييم تطور التشغيل وأخذ القرارات المناسبة.

الفرع الخامس : إصلاحات هيكلية في اتجاه بلوغ المرونة المؤمنة

تقوم نظرية المرونة المؤمنة على ما يعبر عنه "بالثلاثي الذهبي الدنماركي" المتكون من ثلاث مقومات :

1) مرونة أكثر في سوق الشغل،
2) حماية إجتماعية سخية
3) سياسات تشغيل وتكوين مهني ناشطة وناجعة.

وهي بهذا المعنى تمثل مفهوما وظيفيا يعرف من خلال أهدافه السامية. وباتت هذه النظرية اليوم محل إجماع في مدلولها رغم الاختلاف والتفاوت في ضبط مفرداتها وآلياتها وإن نجاحها يبقى رهين تطور الحوار الإجتماعي والمفاوضات الإجتماعية.

الهدف الفرعي رقم 33
إصلاحات هيكلية في اتجاه بلوغ المرونة المؤمنة

العمل تدريجيا على الإجراءات التالية في اتجاه بناء تشريعات شغلية متطورة :

الإجراء 1 : تفعيل المرونة الضرورية في العلاقات الشغلية

الإجراء 2: إرساء حماية اجتماعية سخية

الإجراء 3 : تطوير الحوار الاجتماعي والمفاوضات الاجتماعية.

الإجراء 4: إقرار مبدإ نظام التأمين على فقدان مواطن الشغل كإحدى آليات المرونة المؤمنة.

الإجراء 5 : الرّبط تدريجيّا بين الأجور ومردوديّة العمل وتحديد مقاييس الإنتاج عن طريق اتفاقات داخل المؤسّسة (تفعيل أحكام الفصل 134 من مجلة الشغل المتعلق بتحديد جزء من الأجر على أساس الإنتاجية)

الإجراء 6 : تقليص الفوارق بين القطاع الخاص والقطاع العام من جهة الرواتب والتدرج في المسار المهني بتعويض الأقدمية بالإنتاجية والجدارة بخصوص الحماية الاجتماعية وآليات الفصل وذلك لمقاومة الرغبة في التوجه للقطاع العام دون القطاع الخاص.

الإجراء 7 : إرساء قواعد تنظم البطالة الفنيّة حتّى تكون بديلا حقيقيّا للطّرد من حيث إجراءات إحالة العمّال على البطالة الفنيّة ومتابعة ومساعدة المؤسّسات لاستئناف نشاطها بعد فترة التوقف عن النشاط ومساعدة العمّال بضمان دخل أدنى في نطاق صندوق تأمين عن البطالة.

الإجراء 8 : إرساء آليّة رادعة للمتاجرة باليد العاملة وتجريم كلّ عمليّة توفير اليد العاملة بهدف الرّبح. كما يتعيّن القضاء على تشغيل الأطفال وخاصة في الأعمال الحرة وهو ما يعبر عنه بالاستغلال الاقتصادي للاطفال

الإجراء 9 : تفعيل أحكام مجلة الشغل المتعلقة بتنظيم العمل لوقت جزئي في اتجاه ضبط حد أدنى من ساعات العمل بما يخول بلوغ شرط ثلثي الأجر الأدنى المطلوب للانتفاع بالتغطية الاجتماعية

هذا بالإضافة إلى ضرورة تفعيل مقتضيات المرافق الأساسية الدنيا التي تعرّض لها الفصل 381 من مجلة الشغل مع ضرورة إصدار الأمر الذي من المفترض ان يضبط قائمة في المصالح الأساسية.

الفرع السادس : استكشاف مكامن التشغيل بالنسبة للاختصاصات ذات العلاقة بذوي الاحتياجات الخصوصية

الهدف الفرعي رقم 34
استكشاف مكامن التشغيل بالنسبة للاختصاصات ذات العلاقة بذوي الاحتياجات الخصوصية

الاجراءات

في إطار توفير الإحاطة بالفئات ذات الحاجيات الخصوصية من ناحية وعملا على استغلال الاختصاصات التي لها علاقة مباشرة بهذه الفئة وإحداث مواطن شغل قادرة على استيعاب عدد كبر منهم من ناحية أخرى يقترح ما يلي :

❖ بالنسبة لحاملي الإعاقة:

الصم : بهدف استكشاف مكامن التشغيل بالنسبة للاختصاصات ذات العلاقة بالأشخاص حاملي الإعاقة وخاصة منهم الصم الذي يبلغ عددهم حوالي 30 ألف أصم في تونس 95% منهم أميون لا يعرفون الكتابة والقراءة مما يعكس صعوبة اندماجهم في المجتمع.

الإجراء 1 : إحداث سلك أعوان مساندة مختصيين في لغة الإشارة في الوسط المدرسي العادي (ابتدائي واعدادي وثانوي) بكل ولاية وذلك لتيسير إدماج الأصم

الإجراء 2 :إحداث آلية لتعليم حاملي الإعاقة وخاصة منهم الصم الأميّون والذين تجاوزوا سن الدراسة بهدف إكسابهم معارف من شأنها أن تساعدهم على تسيير شؤونهم الحياتية من ناحية وإعدادهم للاندماج في الحياة الاجتماعية والمهنية من ناحية أخرى

❖ بالنسبة المكفوفين:

الإجراء 1 :تركيز تكوين يتماشى مع المكفوفين ويفضي إلى شهادات معترف بها تيسر انتدابهم بالقطاعين العمومي والخاص

الإجراء 2 :التشجيع على التشغيل المؤجر وذلك بـإحداث آلية خاصة لإدماج حاملي الإعاقة تتمثل في تمكينهم من فرص تربص داخل المؤسسة بهدف الاندماج في المحيط المهني مما يساعد المؤسسة على استكشاف مهاراته وإمكانياته المهنية قبل انتدابه .ويتكفل الصندوق الوطني للتشغيل بالمنحة والتغطية الاجتماعية طيلة فترة التربص.

❖ بالنسبة للقاصرين عن الحركة العضوية

الإجراء 1 :تركيز تكوين يتماشى مع خصوصيات القاصرين عن الحركة العضوية ويفضي إلى شهادات معترف بها تيسر انتدابهم بالقطاعين العمومي والخاص

❖ بالنسبة للمسنين:

بهدف خلق مواطن شغل لخريجي إختصاص الإحاطة الحياتية وعملا على توفير الرعاية اللازمة للمسنين والمرض بالبيت

الإجراء 1 :انتداب أعوان مختصين في الإحاطة الحياتية لتقديم الرعاية والمساعدة للمسنين والمرضى وعميقي الإعاقة بالبيت ويقترح تشجيع الجمعيات الناشطة في هذا المجال على انتدابهم ووضعهم على ذمة الأسر عند الإقتضاء بمقابل مادي يدفع للجمعية .

كما يقترح في مجال تكوين الفئات ذات الحاجيات الخصوصية العمل على تفعيل الحصة المخصصة للأشخاص المعوقين للترسيم بمراكز التكوين المهني والمتمثلة في 3 % من مواطن التكوين بهذه المراكز بغاية تعزيز تشغيلية هذه الفئة إضافة إلى تدعيم التكوين الموجه لهذه الشريحة في إطار عقد "التشغيل والتضامن" وذلك عبر :

- ✓ تهيئة المراكز وتوفير التجهيزات والمرافق الضرورية لتكوين هذه الشريحة حسب الاختصاص،
- ✓ بعث فريق مشترك من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين المهني والتشغيل للمراقبة والمتابعة الدورية لعملية التكوين،
- ✓ التمديد في مدّة التكوين من 18 شهرا إلى سنتين بالنسبة لحاملي إعاقة ذهنية خفيفة ومن 11 شهرا إلى 18 شهرا بالنسبة لبقية أصناف الإعاقات،
- ✓ مراجعة مقدار المنحة اليومية المسندة للشخص المعوق وذلك بالترفيع فيها.

الجزء الثالث

آليات التنفيذ

والمتابعة والتقييم

حرصا على توفير أقصى ضمانات نجاح الإستراتيجية الوطنية للتشغيل يتعيّن بالضرورة :

1. إحداث هيئة عليا للإستراتيجية الوطنية للتشغيل

يرأس رئيس الحكومة الهيأة العليا التي تجتمع بصفة دورية مرّتين في السنة على الأقل، وكلّما اقتضت الحاجة ذلك أو بدعوة من وزير التكوين المهني والتشغيل.

وتتكوّن تركيبة الهيئة العليا من :

- أعضاء الحكومة المعنيين مباشرة بالتشغيل؛

- الشركاء الاجتماعيين؛

- وكل طرف ترى الهيئة فائدة من حضوره.

وتؤمّن وزارة التكوين المهني والتشغيل كتابة الهيئة.

تتمثّل مهام الهيئة العليا خاصّة في :

- متابعة التنفيذ المرحلي لأهداف الخطّة بناء على تقرير سنوي تقييمي تعدّه وزارة التكوين المهني والتشغيل ؛
- إبداء النظر في التقرير المقدّم وإثرائه من قبل أعضاء الهيئة العليا،
- التّحكيم في بعض المسائل الخلافية، إن وُجدت ؛
- تحديث إجراءات التنفيذ الإستراتيجية.

2. إحداث لجنة قيادة

تحدث صلب وزارة التكوين المهني والتشغيل لجنة قيادة بمشاركة رؤساء اللجان الفنية التنفيذية تعقد اجتماعات دورية كلّ ثلاثة أشهر.

ومن مهام لجنة القيادة خاصّة :

- السهر على متابعة تنفيذ الإستراتيجية واتخاذ الإجراءات العملية لذلك.

- المتابعة التقدّم في الإنجاز؛
- إعداد تقارير دورية.

3. إحداث لجان فنيّة تنفيذية

تحدث على مستوى كلّ وزارة معنية وفي كل ولاية لجنة فنية تنفيذية مهمتها انجاز الإجراءات العملية المقررة من طرف لجنة القيادة وتقييم الإنجازات القطاعية وإعداد تقرير تقييمي سداسي وموافاة وزير التكوين المهني والتشغيل به بغرض إعداد مشروع التقرير الوطني السداسي الذي يُعرض على أنظار الهيئة العليا.

الجـــزء الرابـــع

السيناريوهات

تطوير السيناريوهات والأهداف التي تؤدي إلى تحقيق الرؤية

حين يكون الوسط المايكروي متشعبا مثلما هو الحال بالنسبة لسوق التشغيل التونسية يستحيل حينها بناء تصوّر موحّد لتأثير النزعات الهيكلية. وجب ضبط مقاربة مختلفة، ألا وهي تقديم سلسلة من التمثيلات المعقولة للمستقبلات الممكنة والمختلفة عبر جمعها حسب مقدار تأثيرها وثقلها.

سنعتمد في تطوير سيناريوهاتنا على النزعات الهيكلية التي تم ضبطها في استعراضنا التحليلي للوضعية الحالية لسوق الشغل كما سنرتكز على إحصائيات المعهد الوطني لُلإحصاء الذي قام بتطوير فرضيات تطوّر نسب النشاط على المستوى الوطني على أساس التطورات السابقة لنسب النشاط بالاستئناس بالسياسات المستقبلية لقطاعات التربية والتكوين والتشغيل والتغطية الاجتماعية والسلوكيات المستقبلية للمرأة وتعامل سوق الشغل وقد تم اعتماد الفرضية الوسطى التي تبدو أكثر احتمالا وهي التي سنركز عليها دور النزعات الهيكلية مدى التجاوب مع القوى التعديلية للحصول على سيناريوهاتنا

- **السيناريو الأول : سيناريو متشائم**

هذا السيناريو بعيد الاحتمال لكنه مدرج بعواقب الانزياح الاستراتيجي المتأتي من عواقب ترك الأمور على ما هي عليه وتفاقم تأثير النزعة الهيكلية للوسط المايكروي. ويقترن هذا السيناريو ببيئة مايكروية قاسية مدعومة بعجز الحكومات على تحقيق التغيير أو التصرف فيه ومواصلة معالجة الأمور بحلول تسكينية أو بتدخلات محددة دون الاعتماد على سياسة استراتيجية شاملة متّسقة. ويفترض هذا السيناريو ترديا في الوضع السياسي مقترنا بتردٍّ في الوضع الاقتصادي والاجتماعي يعمّق من ارتفاع نسب البطالة وتقلّص عدد المشتغلين.

تأثير النزعات الهيكلية :

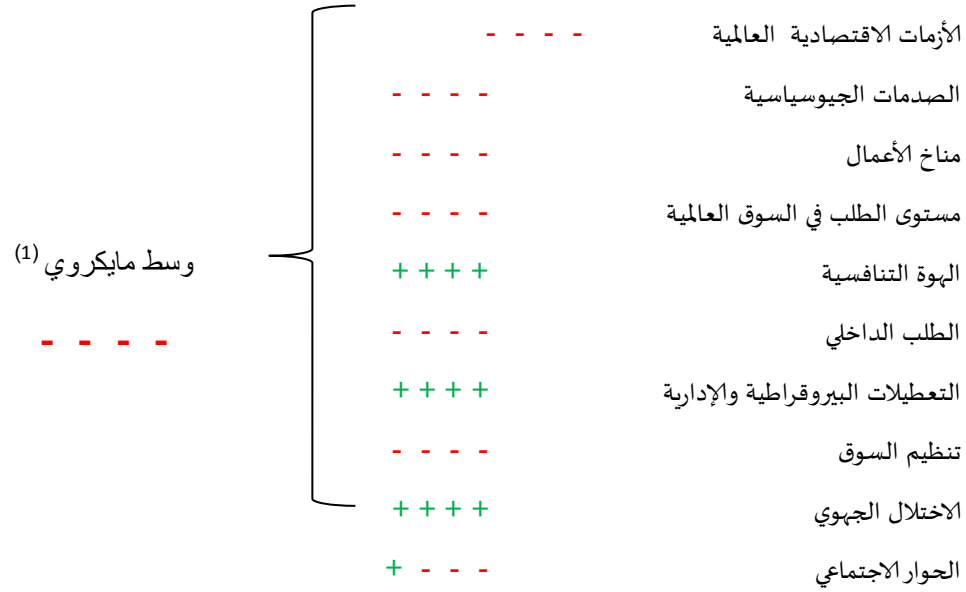

[1] من الملاحظ أن اعتمادنا لتأثير النزعات الهيكلية قد قيّم بمجموع معدّل تأثير القوى على الوسط المايكروي ومجموع معدل القوى التعديلية. من المؤكد أن تحديد تقييم الخيارات قد يجعلنا تركيبة سيناريوهات. اعتبارا لغاية التسهيل سنركز على 3 تركيبات عريضة تؤدي إلى 3 سيناريوهات مختلفة

دور القوى التعديلية [1] :

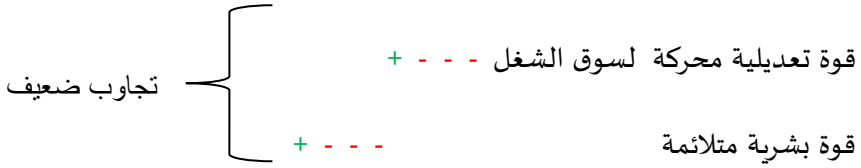

إن هذا السيناريو على الرغم من فشل تفعيل الاستراتيجية فيه وتفاقم تأثير النزعات الهيكلية يبقى محافظا على مستوى نسبة بطالة مرتفعة أكثر من 15% لكن في نفس الوقت أقل من أعلى نسبة لـ2011 ألا وهي18,7% ، في نفس الوقت إن توقع هذا السيناريو المتشائم يجدي بنا إلى الفشل في مكافحة البطالة والحفاظ على عدد 700 ألف عاطل عن العمل رغم استيعاب سوق الشغل لنفس عدد طالبي الشغل سنويا، وهذا يجعلنا نستنتج أننا بقينا في نقطة الصفر رغم المجهودات المتعددة في تحقيق 70 ألف موطن شغل سنويا. قد تنتج عن تردي هذا الوضع أخطار اجتماعية كبرى يمكننا أن نستعرضها في مخاطر الانزياح الاستراتيجي.

بالألف

السنة	عدد النشطين	الطلبات الإضافية	حسب الجنس		إحداثات الشغل	البطالة	الفارق	نسبة البطالة%
			ذكور	إناث				
2012	3907	87,5	37,8	49,7	100	665	12,5	17
2013	3994,5	87,8	34,9	52,5	70	652,5	-17,8	16,4
2014	4082,3	87,3	32,8	54,5	70	670,3	-17,3	16,4
2015	4169,6	87,2	29,6	57,6	70	687,6	-17,2	16,5
2016	4256,8	83	27,4	55,6	70	704,8	-13	16,5
2017	4339,8	78,4	25,2	53,2	70	717,8	-8,4	16,5

هذا دون الأخذ بعين الاعتبار بمكامن التشغيل بالخارج. وفيما يلي تصوُّر السيناريو الآتي ذكره باعتبار مواطن الشغل المزمَع تحقيقها في الأسواق الخارجية، حيث يمكن تقسيم السوق المستقطَبة إلى 4 مجالات نشاط استراتيجية، وهي، حسب الأهمية : ليبيا، الاتحاد الأوروبي، الخليج، إفريقيا.

بالألف

السنة	عدد النشطين	التشغيل بالخارج					البطالة	الفارق	نسبة البطالة %
		ليبيا	الاتحاد الأوروبي	الخليج	إفريقيا	المجموع			
2012	3907	-	5	2	-	7	665	19,5	17
2013	3994,5	20	3	2,5	0,5	26	645,5	8,2	16,1
2014	4082,3	20	3	2,5	0,5	26	637,3	8,7	15,6
2015	4169,6	50	5	2,5	0,5	58	628,6	40,8	15,1
2016	4256,8	50	5	2,5	0,5	58	587,8	45	13,8
2017	4339,8	50	5	2,5	0,5	58	542,8	49,6	12,5

- **السيناريو الثاني: مردودية ضعيفة**

بفترض هذا السيناريو تأثيرا معتدلا للوسط المايكروي، تلعب فيه القوى التعديلية دورا تحسينيا وتؤثر بذلك القوى التعديلية على الوسط المايكروي محدثة تحسنا طفيفا في :

- ✓ أولا استيعاب الطلبات الإضافية السنوية،
- ✓ ثانيا امتصاص جزء صغير من العاطلين المتراكمين.

وذلك عبر تحسّن نوعي وكمّي في سوق الشغل وتطوّر قيّمي طفيف.

تأثير النزعات الهيكلية :

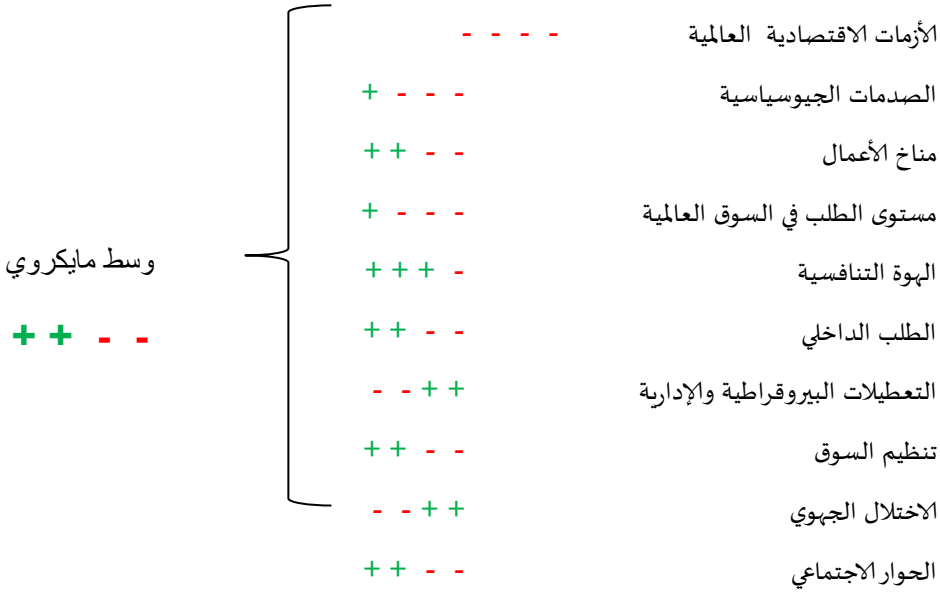

دور القوى التعديلية :

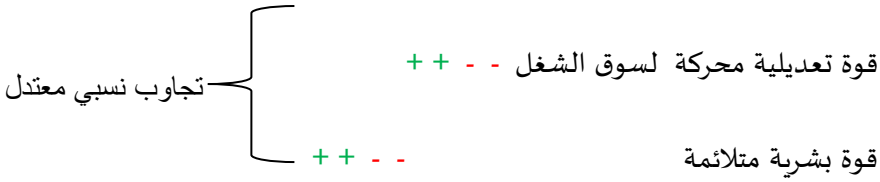

بالألف

السنة	عدد النشطين	الطلبات الإضافية	حسب الجنس		إحداثات الشغل	البطالة	الفارق	نسبة البطالة %
			ذكور	إناث				
2012	3907	87,5	37,8	49,7	100	665	12,5	17
2013	3994,5	87,8	34,9	52,8	93,6	652,5	5,8	16,3
2014	4082,3	87,3	32,8	54,5	95,5	646,7	8,2	15,8
2015	4169,6	87,2	29,6	57,6	97,4	638,5	10,2	15,3
2016	4256,8	83	27,4	55,6	99,4	628,3	16,4	14,7
2017	4339,8	78,4	25,2	53,2	101,4	611,9	23	14

فيما يلي تصوُّر السيناريو الآتي ذكره باعتبار مواطن الشغل المزمَع تحقيقها في الأسواق الخارجية :

بالألف

السنة	عدد النشطين	التشغيل بالخارج					البطالة	الفارق	نسبة البطالة %
		ليبيا	الاتحاد الأوروبي	الخليج	إفريقيا	المجموع			
2012	3907	-	5	2	-	7	665	19,5	17
2013	3994,5	20	3	2,5	0,5	26	645,5	31,8	16,1
2014	4082,3	20	3	2,5	0,5	26	613,7	34,2	15
2015	4169,6	50	5	2,5	0,5	58	579,5	47,8	13,8
2016	4256,8	50	5	2,5	0,5	58	531,7	74,4	12,5
2017	4339,8	50	5	2,5	0,5	58	457,3	81	10,5

• السيناريو الثالث : مردودية قويّة

يفترض هذا السيناريو نجاحا باهرا في تفعيل الإجراءات المطلوبة وبيئة ملائمة والتزاما وطنيا تكون قد تجنّدت فيه كل القوى وتقوم حينها القوى التعديلية بالتأثير بقوة على النزعات الهيكلية وتحقيق نسق تجاوب قويّ مع سوق الشغل ممّا من شأنه امتصاص نسبة هامة من العاطلين المتراكمين بالإضافة إلى الاستجابة للطلبات الإضافية السنوية.

إن الوصول إلى هذا السيناريو قد يعني قفزة قيميّة من شأنها تحويل دفّة سوق الشغل التونسية من بطالة متفاقمة إلى سوق مستقطبة لليد العاملة والنجاح في إيجاد حلّ مفصلي لهذه المعضلة.

تأثير النزعات الهيكلية :

الأزمات الاقتصادية العالمية	- - - -
الصدمات الجيوسياسية	- + + +
مناخ الأعمال	+ + + +
مستوى الطلب في السوق العالمية	- - - +
الهوة التنافسية	- - + +
الطلب الداخلي	+ + + +
التعطيلات البيروقراطية والإدارية	+ + + +
تنظيم السوق	+ + + +
الاختلال الجهوي	+ + + -
الحوار الاجتماعي	+ + + +

وسط مايكروي

+ + + -

دور القوى التعديلية :

قوة تعديلية محركة لسوق الشغل	+ + + +
قوة بشرية متلائمة	+ + + +

تجاوب قوي

بالألف

السنة	عدد النشطين	الطلبات الإضافية	حسب الجنس		إحداثات الشغل	البطالة	الفارق	نسبة البطالة %
			ذكور	إناث				
2012	3907	87,5	37,8	49,7	100	665	12.5	17
2013	3994,5	87,8	34,9	52,8	130	652,5	42.2	16,3
2014	4082,3	87,3	32,8	54,5	140	610,3	52.8	14,9
2015	4169,6	87,2	29,6	57,6	150	557,5	62.8	13,4
2016	4256,8	83	27,4	55,6	160	494,7	77	11,6
2017	4339,8	78,4	25,2	53,2	160	417,7	81.6	9,6

فيما يلي تصوُّر السيناريو الآتي ذكره باعتبار مواطن الشغل المزمَع تحقيقها في الأسواق الخارجية :

بالألف

السنة	عدد النشطين	التشغيل بالخارج					البطالة	الفارق	نسبة البطالة %
		ليبيا	الاتحاد الأوروبي	الخليج	إفريقيا	المجموع			
2012	3907	-	5	2	-	7	665	19.5	17
2013	3994,5	20	3	2,5	0,5	26	645,5	42.2	16,1
2014	4082,3	20	3	2,5	0,5	26	603,3	52.8	14,8
2015	4169,6	50	5	2,5	0,5	58	550,5	62.8	13,2
2016	4256,8	50	5	2,5	0,5	58	487,7	77	11,4
2017	4339,8	50	5	2,5	0,5	58	410,7	81.6	9,4

الجزء الخامس

المخاطر

الانزياح الاستراتيجي

إن عدم الإحاطة بالأخطار التي تحول دون تطبيق الاستراتيجية حتى تتجه نحو الرؤية المنشودة وتحقق الأهداف المطلوبة قد يؤدي إلى الانزياح الاستراتيجي حيث يبتعد التلاؤم بين المحيط والاستراتيجية تدريجيا نتيجة التغيرات في البيئة مع ترك متواصل لتنفيذ الاستراتيجية حسب الأجندة المعلنة.

التحول السريع وغير المتوقَّع للمحيط :

إن تونس بصفتها دولة لا تتحكم في معادلات التبادل في العالم يجعلها تحت تأثير الصدمات الجيوسياسية والأزمات الاقتصادية، وإن الإجراءات المتّخذة في هذه الاستراتيجية تتطلّب حوكمة رشيدة من أجل تحقيق المناعة للاقتصاد الوطني حتى تخلق البيئة الملائمة الأَولى في سبيل تنفيذ الاستراتيجية.

إن تونس اليوم هي وليدة ثورة، فإن الحراك الاجتماعي قد يؤدي إلى اضطراب كبير في الأمن والسلم الاجتماعي مما ينعكس سلبا على مناخ الأعمال.

إن عدم تقيد الحكومات والمسؤولين بتنفيذ محكم لأجندة استراتيجية (من أجل غايات سياسية محدّدة) قد تنجرّ عنه خسارة في مفعول الإجراءات وبالتالي تجاوب ضعيف مع البيئة المايكروّية.

إن ضعف التحرك للمعادلة بين المناخ والاستراتيجية قد يؤدي إلى الابتعاد التام عن تحقيق الأهداف.

إن التخلي عن الإستراتيجية الوطنية للتشغيل دون عزم على التنفيذ أو حتى إعادة صياغة الإستراتيجية مع تغيّر قد يلحق البيئة سوف يؤدي في أحسن الحالات إلى إدامة الوضع الحالي ويجعل السيناريو الأول المتشائم القاضي بتدهور الحالة هو الأكثر احتمالا من حيث الوقوع وذلك أمام التقاعس في الأداء، الترك أو الإهمال على المستوى الاستراتيجي لمسألة التشغيل.

الملاحـق

الملحق عدد 1

ملخص الإجراءات

وآجال التنفيذ

والمتدخلين

الهدف الإستراتيجي الأول

سياسات كلّية هدفها التشغيل

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	إرساء محكوميّة جبائية جديدة مقامة على مبدأ المراقبة والنجاعة في التصرّف والشفافية والقرب وهادفة، في نهاية المطاف، إلى توسيع القاعدة الجبائية.	x					وزارة المالية ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التكوين المهني والتشغيل	
2	إرساء نظام يقظة جبائيّة لملاحظة التحوّلات وإدخال التعديلات وتبسيط النصوص والإجراءات الجبائيّة وتجميعها.			x	x	x	وزارة المالية ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التكوين المهني والتشغيل	
3	دعم الاستثمار في إعلامية الإدارة الجبائية بهدف تحسين خدمات المصالح الجبائية والحدّ من التشكيّات والنزاعات لدى المساهمين وتنمية الدخل الجبائي.							

4	إصلاح الجباية المحلية لدعم موارد الجماعات المحلية وقدرتها على استيعاب المعطلين على العمل وذلك من خلال إسناد سلطة جبائية للجماعات المحلية وتمكينها من الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية وتطويع الجباية لهذه الخصوصيات							
5	منح إعفاءات جبائية للقطاع غير المنظم لمدة معينة لتحفيزهم على الإندماج في القطاع المنظم							

الهدف الفرعي 2: إصلاح المنظومة الجبائية في اتجاه خلق مواطن شغل

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	**ربط الامتيازات الجبائية بالتشغيل**							
1.1	ربط امتيازات الجبائية وشبه الجبائية بعدد مواطن الشغل المحدثة وبنسبة التأطير داخل المؤسسة المستفيدة من الامتيازات.	x					وزارة المالية ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التكوين المهني والتشغيل	عدد مواطن الشغل المحدثة بالمؤسسات المنتفعة بالامتيازات الجبائية
1.2	مراجعة قواعد طرح الأعباء الجبائية وتأجيل العجز الجبائي في اتجاه منظومة جبائية موجهة لدعم النشاط الاستثماري للمؤسسة وقابليتها للتطور مع ربط كل ذلك بعدد مواطن الشغل.			x	x	x	وزارة المالية ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التكوين المهني والتشغيل	عدد مواطن الشغل المحدثة بالمؤسسات المنتفعة بطرح الأعباء الجبائية

1.3	إرساء جباية ذكية تمنح حوافز جبائية ومالية للمؤسسات التي تقوم بإعادة الاستثمار في تطوير أنشطة لها دور تشغيلي هام وحرمان المؤسسات التي تقوم بمجرّد توزيع أرباحها.			x	x	x	وزارة المالية ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التكوين المهني والتشغيل	عدد مواطن الشغل المحدثة من الأموال المعاد استثمارها
1.4	منح امتيازات جبائية ناجعة لدعم تشغيل حاملي الشهادات العليا واليد العاملة في المجالات ذات القيمة التكنولوجية العالية.			x	x	x	وزارة المالية ووزارة التنمية والتعاون الدولي ووزارة التكوين المهني والتشغيل	تطوّر نسبة التأطير بالمؤسسات المنتفعة بهذه الحوافز
1.5	تحسين استرجاع الأداءات (أي فوائض الأداء) لمزيد دعم القدرة المالية للمؤسسات،			x	x	x	وزارة المالية ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التكوين المهني والتشغيل	تطور نسبة استرجاع الفوائض على الآداء
1.6	إصلاح قاعدة الأداء بالنسبة للضريبة على الدخل والضريبة على الشركات والأداء على القيمة المضافة لتخفيف كلفة إحداث مواطن شغل،			x	x	x	وزارة المالية ووزارة التنمية والتعاون الدولي	تطوّر معدل كلفة احداث مواطن شغل

1.7	ضبط منظومة جبائية للمؤسسات الصغرى والمتناهية الصغر بشكل يضمن قدرتها على المنافسة،	x	x				وزارة المالية ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التكوين المهني والتشغيل	صدور إطار تشريعي في الغرض
1.8	مراجعة آلية الخصم من المورد في اتجاه التقريب بين المبالغ المخصومة والمبالغ المستحقة،	x	x				وزارة المالية ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي	تطور الفارق بين المبالغ المخصومة والمبالغ المستحقة
1.9	النظر في إمكانية إحداث الأداء الاجتماعي على القيمة المضافة TVA sociale لما له من انعكاس مباشر على حجم إحداث مواطن الشغل كما تثبته الدراسات والتجارب الدولية مع الحرص على مرافقته بتدابير تحدّ من التضخم حفاظا على القدرة الشرائية.			x	x	x	وزارة المالية ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي	
2	**الانتقال التدريجي نحو النظام الحقيقي:** ضبط إصلاح جبائي يفرض الانتقال من النظام التقديري إلى النظام الحقيقي بشكل يحقق التوزيع العادل للضرائب ويحث على الاستثمار وخلق مواطن شغل.	x					وزارة المالية ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي	نسبة الزيادة في النظام الحقيقي

3	**إمتيازات جبائية لتكثيف المنظومة الإنتاجية:** إسناد أكثر امتيازات جبائية ومالية للمؤسسات التي تسعى إلى تحقيق اندماج وتكثيف أعلى لمنظومتها الإنتاجية سواء بإنتاجها المباشر لأكثر مكونات منظومة إنتاجها أو عبر إسناد هاته المهمة لمؤسسات أخرى في إطار المناولة. كما يمكن اعتبار هذا الجانب في المناقصات العمومية عبر تفضيل المؤسسات التي تتميز بقيمة مضافة تفوق 50%.			x	x	x	وزارة المالية ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي	

الهدف الفرعي 3: سياسة نقدية وبنكية موجهة نحو التشغيل

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	**إدراج النمو الاقتصادي والتشغيل كأهداف للبنك المركزي:** مزيد التنسيق بين السياسة النقدية للبنك المركزي والسياسة الاقتصادية لدفع التشغيل	x	x	x	x	x	البنك المركزي رئاسة الحكومة ووزارة المالية ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط	نسبة الاستثمار ونسبة قرض الاستثمار
2	**تعزيز نجاعة السياسات النقدية وتأمين مواكبتها لمتطلبات تنشيط الحوكمة الاقتصادية والتشغيل**		x	x	x	x	البنك المركزي رئاسة الحكومة ووزارة المالية ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط	
3	**توجيه القروض في اتجاه القطاعات الأكثر تشغيلية وخاصة في الجهات :** توجيه القروض الممنوحة في اتجاه المهنيين الأكثر ديناميكية في خلق فرص الشغل والحد من القروض الاستهلاكية والتفكير في وضع برنامج إعادة التمويل التي يتولى من خلالها البنك المركزي تمويل جزء من القروض الممنوحة من البنوك التجارية التي تفي بمعايير التشغيل		x	x	x	x		نسبة القروض البنكية الموجهة للمؤسسات ذات القدرة التشغيلية العالية

4	**توجيه نسبة من القروض للقطاعات ذات التشغيلية العالية**: يمكن للبنك المركزي أن يوجه البنوك التجارية عبر آلياتها نحو القطاعات ذات التشغيلية العالية.		x	x	x	x	البنك المركزي رئاسة الحكومة ووزارة المالية ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط	
5	**إرساء حوكمة تقوم على التحكم في المخاطر** حتى تتمكن البنوك من لعب دورها في تمويل الاقتصاد وخلق فرص العمل	x	x	x	x	x	البنك المركزي رئاسة الحكومة ووزارة المالية ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط	
6	**وضع الآليات لتمويل الشركات الأكثر ديناميكية في التشغيل:** إسناد حوافز للبنوك حتى تخصص موارد محددة للشركات الصغيرة والمتوسطة ومن بين هذه الحوافز يوصي بالقروض المستهدفة أو تحمل الدولة جزء من فائدة القروض و/أو القروض المضمونة؛	x	x	x	x	x	البنك المركزي ووزارة المالية	
7	**تعزيز تمويل الشركات المبتكرة لتشغيل خريجي التعليم العالي**							
7.1	إنشاء صندوق ذو رأس مال عمومي يساهم في تطوير صناديق رؤوس أموال المخاطرة في الأنشطة عالية المخاطر مثل الانطلاق وبعث الشركات المبتكرة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية؛	x	x	x	x	x	وزارة المالية وهيئة سوق المالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي	
7.2	تعميق بورصة الأوراق المالية بدءا بإدراج الشركات العمومية التي تمّ تخصيصها.	x	x	x	x	x		

8	**تعبئة الادخار وتطوير سوق المالية**: تعبئة الادخار على المدى المتوسط والطويل وتطوير سوق رأس المال لتمويل الاستثمار وزيادة فرص العمل من خلال :							
8.1	وضع برنامج لتعبئة الإدخار.	x	x	x	x	x	وزارة المالية وهيئة سوق المالية وبورصة الأوراق المالية	
8.2	.تطوير سوق رأس المال من خلال إحداث صندوق استثمار الشركات المتوسطة	x	x	x	x	x		

الهدف الفرعي 4: دفع الاستثمار وتصويبه نحو الأنشطة ذات الكثافة التشغيلية العالية والمحتوى المعرفي الرفيع

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	**مراجعة معمقة لمختلف النصوص القانونية المنظمة للاستثمار** : سن مجلة جديدة موحدة للاستثمار ومبسّطة يكون فيها التشغيل الهدف الأول لجميع أحكامها	x					وزارة الاستثمار والتعاون الدولي مالية ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة المالية وبقية الوزارات ذات العلاقة بالاستثمار والشركاء الاجتماعيين	
2	**تفعيل دور الدولة الإرادي كقاطرة لدفع الاستثمار والتشغيل :** إرساء دور إرادي للدولة في دفع الاستثمار العمومي المحدث لفرص العمل المكثفة وذلك عبر:							
2.1	توفير الأمن بمفهومه الواسع بما في ذلك السلم الاجتماعي عن طريق تفعيل الحوار الاجتماعي باعتباره الشرط الأساسي لأي تصور مستقبلي في الاستثمار علاوة على المحافظة وخلق مواطن شغل.	x	x	x	x	x	وزارة الداخلية -وزارة الشؤون الإجتماعية -وزار الإستثمار و التعاون الدولي-وزارة التنمية الجهوية والتخطيط و الطراف الإجتماعية	
2.2	تشريك القطاع الخاص في جلب الشركات الكبرى الدولية من أجل الإستثمار في المشاريع الكبرى (صناعة السيارات، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيميائية، تكنولوجيات الإعلام والإتصال، استوديوهات	x	x	x	x	x	الحكومة و القطاع الخاص	

	السينما، ...)،								
2.3	الإسراع بتوفير البنية التحتية اللازمة لجلب الاستثمار بالمناطق التي تشكو نقصا في هذا المجال بتهيئة المناطق الصناعية المتوفرة وإحداث مناطق صناعية جديدة وعصرية بالجهات الداخلية وربطها بالطرقات ووسائل النقل وتسهيل الانتصاب فيها.	x	x	x	x	x	الحكومة		
3	**إعطاء الضمانات الكافية للمستثمرين في المسائل المتعلقة خاصة بـ :**								
31	الملكية الفكرية.	x	x	x	x	x	المعهد الوطني للمواصفات و الملكية الفكرية		
3.2	المنافسة النزيهة.	x	x	x	x	x	وزارة التجارة والخواص		
3.3	استمرارية واستقرار الحوافز.	x	x	x	x	x	الحكومة		
3.4	تحويل الأموال لغير المقيمين.	x	x	x	x	x	البنك المركزي		
4	**إقرار حوافز آلية مرتبطة بالنتائج المتعلقة بـ :**								
4.1	التشغيل	x	x	x	x	x	وزارة التكوين المهني و التشغيل		
4.2	القيمة المضافة	x	x	x	x	x	وزارة المالية		
4.3	المساهمة في التنمية الجهوية	x	x	x	x	x	وزارة التنمية الجهوية والتخطيط		
4.4	المساهمة في التصدير	x	x	x	x	x	وزارة التجارة		

5	**الدمج المتكامل للنسيج الاقتصادي الوطني :** دعم الدمج المتكامل للنسيج الاقتصادي الوطني عبر عدم التمييز بين المؤسسات المصدرة كليا والمؤسسات غير المصدرة كليا ودعم التكامل بينها بغض النظر عن النظام الديواني المندرجة تحته	x	x	x	x	x	وزارة الإستثمار والتعاون الدولي ووزارة المالية	

الهدف الفرعي 5: تنقية مناخ الإستثمار من المعطلات

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	**إرساء إطار هيكلي لتحسين مناخ الأعمال**							
1.1	احداث هيئة عليا لتحسين مناخ الأعمال وحوكمة الاستثمار		x				الحكومة	
1.2	إرساء شباك موحد للاستثمار من أجل تبسيط الإجراءات والتقليل من عدد المتدخلين لدعم المسار الاستثماري.	x					وزارة الإستثمار والتعاون الدولي	
2	**تجاوز العراقيل والمعطّلات لدفع الاستثمار والتشغيل** : التقليص في كلفة الانتصاب وذلك عبر إعفاء تجهيزات الإنتاج من المعاليم الديوانية ومن الأداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات الموردة والتي ليس لها مثيل مصنوع محليا ومن الأداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا		x				وزارة المالية ووزارة التجارة ووزارة التكوين المهني والتشغيل	
3	**استقطاب فعّال للإستثمار الخارجي وتنويع مجالاته :**							
3.1	اعتماد خطة وطنية اتصالية للترويج وللتسويق لتونس كوجهة مميزة للاستثمار وإرساء ثقافة التسويق حول مكامن الاستثمار في تونس مع اعتماد خطة وطنية للاكتساح الأسواق الخارجية	x	x	x	x	x	وزارة التجارة وزارة الخارجية وزارة الإستثمار والتعاون الدولي وزارة تكنولوجيا الإتصال والمعلومات	

3.2	تدعيم الجمعيات والمؤسسات التونسية المتواجدة بالخارج لتطوير الصادرات التونسية ويتم تأجيرهم من خلال عقد أهداف حسب النتائج وتوسيع التمثيليات القنصلية في أكبر المدن بإفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا الوسطى من أجل إيجاد علاقات بين رجال الأعمال التونسيين ونظرائهم ويتم تأجيرهم من خلال عقد أهداف حسب النتائج،	x	x	x	x	x	وزارة التجارة وزارة الخارجية وزارة الإستثمار والتعاون الدولي وزارة تكنولوجيا الإتصال والمعلومات	
3.3	الإنفتاح على شراكات دولية جدية وعدم الإكتفاء بالشراكات التقليدية خصوصا مع الإتحاد الاوروبي،	x	x	x	x	x	الحكومة ومنظمات الأعراف	
3.4	ازالة المعرقلات البيروقراطية وتقليص فترات الإنتظار	x	x	x	x	x	الحكومة	
3.5	السماح للشركات الدولية العاملة في مجال البريد السريع للنشاط من تونس إلى تونس.		x	x	x	x	وزارة المالية	
3.6	تجهيز موانئ في المياه العميقة لجعل تونس حلقة ربط حقيقية للمبادلات العابرة للقارات.			x	x	x	الحكومة والقطاع الخاص	

3.7	تجاوز العراقيل و المعطّلات بما يحسن الترتيب الدولي لتونس ضمن مؤشر سهولة ممارسة النشاطات الاقتصادية من خلال إجراء اصلاحات في مجالات الأعمال التي تشكو ضعفا كبيرا (الحصول على القروض، استخراج رخص البناء، انفاذ العقود، وتسجيل الملكية، إنشاء المؤسسات ودفع الضرائب)،	x	x	x	x	x	الحكومة والقطاع الخاص	
3.7	توظيف مشروع تونس الرقميةDigitale Tunisie كرافعة لجلب الاستثمارات المباشرة الخارجية في مجال قطاعات التكنولوجيا العالية high_tech.	x	x	x	x	x	الحكومة والقطاع الخاص	

الهدف الفرعي 6: إرساء منظومة بحث وتطوير ناجعة تضمن حيوية نظام الإنتاج وتنافسية الاقتصاد المشغل **سياسة تطوير البحث والتجديد**

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	**الرفع من محتوى المعرفي في الإنتاج** : تسريع نسق النموّ وضمان تواصله عبر تحسين مساهمة الإنتاجية الجملية لعناصر الإنتاج	x	x	x	x	x	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصناعة ووزارة التكنولوجية والاتصال	نسبة النمو وتطوّر القيمة المضافة
2	**إيجاد فرص جديدة للاستثمار** : استكشاف فرص جديدة للاستثمار في الأنشطة الواعدة ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي الرفيع	x	x	x	x	x	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصناعة ووزارة التكنولوجية والاتصال ووزارة الاستثمار الدولي	
3	**بلورة استراتيجية وطنية في قطاع البحث العلمي والتجديد التكنولوجي** لاسيما الإحاطة والدعم والتنسيق بما يضمن مردود البحث العلمي بمفردات براءات الاختراع والإنتاج الصناعي والتنمية التكنولوجية	x	x	x	x	x	وزارة الصناعة ووزارة الفلاحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والهياكل المعنية	
4	**دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص**							
4.1	دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البحث والتطوير	x	x	x	x	x	وزارة التعليم العالي ووزارة التكنولوجيا والاتصال ووزارة الصناعة والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	
4.2	اعتماد صيغة "برامج البحوث التعاقدية" بين الجامعة وقطاعات الإنتاج وكذلك اعتماد خطّة وطنية لتسويق نتائج البحث والتطوير بما يُسهّل تملّكها من قبل المؤسسات وتثمينها في جهاز الإنتاج	x	x	x	x	x		
5	**إحداث تنظيم شبكي للجامعات ومراكز البحوث** لإرساء شراكة علمية حقيقية مع إيجاد منظومة تشاركية مع الكفاءات العلمية والفنية التونسية الموجودة بالخارج	x	x	x	x	x	وزارة الخارجية ، كتابة الدولة للهجرة _وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات ذات العلاقة بالمجال الموجود بالخارج	

6	**تفعيل وتطوير الأقطاب التكنولوجية**							
6.1	تقييم تجربة الأقطاب التكنولوجية في اتجاه تطويرها	x	x	x	x	x	وزارة التعليم العالي ووزارة التكنولوجي والاتصال	
6.2	تعزيز لمصداقية الأقطاب التكنولوجية التونسية من خلال الحصول على الإشهاد بمطابقتها للمواصفات الدولية	x	x	x	x	x		
7	**إيجاد منظومة تضمن وجود كثافة تكنولوجية في عقود الاستثمار الأجنبي:** وضع آليات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي تمكّن من نقل التكنولوجيا وتوطينها	x	x	x	x	x		
8	**دعم ثقافة الملكية الفكرية لدى الباحثين** ومساعدتهم ماديا على تسجيل مطالب براءات الاختراع على المستوى الوطني والمستوى الدولي، وكذلك مساعدتهم قانونيا على تحرير اتّفاقيات الاستغلال الصناعي لبراءات الاختراع	x	x	x	x	x	وزارة الاستثمار والتعاون الدولي _ وزارة التشغيل ووزارة الصناعة	
9	**توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات ذات القيمة المضافة** والمحتوى التكنولوجي الرفيع بما يُساعد على دفع التجديد والإبتكار والسلوكيات الفُضلى ونقلها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى وربط جزء من الحوافز بنقل جانب من النشاط البحثي للمؤسسات الأجنبية إلى تونس							
10	اعتماد سياسة توطين المعرفة والتكنولوجيا بما تضمن تنمية قدرات الكفاءات الوطنية العلمية والتقنية على إنتاج المعارف وتحويلها إلى تطبيقات عملية	x	x	x	x	x	وزارة التربية وزارة الصناعة وزارة الفلاحة وزارة التكنولوجية والاتصال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	

الهدف الفرعي 7: تطوير الحوار الاجتماعي

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	.تغيير منوال التنمية الحالي واستبداله بمنوال تشغيل على غرار ما هو مقترح في الإستراتيجية	x	x	x	x	x	الحكومة والأطراف الاجتماعية	
2	التوسيع في دائرة الأطراف المشاركة في العقد الاجتماعي لتشمل طرفا رابعا هو المجتمع المدني بصورة مكثفة ولو بصبغة غير رسمية،	x	x	x	x	x	الاقتصار في مرحلة أولى على الأطراف الاجتماعية الثلاثة باعتبار أن فكرة إبرام عقد اجتماعي جاءت بمبادرة من الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية على أن يتم في مرحلة ثانية توسيع هذا العقد ليشمل المجتمع المدني.	

3	التأكيد على أهمية العمل اللائق،	x	x	x	x	x	الحكومة والأطراف الإجتماعية	
4	الإقرار لفاقدي الشغل بمنظومة تأمين،	x	x	x	x	x	الحكومة والأطراف الإجتماعية	
5	Flexi-sécurité، التدرج نحو إقرار مبدأ المرونة المؤمنة.	x	x	x	x	x	الحكومة والأطراف الإجتماعية	
6	النظر في إمكانية إقرار الأداء الاجتماعي على القيمة المضافة.	x	x	x	x	x	الحكومة والأطراف الإجتماعية	
7	وضع منظومة وطنية للاستشراف واليقظة في مجال الإعداد للموارد البشرية،	x	x	x	x	x	الحكومة والأطراف الإجتماعية	
8	الالتزام بالتشاركية المؤسسية،	x	x	x	x	x	الحكومة والأطراف الإجتماعية	
9	الإقرار بالحق الفردي للتكوين.	x	x	x	x	x	الحكومة والأطراف الإجتماعية	
10	تطوير مفهوم المؤسسة المواطنة،	x	x	x	x	x	الحكومة والأطراف الإجتماعية	
11	التأكيد على دور الجهة وحقها في التنمية والتشغيل.	x	x	x	x	x	الحكومة والأطراف الإجتماعية	

الهدف الفرعي 8: إرساء وزارة تشغيل حقيقية — **إعادة هيكلة وزارة التكوين المهني والتشغيل**

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	**إعادة هيكلة وزارة التكوين المهني والتشغيل**							
1.1	إعطاء صلاحيات أوسع للوزارة عن طريق دعوة الوزارات والهياكل ذات الصّبغة الاقتصادية للتنسيق الكامل معها بهدف رسم مختلف الاستراتيجيات والخطط والبرامج على أساس مركزية التشغيل	x	x	x	x	x	وزارة التكوين المهني والتشغيل	
1.2	إعطاء صلاحيات قانونية لوزارة التكوين المهني والتشغيل لتشريكها في سن و تطوير التشريعات القانونية مع وزارة الشؤون الاجتماعية	x	x	x	x	x	وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية	
1.3	إحداث مجلس وطني للتشغيل ومجالس جهويّة للتشغيل تركيبتها موسّعة	x	x	x	x	x	وزارة التكوين المهني والتشغيل	
1.4	إرساء منظومة تشغيل تمنح للجهات دورا فعّالا في التشغيل والتكوين وذلك بإبرام عقود برامج Les contrats programmes مع السلطة المركزيّة المختصّة	x					وزارة التكوين المهني والتشغيل	
2	**إعادة هيكلة الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل :**							

2.1	إعادة هيكلة الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وتطوير مهامها وتحديث وظائفها وإكسابها أكثر مرونة في التصرّف بما يمكّن من رفع أدائها وتحسين خدماتها للمتعاملين معها من طالبي شغل ومؤسسات.	x						وزارة التكوين المهني والتشغيل الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل
2.2	تصويب إعادة هيكلة الوكالة "بالإضافة إلى ما سبق" نحو إرساء حوكمة جديدة لسوق الشغل محورها الأساسي البعد الجهوي في إطار اللامركزية. ويتمثّل هذا التوجّه في إحداث وكالات تشغيل إقليمية تستند إلى مفهوم حوض التشغيل (Bassin d'emploi) في كلّ جهة اقتصادية كبرى تماشيا مع التوجّهات الجديدة للتنمية الجهوية.	x						
2.3	مناولة بعض الأنشطة كأنشطة المرافقة مع القطاع الخاص لمزيد الإحاطة بطالبي الشغل.	x						
2.4	إرساء شراكات مع مختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ومنظمات العاطلين عن العمل.	x						

الهدف الإستراتيجي الثاني

توجيه الجهد نحو القطاعات

المحدثة لمواطن التشغيل

الهدف الفرعي 9: مواصلة دعم القطاعات الاستراتيجية التقليدية ذات المحتوى التشغيلي الكبير

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
	1. القطاع الفلاحي							
1	**إنجاز دراسة تقييمية للتشغيل في مجال الفلاحة واستشراف القطاعات المحدثة للتشغيل** بغاية ضبط خطة محكمة الجوانب في مجال خلق المزيد من فرص التشغيل	x	x				وزارة الفلاحة وزارة التكوين المهني،وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري	
2	**تأهيل التكوين المهني الفلاحي في إطار شراكة مع المنظمات المهنية** وذلك عبر إدخال نمط التكوين بالتداول بغرض تكوين يد عاملة مختصة و متحمسة للعمل في القطاع.	x	x	x			وزارة التكوين المهني والتشغيل، وزارة الفلاحة، الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري	

3	**مراجعة منظومة البحث العلمي الفلاحي** بما يساعد على القيام ببحوث ميدانية وتطبيقية للرفع من القدرة التنافسية للمستغلات الفلاحية						وزارة الفلاحة، الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، وزارة التكوين المهني والتشغيل، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	شرط استشارة وموافقة وزارة الفلاحة
4	**إعادة هيكلة التكوين والإرشاد والبحث العلمي الفلاحي** بما يضمن اللامركزية ومشاركة فعلية للهياكل المهنية في بلورة الحاجيات والتنفيذ والمتابعة والتقييم	x	x	x			وزارة الفلاحة،لاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري	انطلاق الدراسة سنة 2013
5	**مراجعة مجلة التشجيع على الاستثمار الفلاحي والصيد البحري باتجاه ربط الامتيازات الممنوحة بالتكوين وإحداث مواطن الشغل**	x	x	x			وزارة الفلاحة،لاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري جميع الهياكل ذات العلاقة	بداية من 2013 الإعلان عن الخطوط المرجعية قبل نهاية 2013
6	**تدعيم الناشطين في القطاع الفلاحي على الإنضواء صلب هياكل مهنية فلاحية على غرار الشركات التعاونية**						وزارة الفلاحة، الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري	

7	**تدعيم المستثمرين الشبان بالإحاطة والمرافقة (قبل وخلال وبعد احداث المشروع) والتمويل في المجال الفلاحي والصيد البحري.**								شرط توفر الموارد المالية والبشرية
	قطاع الصيد البحري والتربية المائية								
1	وضع استراتيجية وطنية للمحافظة على ديمومة استغلال الثروات السمكية	x	x	x	x	x	وزارة الفلاحة ووزارة البيئة الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ووكالة الارشاد والتكوين الفلاحي والوكالة الوطنية للمحافظة على البيئة		إصدار النصوص القانونية في الغرض ارتفاع منتوج الأسماك
2	تحسين البنية الأساسية بجميع المناطق والارتقاء بالخدمات المينائية	x	x	x	x	x	وزارة التجهيز والاسكان ووزارة الفلاحة و الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ووكالة الارشاد والتكوين الفلاحي والوكالة الوطنية للمحافظة على البيئة		

3	المتابعة البيئية لمشاريع تربية الأسماك بالأقفاص العائمة	x	x	x	x	x	وزارة التجهيز والاسكان ووزارة الفلاحة	
4	مراجعة منظومة التكوين المستمر الخاص بالربابنة والميكانيكيين لتطوير كفاءاتهم المهنية بما يستجيب للاتفاقات الدولية في مجال السلامة	x	x	x	x	x	وزارة التكوين المهني والتشغيل والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ووكالة الارشاد والتكوين الفلاحي والوكالة الوطنية للمحافظة على البيئة	
	القطاع الصناعي							
1	تطوير أداء الأنشطة الصناعية ذات القدرة التشغيلية العالية							
2	دعم الشراكة الدولية عبر جملة من الإمتيازات بالنسبة للشركات ذات التخصص الدقيق							
3	السيطرة على مسار الانتاج							

4	تشجيع الانتقال من اقتصاد المناولة إلى اقتصاد يتحكم في سلسلة الانتاج								
5	تطوير مستوى تعقيد بعض الأنشطة الصناعية.								
	2. القطاع السياحي								
1	استغلال الإمكانيات السياحية للمناطق الداخلية .					x		وزارة السياحة ،وزارة الثقافة، وزارة البيئة،	
2	دراسة تشخيصية لمنظومة التكوين وواقع وآفاق التشغيل في المجال السياحي	x	x	x	x	x	x	وزارة السياحة ، وزارة التكوين المهني ، المنظمات المهنية،	

الهدف الفرعي 10: إطلاق الطاقات التشغيلية للقطاعات الجديدة الواعدة

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
	3. قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال							
1	إطلاق مشاريع وطنية تعبوية بالشراكة مع القطاع الخاص من أجل رقمنة المعطيات الوطنية(GOV.E-SANT.E-TOUR -Eالصحة ، السياحة ، الخدمات ، رقمنة المعطيات الوطنية ...) .	x	x	x	x	x	جميع الوزارات كل فيما يخصه بالتنسيق مع وزارة تكنولوجيات الاتصال وزارة التكوين المهني والتشغيل ورئاسة الحكومة	
2	تأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في هذا القطاع وتشريكهم في المشاريع التعبوية	x	x	x	x	x	وزارة تكنولوجيات الاتصال، وزارة التكوين المهني والتشغيل، والمنظمات المهنية	تطور عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة المصادقة
3	إطلاق مشروع وطني في مجال الاتصال لتطوير التدفق العالي جدا	x					وزارة تكنولوجيات الاتصال	عدد كيلومترات fo

4	إطلاق جملة من المشاريع النموذجيةالمتصلة بالمهن جديدة (مركز إيواء وطني لحفظ المعطيات الوطنية...)		x	x	x		وزارة تكنولوجيات الاتصال المنظمات المهنية	عدد المشاريع المحدثة + عدد مواطن الشغل
5	الشروع خلال سنة 2013 في إنجاز مشروع تونس الرقمية.	x	x	x	x	x	جميع الوزارات و رئاسة الحكومة	عدد مواطن الشغل / السنة
	قطاع اللوجستيك							
1	**دعم اللوجستيك كقطاع واعد ومشغل :** الرفع من النجاعة التشغيلية لقطاع اللوجستيك .							
	إعطاء دفع جديد لتنمية الخدمات والعمل عن بعد							
1	تطوير الإطار التشريعي العام للأنشطة المتعلقة بالخدمات والعمل عن بعد بهدف تقوية قدرتها على استقطاب اليد العاملة							
2	ربط النشاط في قطاع الخدمات عن بعد بتكوين موجه وفعال (اللغات)							

	الاقتصاد الأخضر							
1	وضع الإطار القانوني للاقتصاد الأخضر	x					وزارة البيئة، مختلف الوزارات، المجتمع المدني	دخول القانون حيز التنفيذ وتنظيم مجال الاقتصاد الأخضر
2	إيجاد فرص عمل جديدة بناء على الأنشطة الخضراء واستغلال مكامن التشغيل ضمن مفهوم التنمية المستدامة.			x	x	x	وزارة البيئة، مختلف الوزارات، المجتمع المدني	
3	إرساء إطار للرصد والتقييم عند إطلاق المشاريع الخضراء بهدف المحافظة على ديمومة المشاريع			x	x	x	وزارة البيئة، مختلف الوزارات، المجتمع المدني	
4	ربط تشغيلية الاقتصاد الأخضر بمنظومة تكوين منسجمة مع طبيعته الخاصة.			x	x	x	وزارة البيئة ، وزارة التكوين المهني والتشغيل ، وزارة الفلاحة، وزارة التعليم العالي	ملامح منظومة التكوين خلال سنة 2014
5	التشجيع من خلال التمويل والتحفيز على بعث المشاريع في هذا المجال (إمتيازات ،آليات ،برامج ، مرافقة...)			x	x	x	مصادر التمويل (الوطنية والأجنبية)	

6	دراسة وطنية حول المسؤولية المجتمعية للمنظمات		x				وزارة البيئة ومختلف الهياكل المعنية	
7	إحداث آليات وبرامج للتشجيع على العمل في إطار الإقتصاد الأخضر		x	x			الوزارات كل فيما يخصه	

	استغلال مكامن التشغيل صلب الاقتصاد الاجتماعي و التضامني							
1	تدعيم الأطر القانونية والتتشريعية والتنظيمية							
2	توسيع مجالات قطاع الاقتصاد التضامني			x			وزارة التنمية الجهوية ، الشؤون الاجتماعية، التكوين المهني والتشغيل ،المجتمع المدني...	
3	دراسة إمكانية وضع إطار ترتيبي يساعد على إحداث برنامج لتمويل الجمعيات بهدف تشجيعها على بعث مشاريع لتنمية مواردها الذاتية قصد توظيفها في انشطتها لفائدة منظوريها				x		وزارة الشؤون الاجتماعية ،وزارة التنمية ، المعهد الوطني للإحصاء، وزارة التكوين المهني والتشغيل، المجتمع المدني	ديمومة الجمعية والرفع من آداء نشاطها وإعتمادها على مواردها الذاتية ، ضمان مشاركتها في التنمية

4	ابرام الإتفاقية المشتركة لأعوان جمعيات رعاية الأشخاص المعوقين بين المنظمات النقابية للجمعيات والاتحاد العام التونسي للشغل والنقابة العامة لوزارة الشؤون الاجتماعية.	x					وزارة الشؤون الاجتماعية، (بوصفها ممولة لخلاص الجور) المجتمع المدني	الرفع من جودة الخدمات والمحافظة على مراكز العمل بالجمعية
5	إدراج مهن الجوار ضمن أنشطة التعاونيات			x	x	x	الدولة، مكونات المجتمع المدني	الارتقاء إلى جودة الخدمات وإحداث مواطن شغل
6	تشجيع وتأهيل المؤسسات والجمعيات الناشطة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني							

الهدف الاستراتيجي الثالث

تعزيز قدرات القطاع الخاص

على خلق مواطن شغل

الهدف الفرعي 11: التوسع في تنافسية الصادرات

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	التموقع في أسواق جديدة بالإضافة إلى فضاء الإتحاد الأوروبي	x	x	x	x	x	وزارات التجارة والصناعات التقليدية ،الصناعة ،الخارجية، التكوين المهني والتشغيل المالية،تكنولوجيا الإتصال والمعلومات،المنظمات المهنية ،مركز تنمية الصادرات	حجم الصادرات بالأسواق الجديدة
2	تنويع هيكلة الصادرات الوطنية	x	x	x	x	x	وزارات التجارة والصناعات التقليدية ،الصناعة ،الخارجية ،التكوين المهني والتشغيل ،المالية،تكنولوجيا الإتصال والمعلومات،المنظمات المهنية ،مركز تنمية الصادرات	حجم العملة الصعبة ،التوزيع القطاعي للصادرات ،

الهدف الفرعي 12: تصويب إسناد القروض نحو المؤسسات الصغرى والمتوسطة وملائمتها مع متطلبات إحداث المشاريع المحدثة لفرص العمل

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	إحداث هيكل موحد للمرافقة وتمثيليات جهوية	x					وزارات ،المالية ،التجارة والصناعات التقليدية ،الإستثمار والتعاون الدولي ،الصناعة ،التكوين المهني والتشغيل التنمية الجهوية ،الفلاحة	هيكل موحد وممثل جهويا
2	تكريس مبدأ وحدة التمويل	x					وزارات الإستثمار والتعاون الدولي ،الصناعة ،التكوين المهني والتشغيل التنمية الجهوية ،الفلاحة ،المالية ،البنك المركزي	صدور الإجراء الترتيبي المناسب
3	منتج بنكي متخصص	x					البنك التونسي للتضامن ،بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وزارات الإستثمار والتعاون الدولي ،الصناعة ،التكوين المهني والتشغيل التنمية الجهوية ،الفلاحة ،المالية ،البنك المركزي	تنوع منتج بنكي

الهدف الفرعي 13: تسهيل نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى التمويل الملائم								
1	تبسيط إجراءات الحصول على الامتيازات وربطها أساسا بمواطن الشغل المحدثة والأخذ بعين الإعتبار الهيكل الموحد	x					بنك تمويل المؤسسات الصغرى والبنك التونسي للتضامن ،وزارات الإستثمار والتعاون الدولي التجارة والصناعات التقليدية ،الصناعة ،التكوين المهني والتشغيل التنمية الجهوية ،الفلاحة ،المالية ،البنك المركزي	مجلة الإستثمار ،الهيكل الموحد ،عدد مواطن الشغل المحدثة
2	تفعيل آليات الضمان للتكفل بالمخاطر	x					الصناعة ،البنك المركزي، التنمية الجهوية ،الفلاحة ،المالية،الشركة التونسية للضمان	حجم مبالغ التعويض مقارنة بحجم القروض المضمونة
الهدف الفرعي 14: تطوير التجديد والابتكار داخل المؤسسات الصغرى والمتوسطة								
1	تخصيص البنوك التجارية جزء من القروض المسندة إلى المؤسسات العاملة في نطاق التجديد والإبتكار.	x	x	x			الجمعية المهنية للبنوك ،المالية ،البنك المركزي،الصناديق العمومية	نسبة القروض المسندة لهذا النوع من الأنشطة
2	منتج بنكي يحث على الإبتكار	x	x	x			الجمعية المهنية للبنوك ،المالية ،البنك المركزي،الصناديق العمومية	نسبة القروض المسندة لهذا النوع من الأنشطة

3	إرساء نظام تفاضلي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة حسب القدرة التشغيلية	x					الجمعية المهنية للبنوك، المالية، البنك المركزي، الصناديق العمومية	إقرار النظام التفاضلي الأنسب

الهدف الفرعي 15: إيلاء أهمية خاصة لعمليات المرافقة والاحاطة بالباعثين								
1	تفعيل صكّ خدمات	x					وزارات الصناعة، التكوين المهني والتشغيل، المالية، وكالة النهوض بالصناعة	حجم الصكوك المسندة
الهدف الفرعي 16: تطوير آليات بعث المشاريع								
2	تطوير آلية إسناد عطلة بعث مؤسّسة	x					كافة الوزارات	حجم المشاريع المحدثة في نطاق عطلة بعث المؤسسة
3	تفعيل برنامج إفراق المؤسسات	x					كافة الوزارات، شركة الإحاطة والتصرف في صناديق الإفراق	حجم المشاريع المحدثة في نطاق الإفراق

الهدف الفرعي 17: استقطاب العدد الأكبر من الكفاءات وحثهم على استبطان فكرة إحداث مؤسسة عبر وضع منظومة استثمار صغير

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	إطار مؤسساتي للتنسيق						وزارات التكوين المهني والتشغيل ،المالية، التنمية الجهوية، التجارة والصناعات التقليدية، الجامعة الوطنية للقروض الصغيرة، هيأة الرقابة على التمويل الصغير	إطار مؤسساتي فاعل
2	إيجاد آلية لإعادة هيكلة الجمعيات الناشطة الممولة من قبل البنك التونسي للتضامن وفق التشريع الجديد الخاص بالتمويل الصغير	x	x				وزارات التكوين المهني والتشغيل ،المالية ،التنمية الجهوية ،التجارة والصناعات التقليدية،الجامعة الوطنية للقروض الصغيرة ،هيئة الرقابة على التمويل الصغير	آلية محدثة
3	وضع خطة وطنية لتعديل آليات الاستثمار الأصغر لفائدة المناطق الداخلية وذات الأولوية والفئات الهشة والقطاعات الخصوصية	x	x				وزارة المرأة، الديوان الوطني للصناعات التقليدية، التكوين المهني والتشغيل، المالية،التنمية الجهوية، التجارة، الجامعة الوطنية للقروض الصغيرة ،هيئة الرقابة على التمويل الصغير	خطة وطنية

4	مراجعة صيغ ومقاييس التصرف في آلية قروض المال المتداول بما يساهم في إحداث مواطن الشغل والمحافظة على المخزون الوطني للصناعات التقليدية	x					البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وزارات المرأة،الديوان الوطني للصناعات التقليدية،التكوين المهني والتشغيل،المالية،التنمية الجهوية، التجارة، الجامعة الوطنية للقروض الصغيرة ، هيأة الرقابة على التمويل الصغير	مقاييس مضبوطة ومبسطة، عدد مواطن الشغل المحدثة

الهدف الفرعي 18: التدرّج في هيكلة القطاع غير المنظم استنادا لمزايا التنظيم على المستوى الإجتماعي والإقتصادي

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	إنشاء قاعدة بيانات	x	x				المعهد الوطني للإحصاء، وزارات الصناعة، التجارة، الشؤون الإجتماعية،التكوين المهني والتشغيل، المالية، الإتحاد العام التونسي للشغل، الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	قاعدة بيانات ديناميكية
2	منح تشجيعات جبائية واجتماعية محفّزة على التشغيل	x	x	x	x	x	المعهد الوطني للإحصاء ،وزارات الصناعة،التجارة، الشؤون الإجتماعية، التكوين المهني والتشغيل، المالية، الإتحاد العام التونسي للشغل، الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	حجم الأنشطة المنتفعة بالتشجيعات الجبائية والاجتماعية ،نوعية الإمتيازات الممنوحة

3	التشجيع على الرّيادة الاجتماعية في اتجاه التشغيل	x	x	x	x	x	المعهد الوطني للاحصاء ،وزارات الصناعة ،التجارة ،الشؤون الإجتماعية ،التكوين المهني والتشغيل ،المالية ،الإتحاد العام التونسي للشغل ،الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	عدد المنتفعين
4	إحداث غرفة قطاعية للقطاع غير المنظم صلب الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	x	x	x	x	x	المعهد الوطني للاحصاء ،وزارات الصناعة ،التجارة ،الشؤون الإجتماعية ،التكوين المهني والتشغيل ،المالية ،الإتحاد العام التونسي للشغل ،الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	عدد الجمعيات والهياكل المؤطرة للانشطة الغير منظمة
5	الاقحام الحقيقي للقطاع الغير منظم في مخططات برامج التنمية	x	x				المعهد الوطني للاحصاء ،وزارات الصناعة ،التجارة ،الشؤون الإجتماعية ،التكوين المهني والتشغيل ،المالية ،الإتحاد العام التونسي للشغل ،الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	عدد ونوعية الأنشطة المدرجة في مخططات التنمية الوطنية والجهوية

6	تطوير القرى الحرفية وتعميمها وتأطير الأسواق التقليدية والأسبوعية	x	x	x	x		المعهد الوطني للاحصاء ،وزارات الصناعة ،التجارة ،الشؤون الإجتماعية ،التكوين المهني والتشغيل ،المالية ،الإتحاد العام التونسي للشغل ،الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	نسبة تطور نوعية القرى ،مستوى تنظيم الأسواق
7	الدعم والإستفادة من منظومة إقراض متناهية الصّغر	x	x	x	x	x	المعهد الوطني للاحصاء ،وزارات الصناعة ،التجارة ،الشؤون الإجتماعية ،التكوين المهني والتشغيل ،المالية ،الإتحاد العام التونسي للشغل ،الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	حجم القروض المسندة في هذا المجال ،نسبة القروض المسندة للمؤسسات المتناهية الصغر
8	توفير التأمين الاجتماعي للعاملين في القطاع غير المنظم	x	x	x			المعهد الوطني للاحصاء ،وزارات الصناعة ،التجارة ،الشؤون الإجتماعية ،التكوين المهني والتشغيل ،المالية ،الإتحاد العام التونسي للشغل ،الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	حجم المؤمنين الجدد

9	وضع برامج تكوينية مؤهّلة للعاملين	x	x	x	x	x	المعهد الوطني للإحصاء ،وزارات الصناعة، التجارة، الشؤون الإجتماعية، التكوين المهني والتشغيل، المالية ،الإتحاد العام التونسي للشغل، الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	حجم المتكونين ،نوعية التكوين
10	دعم الرقابة على الأنشطة غير المنظمة	x	x	x	x		الديوانة، وزارات المالية، التجارة ،الداخلية	حجم تطور وتوسع حجم ونوعية عمليات الرقابة

الهدف الفرعي 19: دعم المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة المواطنة Entreprise citoyenne

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	الدعوة لإبرام ميثاق وطني للمؤسسة المواطنة بالشراكة مع الشركاء الاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني.	x					الوزارة الأولى ،الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وكنفديرالية المؤسسة المواطنة، وزارة التكوين المهني والتشغيل، التنمية الجهوية، المالية، الداخلية	إبرام الميثاق الوطني وافلتزام به
2	إحداث علامة "المؤسسة المواطنة" تمنح للمؤسسات التي يرتفع عدد المشتغلين بها بنسبة 10 % مقارنة بالسنة الفارطة، وتنتفع المؤسسات التي تحصل على علامة "المؤسسة المواطنة"بأولية في الصفقات العمومية.	x					الوزارة الأولى ،الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ،وكنفديرالية المؤسسة المواطنة ،وزارة التكوين المهني والتشغيل ،التنمية الجهوية ،المالية ،الداخلية	حجم المؤسسات ذات علامة المؤسسة المواطنة

3	إحداث علامة "مؤسسة مدرّبة" وتمنح سنويا للمؤسسات التي توجد بها منظومة تتكفل بتكوين متربصين بالتداول أو عبر التكوين الأساسي وتنتفع المؤسسات التي تحصل على علامة "مؤسسة مدرّبة" بأولية في الصفقات العمومية.	x					الوزارة الأولى ،الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ،وكنفديرالية المؤسسة المواطنة ،وزارة التكوين المهني والتشغيل ،التنمية الجهوية ،المالية ،الداخلية	حجم المؤسسات ذات علامة المؤسسة المدربة
4	إحداث علامة "مؤسسة ذات حوكمة رشيدة" وتمنح سنويا للمؤسسات التي تقوم بإرساء منظومة تعزز الحوكمة الرشيدة بالمؤسسة.	x					الوزارة الأولى ،الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ،وكنفديرالية المؤسسة المواطنة ،وزارة التكوين المهني والتشغيل ،التنمية الجهوية ،المالية ،الداخلية	حجم المؤسسات ذات علامة المؤسسة ذات الحوكمة الرشيدة

الهدف الفرعي 20: دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وخاصة في الجهات

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	التعجيل بوضع إطار قانوني جامع	x					رئاسة الحكومة ،وزارة المالية ،وزارة التكوين المهني والتشغيل ،والوزارات ذات العلاقة	صدور القانون والنصوص الترتيبية المنظمة
2	بعث وحدات للتصرف في مشاريع الشراكة	x					كافة الوزارات	تركيز وحدة للتصرف في المشاريع بمختلف الوزارات وتكوين الإطار العمل بها
3	انتقاء المشاريع باعتماد معادلة تجمع بين المردودية والبعد التشغيلي	x	x				وزارة التكوين المهني والتشغيل، رئاسة الحكومة ،وزارة المالية ،والوزارات ذات العلاقة	صدور القانون والنصوص الترتيبية المنظمة

4	تفعيل دور هيئة الخبراء في مجال الاقتصاد الرقمي	x					وزارة تكنولوجيا الإتصال والمعلومات	الإنطلاق في العمل الفعلي
5	تنقيح الفصل 25 من الأمر عدد 1290 لسنة 2007، لتقتصر تركيبة لجنة القيادة على الوزارات المعنية بصفة مباشرة بالمشروع تضم وجوبا وزارة التكوين المهني والتشغيل لتكريس هدف التشغيل.	x					وزارة تكنولوجيا الإتصال والمعلومات	إصدار نص التنقيح
6	تطوير قدرات المتدخلين العموميين والخواص في مجال الشراكة ،وتبادل الخبرات Benchmarking.	x	x	x	x	x	الوزارات المعنية والقطاع الخاص	عدد عمليات التكوين . عدد المتكونين سنويا
7	تحويل دور الخبرة ومكاتب الدراسات الحالية إلى هياكل مقتدرة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن طريق تكوين خبراءها	x					وزارة التكوين المهني والتشغيل ،رئاسة الحكومة	قدرة مكاتب الدراسات على تلبية حاجيات المتدخلين العموميين في إطار طلبات العروض المجراة

الهدف الاستراتيجي الرابع

إطلاق قوى التشغيل

والتنمية المعطلة

الهدف الفرعي 21: مساعدة الجهة على التأثير في السياسات التشغيلية للدولة

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة في عملية صناعة القرار التنموي على المستوى الجهوي والمحلي .	إنطلاقا من الثلاثية 2					المنظمات المهنية والجمعيات والحكومة والمجلس التشريعي	عدد المجالس المحلية والجهوية المنتخبة المحدثة
2	إقرار استقلالية حقيقية للجهة عبر تكريس اللا مركزية في إطار منظومة الحوكمة الرشيدة،	إنطلاقا من الثلاثية 2					المنظمات المهنية والجمعيات والحكومة والمجلس التشريعي	قدرة الجهات على إعداد خطط تنموية / الصلاحيات التي تم تفويضها و الإعتمادات التي تم تحويلها للجهات
3	ضمان مشاركة المنظمات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني الممثلة ذات الصلة بالتشغيل والتنمية على مستوى جهوي و وطني في انجاز التشخيص وصياغة التصورات والسياسات البديلة	إنطلاقا من الثلاثية الأولى					المنظمات المهنية والجمعيات والحكومة والمجلس التشريعي	عدد المجالس المحلية والجهوية المنتخبة المحدثة

4	دعم الجهة بالكفاءات المختصة وبالموارد البشرية والمادية اللازمة لجعلها قادرة على إعداد الخطط والخارطات التنموية الكفيلة بالنهوض بالتشغيل.	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني والتشغيل، وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، ابقية الوزارات والشركاء الإجتماعيين والمجتمع المدني	

الهدف الفرعي 22: إحداث أقاليم تنموية كبرى

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	إعداد الدراسات اللازمة لإنجاز مخطط تنمية جهوي قادر على تركيز فضاءات لوجستية متعددة الوظائف	إنطلاقا من السداسية 2					الحكومة والجهات	عدد الدراسات المنجزة ومدى مساهمتها في النهوض بالتنمية والتشغيل بالجهة
2	تركيز منظومة معلوماتية تضم مختلف المعطيات والمؤشرات ذات العلاقة بالتنمية الجهوية وتسهيل النفاذ إليها	إنطلاقا من السداسية 2					الجهات والهياكل المعنية	إنجاز المنظومة المعلوماتية ومدى سهولة النفاذ إليها
3	فك العزلة الجهوية عبر ربط الجهات ببعضها (شبكة المواصلات والاتصالات) لإرساء منظومة إنتاج متكاملة تناغما مع تجربة أحواض التشغيل		x				الجهات والحكومة وزارات التجهيز وتكنولوجيات الإتصال والتنمية والتكوين المهني والتشغيل	نسبة الربط بشبكات المواصلات والإتصالات

4	إعادة النظر في الوضع التنموي للمناطق الحدودية وربطها بالمحيط المغاربي عبر مناطق حرة لتنشيط التجارة وتنقل الأشخاص في إطار سياسة جوار متكاملة ومقننة.							

الهدف الفرعي 23: إرساء تنمية جهوية دافعة للتشغيل والتشغيلية

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	إعادة النظر في دور الدولة على المستوى الجهوي وتنشيطه في تدعيم البنية التحتية والمؤسسية لهذه الجهات و إنجاز الاستثمارات وبعث وحدات إنتاج حيث يتردد أو يعجز القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي خصوصا في الأنشطة ذات القدرة التشغيلية المرتفعة والقيمة المضافة العالية على غرار القطاعات التكنولوجية والمجدّدة . *إضافة إلى إقرار برنامج لإعادة تنشيط وإستغلال وحدات الانتاج التي تعطلت أو أغلقت بتلك الجهات*	إنطلاقا من الثلاثية 1					وزارة تكنولوجيات الإتصال ووزارة الصناعة و الإستثمار والتعاون الدولي والمجلس التشريعي	عدد المشاريع الخاصة المنجزة من قبل الدولة و عدد وحدات الإنتاج التي تم إعادة تنشيطها
2	بعث منظومة إقتصاد تضامني وطني بين الجهات لمساعدة الجهات الفقيرة من خلال تمتيعها بتخفيضات في الضرائب و بميزانية إضافية		x				الجهات و الوزارات المعنية على غرار وزارة المالية ووزارة التنمية ...	قيمة الإعتمادات الإضافية المحالة لهذه الجهات

3	الاستغلال الأمثل لكل الموارد والطاقات الموجودة بمختلف الجهات بهدف التحكم في الإنتاجية الجهوية والرفع منها		x				وزارة التنمية و وزارة الصناعة و وزارة التكوين المهني والتشغيل	نسبة إستغلال الموارد والطاقات ومدى مساهمة الجهة في الإنتاج الوطني و عدد المشاريع المحدثة بكل جهة ذات العلاقة بالموارد الذاتية للجهة
4	إعادة النظر في نظام التحفيز على الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي على المستوى الجهوي وذلك بعد تقييم أداء النظام الحالي	x					وزارة الصناعة ووزارة الإستثمار والتعاون الدولي و مختلف الوزارات ذات العلاقة و المجلس التشريعي	عدد المشاريع المحدثة في القطاع الخاص من قبل رأس المال الوطني والأجنبي في هذه الجهات
5	إعادة النظر في منظومة القروض الصغرى وذلك بتشخيص واقعها وتحديد الآفاق بصفة معمقة بهدف توجيهها نحو المشاريع ذات القيمة المضافة الفعلية	إنطلاقا من الثلاثية 1					وزارة المالية ووزارة التنمية ووزارة التكوين المهني والتشغيل والمجلس التشريعي	عدد المشاريع الصغرى ذات القيمة المضافة الفعلية المحدثة

6	تعزيز البنية الأساسية للطرقات السيارة وشبكة الاتصالات والمناطق الصناعية والمرافق العامة في الجهات الداخلية باعتبارها من العوامل التي تشجع المستثمر على تركيز مشاريعه، الى جانب توسيع المناطق الصناعية الحرفية والمهنية والصناعية وذلك بعد تشخيص الوضع الحالي للمناطق الصناعية الموجودة.	انطلاقا من الثلاثية 1					وزارة التجهيز ووزارة تكنولوجيات الإتصال ووزارة التنمية و وزارة الصناعة ووزارة المالية	مؤشر كثافة الطرقات المعبدة و مؤشر كثافة المناطق الصناعية
7	إعداد خطط تنموية جهوية ومحلية على المدى المتوسط والبعيد بطريقة تشاركية تمكن الجهات والمناطق من تركيز اقتصاديات متنوعة، متوازنة، متكاملة، وذلك في إطار اختيارات وطنية واضحة تساهم فيها كل الأطراف وخاصة الجهوية منها			x			الجهات ومختلف الوزارات	عدد الخطط المحلية والجهوية المنجزة
8	وضع خارطة تنموية لكل جهة مع تحديد اختصاصات المنظومة الإنتاجية المحلية على غرار تدعيم الطاقات المتجددة كإحدى الخيارات التي تخلق مواطن الشغل		x				الجهات ومختلف الوزارات	عدد الخارطات التنموية المحدثة

الهدف الفرعي 24: إطلاق الطاقات النسائية في العمل

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	وضع خطة عمل للنهوض بتشغيل المرأة على مختلف المستويات	x					الوزارت المعنية وخاصة وزارة المرأة ووزارة التكوين المهني والتشغيل	نسبة إدماج المرأة في سوق الشغل
2	**تشجيع بعث المؤسسات**							
2.1	إقرار حوافز لتشجيع حاملات الشهادات العليا على إحداث المؤسسات التضامنية وكذلك تعاونيات الخدمات		x				وزارة المالية ووزارة المرأة ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التنمية	عدد المؤسسات والتعاونيات المحدثة
2.2	مراجعة شروط إسناد القروض الصغرى بحذف شرط الضامن ذو راتب شهري.		x				مجلس التشريعي ووزارة المالية	عدد المشاريع المحدثة

2.3	تشجيع الاستثمار في قطاعات الصناعات التحويلية ذات التقنيات الحديثة والتكنولوجيات الرفيعة التي تمكن من تحويل المواد الفلاحية وغيرها من الموارد الأولية حسب خصوصيات كل جهة.	الثلاثية 2					الوزارت المعنية	عدد المشاريع المحدثة في هذه القطاعات
2.4	إيجاد آليات لتمكين النساء من العمل عن بعد في الاختصاصات المنسجمة مع الأنشطة القابلة للإفراق أو المناولة الفكرية على غرار المحاسبة عن بعد.		x				المجلس التشريعي والحكومة	عدد المشاريع المحدثة في قطاع العمل عن بعد
2.5	تدعيم التكوين وتنويع الإختصاصات الواعدة في مجال الحرف التقليدية .		x				وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التنمية ووزارة المرأة ووزارة التجارة والصناعات التقليدية	عدد الإختصاصات المحدثة في قطاع الصناعات التقليدية وعدد الخريجات ونسبة إدماجهن في سوق الشغل

3	**إزالة المعوقات التي تواجهها المرأة لإدماجها في سوق الشغل**							
4	تفعيل القوانين المتعلقة بردع اللامساواة في الأجور بين النساء والرجال في جميع القطاعات الاقتصادية. (الفصل 5 مكرر والفصل 234 من مجلة الشغل) .		x				المجلس التشريعي والحكومة	عدد الحالات المسجلة على مستوى التجاوزات
5	مراجعة قوانين حماية الأمومة بما يضمن تمتع الأم بعطلة ولادة طبقا للمعايير المحددة دوليا. وبما يمكن من وضع برامج إستراتجية تخطط لتعويضات العاملات والإطارات النسائية في مراحل عطل الولادة .		x				المجلس التشريعي والحكومة	عدد المنتفعات
6	توفير وتقريب خدمات احتضان الطفولة بما ييسر دخول المرأة لسوق الشغل.		x					عدد إحداثات وحدات الخدمات
7	تفعيل آليات حماية العلاقات الشغلية ومراقبتها كتفقديات الشغل.	x					المجلس التشريعي والحكومة	لاشيء

8	تحسين مستوى نفاذ النساء للمعلومات حول سوق الشغل (فرص التكوين والتشغيل ، الاختصاصات الواعدة ، الحوافز ...).	x					وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة تكنولوجيات الإتصال ومختلف الوزارات المعنية	نسبة النفاذ لهذه المعلومات
9	حث الإناث في المراحل التعليمية على التوجيه نحو الاختصاصات المفضية للإدماج في القطاعات ذات الكثافة التشغيلية العالية عبر إرساء خطة إعلام واتصال للغرض.	x					وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي ووزارة تكنولوجيات الإتصال	عدد خريجات هذه الإختصاصات ونسبة إدماجهن في سوق الشغل
10	تعديل قانون الشغل وقانون الضمان الاجتماعي حول العمل الجزئي وكذلك العمل الموسمي في إتجاه ضمان الحماية الإجتماعية للمراة.		x				المجلس التشريعي والحكومة	
11	اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في جمع وتحليل المعطيات المتعلقة بالشغل والتشغيل ضمن نشاط المرصد الوطني للتشغيل والمهارات وذلك لرصد تطور مشاركة المرأة في سوق الشغل واقتراح الحلول المناسبة.	x					وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة المرأة ووزارة التنمية	الدراسات والتقارير المعدة في الغرض

الهدف الاستراتيجي الخامس

موارد بشرية ماهرة

الهدف الفرعي 25: ربط التعليم والتكوين باحتياجات قطاع الإنتاج

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	**خارطة وطنية لمنظومة إعداد الموارد البشرية**							
1.1	إعداد خارطة وطنية لمنظومة إعداد الموارد البشرية بالارتكاز على هرم للكفاءات مرتبط بحاجات الاقتصاد.	x	x	x	x	x	وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية والمهنيين	تلبية حاجات الاقتصاد من الكفاءات
1.2	إعداد مدونات المهن ومراجع الكفاءات (référentiels de compétences) وتحيينها دوريا، بالتنسيق بين مختلف المتدخلين في تنمية الموارد البشرية *"ملاحظة : جل الاجراءات الأخرى المقترحة ضمن المحور المتعلق بتنمية الموارد البشرية مشروطة بتنفيذ هذا الاجراء"*	x	x				وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المشرفة على القطاع المعني والمهنيين	نسبة تغطية الاختصاصات التكوينية من مراجع الكفاءات *(تغطية 30% من الاختصاصات خلال سنة 2013 وتعميم المراجع على كافة الاختصاصات سنة 2014)*

1.3	إعداد مخطط عملي في مجال النهوض بالموارد البشرية في القطاعات التي تشهد عزوفا عن التكوين رغم قدراتها التشغيلية	x	x	x			وزارة التكوين المهني والتشغيل والوزارة المشرفة على القطاع المعني والمهنيين	- تطور نسبة التسجيل في الاختصاصات التكوينية التي تشهد عزوفا - تطور عدد المتحصلين على شهادات في الاختصاصات التي تشهد عزوفا - تقلص عدد عروض الشغل الغير ملباة
1.4	مواصلة تأهيل المؤسسات التكوينية (المادي واللامادي) بما يضمن تطابق مخرجاتها مع مراجع الكفاءات(référentiels de compétences) وحاجيات سوق الشغل	x	x	x	x	x	وزارة التكوين المهني والتشغيل والوزارات التقنية المعنية والمنظمات المهنية	تأهيل المؤسسات التكوينية (بحساب 20% كل سنة من مجموع المؤسسات) *مع إعطاء الأولوية للمؤسسات التي تؤمّن اختصاصات تشهد عزوفا على التكوين*
1.5	إسناد علامات تميز (labels) للمؤسسات التكوينية التي تتميز مخرجاتها بمهارات متطابقة مع مراجع الكفاءات	x	x	x	x	x	وزارة التكوين المهني والتشغيل والوزارات التقنية المعنية والشركاء الاجتماعيين	ضبط الخطوط المرجعية للحصول على علامة تميز قبل موفى سنة 2013 عدد المؤسسات المتحصلة على علامة تميز *علما أن هذا الاجراء ليس له انعكاسات مباشرة على بقية الاجراءات*

2	**منظومة إعلام وتوجيه فعّالة**							
2.1	وضع الإطار التنظيمي والتشريعي لإرساء منظومة وطنية للإعلام والتوجيه	x					وزارة التربية ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التعليم العالي	إصدار الاطار القانوني قبل موفى سنة 2013
2.2	تركيز منظومة معلومات (système d'information) حول مختلف الاختصاصات التعليمية والتكوينية وآفاق تشغيليتها		x	x			وزارة التربية ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التعليم العالي ووزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال	تركيز منظومة معلومات خاصة بكل من وزارات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني قبل موفى 2014 جمع منظومات الوزارات المعنية صلب منظومة مندمجة سنة 2015
2.3	إرساء منظومة موحدة ومتكاملة للإعلام والتوجيه تجمع مختلف المتدخلين في إعداد وتنمية الموارد البشرية (مادية ولا مادية)	x	x	x	x	x	وزارة التربية ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التعليم العالي	

2.4	وضع آليات وبرامج عملية لتثمين المهن وتفعيل الدور الإعلامي والتحسيسي لتغيير عقلية العائلة التونسية ونظرتها للتكوين المهني بهدف الانخراط والإقبال على منظومة التكوين		x	x	x	x	وزارة التكوين المهني والتشغيل والوزارات التقنية المعنية والشركاء الاجتماعيين والمهنيين	تطور نسبة الاقبال على منظومة التكوين المهني خاصة في القطاعات التي تشهد عزوفا (القطاعات الحرفية، البناء وتوابعه...)
2.5	تدعيم الإعلام والتوجيه في المراحل الأولى من التعليم الأساسي قصد النهوض بالتعليم التقني وضمان التدفق النوعي والكمي نحو منظومة التكوين المهني		x	x	x	x	وزارة التربية ووزارة التكوين المهني والتشغيل	تطور نسبة الموجهين نحو التعليم الأساسي التقني
3	**الشراكة حول تنمية الموارد البشرية هدفها التشغيل**							
3.1	وضع تصورات جديدة لشراكة بين المنظومة الوطنية لإعداد الموارد البشرية ومختلف الأطراف الفاعلة على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي تؤسس لعلاقات مبنية على تحمل المسؤوليات والإلزامية كاعتماد آلية عقود برامج قطاعية	x	x	x	x	x	وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التعليم العالي والمنظمات المهنية	عدد عقود البرامج القطاعية المبرمة
3.2	إحداث مرصد وطني للشراكة في مجال تنمية الموارد البشرية يكون بمثابة قاعدة للتفكير والتشاور حول مسارات ومقاربات الشراكة بين مختلف الأطراف ذات علاقة بمنظومة تنمية الموارد البشرية.		x	x	x	x	وزارة التربية ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة	وضع الاطار القانوني قبل موفى 2014

							التعليم العالي والوزارة الأولى والشركاء الاجتماعيين	
3.3	إحداث وحدات لدعم التكوين والعلاقة مع جهاز التكوين المهني داخل كل المنظمات المهنية على الصعيدين الوطني والجهوي،	x	x	x	x	x	وزارة التكوين المهني والتشغيل والمنظمات المهنية	*مشروع انطلق سنة 2012*
3.4	وضع الإطار القانوني والنصوص الترتيبية لتفعيل دور المهنة في المساهمة في نشاط المؤسسات التكوينية ومتابعتها وتفعيل دور مجالس المؤسسات بمراكز التكوين المهني.	x	x	x			وزارة التكوين المهني والتشغيل والمنظمات المهنية	صدور النصوص القانونية والترتيبية قبل موفى سنة 2013
3.5	تطوير وتجديد المناهج والمحتويات البيداغوجية باعتماد مقاربة ترتكز أساسا على تحديد الكفاءات لتلبية حاجيات المؤسسات في إطار عملية تشاركية بين جهازي التكوين المهني والتعليم العالي والمهنيين لضمان ملاءمة البرامج للحاجيات الحقيقية لقطاع الإنتاج .	x	x	x	x	x	وزارة التكوين المهني والتشغيل والوزارات التقنية المعنية والمهنيين	عدد البرامج البيداغوجية المصادق عليها من قبل المهنيين

4	**ربط منظومات التعليم والتكوين والتعليم العالي في ما بينها** إصدار النصوص القانونية والترتيبية لتفعيل الترابط والتكامل بين منظومات التعليم والتكوين والتعليم العالي وفتح المعابر في اختصاصات مطلوبة من سوق الشغل من جهة والاستجابة لحاجيات وتطلعات الأفراد للتعلم مدى الحياة والمساهمة في التنمية التجريبية (Développement expérimental& Recherche scientifique).	x					وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التعليم العالي	عدد خريجي منظومة التكوين المهني الملتحقين بالتعليم العالي *تفعيل الفصل 12 من القانون عدد 10 المتعلق بالتكوين المهني (احداث لجنة فنية للغرض خلال الثلاثي الأول لسنة2013)*
5	**تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية عبر التكوين المستمر**							
5.1	مراجعة منظومة تمويل التكوين المستمر بما يمكّن من تلافي النقائص المسجّلة سواء على مستوى الإجراءات والتراتيب المخوّلة للانتفاع بالتمويل أو على مستوى مقاييس الاحتساب المعتمدة وذلك بتشريك كل الأطراف المتدخلة.	x	x	x			وزارة التكوين المهني والتشغيل	إصدار النصوص القانونية والترتيبية خلال السداسي الأول من سنة 2014 - تطور عدد المؤسسات المنتفعة بالتمويل - آجال دراسة الملفات المقدمة للانتفاع بالتمويل

5.2	جمع كل مصادر تمويل التكوين المستمر الحالية في صندوق واحد، (أهمها المبالغ المتبقية من الأداء على التكوين المهني للمؤسسة و التي لم يقع استعمالها في تكوين عمالها و إعادة توزيعها على الفئات الجديدة و القطاعات الجديدة التي سوف يقع درس إدماجها في نظام التمويل)		x	x			وزارة التكوين المهني والتشغيل، الشركاء الاجتماعيين	إصدار النص القانوني المتعلق بإحداث الصندوق خلال السداسي الأول من سنة 2014
5.3	مراجعة منظومة الجودة في التكوين المستمر عبر تكثيف عمليات تقييم مردودية البرامج التكوينية الجماعية الممولة	x	x	x	x	x	وزارة التكوين المهني والتشغيل	مردودية البرامج التكوينية الجماعية الممولة من خلال : - تطور الانتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسة - عدد المنتفعين بترقية مهنية من بين الذين تابعوا تكوينا مستمرا - عدد مواطن الشغل المحدثة
6	**تكريس حق الشغالين في التكوين المستمر والترقية المهنية**							
6.1	إرساء آليات تضمن فتح الآفاق أمام الشغالين لتنمية كفاءاتهم الذاتية استجابة للحق الفردي في التكوين المستمر والترقية المهنية مع إدراج ضمانات للمؤسسة والشغالين.		x	x	x	x	وزارة التكوين المهني والتشغيل والشركاء الاجتماعيين	إصدار النص القانوني المتعلق بإحداث الآليات خلال السداسي الأول من سنة 2014

								عدد المنتفعين بالحق الفردي في التكوين المستمر
6.2	تركيز المنظومة الوطنية للإشهاد بالكفاءات والمهارات المكتسبة في إطار التكوين أو الحياة النشيطة (إقرار مكتسبات الخبرة) عبر تفعيل الفصل للقانون عدد 10 المتعلق بالتكوين المهني	x	x	x	x	x	وزارة التكوين المهني والتشغيل	إصدار النص القانوني قبل موفى سنة 2013
6.3	تعميم التجارب الناجحة والاستثمار في التكوين المستمر عن بعد كحافز للترقية المهنية (على غرار الديوان الوطني للبريد)		x	x	x	x	وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبقية الوزارات	حجم الاستثمارات في التكوين عن بعد عدد المنتفعين بالتكوين عن بعد
7	**دعم روح المبادرة ونشر ثقافة المؤسسة**							
7.1	إدراج وتعميق ثقافة المبادرة وبعث المشاريع ضمن المناهج التربوية والتكوينية منذ المراحل الأولى للتعليم والتكوين	x	x	x	x	x	وزارة التربية ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي	عدد المؤسسات التي قامت بإدراج ثقافة المبادرة وبعث المشاريع ضمن مناهجها

الهدف الفرعي 26: تيسير الانتقال من التعليم إلى العمل

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	توفير شروط و مستلزمات التكوين بالتداول بمنظومة التكوين المهني واعتماده تدريجيا في التعليم العالي	x	x	x	x	x	وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التعليم العالي والمنظمات المهنية	عدد المؤسسات التكوينية والتعليمية التي تعتمد نمط التكوين بالتداول نسبة التكوين بالتداول من جملة المتكونين
2	تضمين المهارات الحياتية العامة (SOFT SKILLS) في برامج التعليم والتكوين الأساسي والمستمر ودمجها بمراجع الكفاءات(référentiels de compétences).	x	x	x	x	x	وزارة التربية ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي	عدد المؤسسات التي قامت بإدراج المهارات الحياتية العامة ضمن برامجها

الهدف الاستراتيجي السادس

تحسين سير سوق الشغل

الهدف الفرعي 27: تطوير جودة الخدمات الموجهة لحرفاء مصالح التشغيل

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	**تبني تمشي الجودة بمكاتب التشغيل**							
1.1	تبني تمشي الجودة بكل مكاتب التشغيل والعمل المستقل و القطع مع البيرقراطية والإنتقال إلى مقاربة تقديم الخدمات مبنية على رضاء الحريف و توفير الوسائل الضرورية	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني والتشغيل والوزارات المعنية	عدد مكاتب التشغيل المتحصلة على علامة الجودة
1.2	اعتماد مصنفات و مدونة المهن و التصرف في الكفاءات و معاجم المهن التي تمكّن من تحسين الوساطة بسوق الشغل	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني والتشغيل والوزارات المعنية و الشركاء الاجتماعيين	عدد المهن و الكفاءات المصنفة
2	**تطوير الوظائف التقليدية لمكاتب التشغيل**							
2.1	دعمها بالإمكانيات البشرية والمادية والتكنولوجية بما يمكّنها من تجويد خدمات الإعلام والتوجيه المهني وتنمية المبادرة ومعالجة العرض والطلب	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني والتشغيل و وزارة المالية	نسبة تغطية طالبي الشغل (عدد طالبي الشغل لكل مستشار تشغيل

2.2	إحداث نظام المحاسبة التحليلية بالوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بهدف مزيد تحسين مردودية وجودة الخدمات المسدات	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني والتشغيل و وزارة المالية	معدل تكلفة ادماج طالب الشغل
2.3	إرساء الشراكة مع القطاع الخاص و الجمعيات لتحسين أداء سوق الشغل بدون مقابل و بصفة تطوعية	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني والتشغيل و الجمعيات	عدد الاتفاقيات المبرمة
2.4	مواصلة إحداث وتهيئة مكاتب التشغيل والعمل المستقل لمسايرة ما يشهده واقع التشغيل بالجهات و تغطية المعتمديات التي تبعد عن مكاتب التشغيل 15 كلم	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني والتشغيل و وزارة المالية	نسبة التغطية للمعتمديات

الهدف الفرعي 28: إرساء مبدأ اللامركزية

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	**إطار هيكلي يكرس اللامركزية**							
1.1	إحداث مجلس وطني للتشغيل ومجالس جهويّة للتشغيل تركيبتها رباعية موسّعة ووظائفها إستشاريّة حول سياسة التشغيل	*					كافة الوزارات و الجهات والجمعيات والشركاء الاجتماعين	مجلس وطني و مجالس جهوية محدثة
1.2	إحداث هيكل يهتم بالبحث والتطوير على مستوى وزارة التكوين المهني والتشغيل يعنى باستنباط واستكشاف وتطوير آليات ومناهج وأنظمة تنشيط سوق الشغل على كافة المستويات الوطنية والجهوية والمحلية والعالمية والقطاعية	*					وزارة التكوين المهني و التشغيل والوزارات المعنية	هيكل بحث و تطوير محدث بالوزارة
2	**تقريب الخدمات**							
	إحداث بنك مشاريع لكافة المعتمديات في ضوء خصوصيات كل منطقة (النسيج الإقتصادي، الموارد البشرية، الموارد الطبيعية،..)	*	*				وزارة التكوين المهني و التشغيل ووزارة التنمية الجهوية والهياكل الأخرى (API-APIA)	بنك مشاريع لكافة المعتمديات جاهز

الهدف الفرعي 29: اعادة هيكلة الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	تقريب خدمات مصالح التشغيل من الحرفاء بكل المعتمديات في انتظار إحداث مكاتب التشغيل	*	*				وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة المالية والجهات	نسبة تغطية المعتمديات
2	إحداث مصالح جهوية للتشغيل بهدف تمكين مكاتب التشغيل من التفرغ التام للقيام بالوظائف الأساسية المتعلقة بخدمة طالبي الشغل وأصحاب المؤسسات والمتمثلة في الإعلام والتوجيه المهني ومرافقة طالبي الشغل واستكشاف فرص العمل وتقييم إمكانيات واحتياجات الجهة في ما يتعلق ببعث المشاريع	*					وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة المالية والجهات	نسبة تغطية الولايات
3	إحداث "وكالات أحواض" للوكالة بداية من سنة 2013 لتحسين التكامل بين ولايات نفس الاقليم في مختلف المهام الموكولة لمصالح التشغيل وخاصة على مستوى تلبية عروض الشغل وتحسين التدخل الميداني	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة المالية وزراة التنمية الجهوية والجهات	نسبة تغطية الأقاليم
4	دمج مكاتب التشغيل والعمل المستقل ومكاتب تشغيل الإطارات نظرا لوجود عدة قواسم مشتركة في مجال نشاط وتدخلات هذين الصنفين من المكاتب وتحسين مردودية وترشيد الموارد البشرية والمادية وتطوير الأداء	*	*				وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة المالية والجهات	

5	تعميم فضاءات المبادرة على كافة الولايات	*	*	*			وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة المالية والجهات	عدد فضاءات المبادرة
6	إعادة هيكلة المصالح المركزية لجعلها قادرة على استشراف سوق الشغل على المستوى الوطني وتطوير آليات تدخل المصالح الميدانية وتحسين أدائها بما يتماشى مع انتظارات حرفائها	*					وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة المالية والجهات	تنظيم جديد للمصالح المركزية
7	تركيز الحوكمة وتكريس لامركزية القرار باعتماد اطار تعاقدي حسب النتائج بين الوكالة وسلطة الإشراف وبين المصالح المركزية والميدانية للوكالة	*	*				وزارة التكوين المهني والتشغيل	عقود أهداف مبرمة بين الوزارة والوكالة
8	إحداث لجنة قيادة استراتيجية على المستوى المركزي للوكالة من شأنها أن تمكن من ترشيد أخذ القرارات وإدخال التعديلات الملائمة	*					وزارة التكوين المهني والتشغيل	لجنة محدثة
9	تطوير نجاعة المصالح العمومية للتشغيل بإطلاق برنامج تأهيل خدماتها من خلال هيكلة جديدة، وطرق تصرف متلاءمة مع مهامه الخصوصية وتكوين الأعوان حسب المهام الموكولة إليهم	*	*				وزارة التكوين المهني والتشغيل	نسبة الأعوان المؤهلين

الهدف الفرعي 30: الشروع في تفعيل أمر عدد 2369 لسنة 2012 مؤرخ في 16 اكتوبر 2012 واحكام التصرف فيه

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	**توجيه البرامج نحو الفئات الخصوصية**							
1.1	تصويب البرامج النشيطة للتشغيل بما يضمن التمييز الإيجابي لفائدة الجهات الداخلية والمناطق المحرومة عبر تحسين تشغيلية الفئات التي تلاقي صعوبات إدماج وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة والأنشطة ذات الكثافة التشغيلية العالية والمحتوى التكنولوجي الرفيع	*					وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة المالية والوزارات المعنية والجهات	منظومة معلوماتية تعتمد متابعة عدد المنتفعين بالبرامج
1.2	تخصيص منح وإمتيازات إضافية في نطاق البرامج النشيطة الجديدة وصياغة برامج خصوصية ذات مرونة كبيرة وجاذبية عالية في الجهات ذات الأولوية	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني و التشغيل ووزارة المالية والجهات	عقود أهداف مبرمة مع الجهات ذات الأولوية
1.3	إحداث برنامج يعنى بالتكفل بحاملي شهادات التعليم العالي من ذوي الاختصاصات صعبة الإدماج في سوق الشغل وتأهيلهم في إختصاصات مطلوبة من قبل مؤسسات مشخصة ولمن ينخرط في ذلك ومنح المؤسسات التي تندبهم امتيازات هامة	*					وزارة التكوين المهني والتشغيل/الجامعات المهنية	

1.4	الحرص على المتابعة الميدانية للمنتفعين ومتابعة نسق النتائج في إطار برنامج دعم التشغيل و برنامج تحسين التشغيلية بهدف المحافظة عليها ودعمها	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني والتشغيل بالشراكة مع الاطراف المعنية	نسبة المنتفعين الذين تمت متابعتهم
2	**الرفع من مردودية وجدوى البرامج**							
2.1	تطوير خدمات المصالح العمومية للتشغيل للقيام بدورها في التقريب بين عروض وطلبات الشغل	*					وزارة التكوين المهني والتشغيل مع الشركاء الاجتماعيين	عدد مكاتب التشغيل
2.2	القطع النهائي مع الاليات الهشة المعتمدة سابقا والادماج التدريجي للمنتفعين بها ضمن الاطار الجديد للشراكة مع الجهات مع الالتزام باحترام مبدأ تكافؤ الفرص والتقيد بمقاييس الانتداب بالوظيفة العمومية لكافة طالبي الشغل بدون استثناء	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة المالية والوزارات المعنية والجهات	عدد المعنيين ونسبة الادماج
2.3	تحفيز خصوصي للمؤسسات مرتبط تفاضليا بعدد مواطن الشغل المحدثة لانتداب أكبر عدد ممكن من المنتفعين	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني والتشغيل و مكاتب الخاصة	عدد المنتفعين ونسب الادماج

2.4	إجراء تقييم شامل و سنوي حول مدى مساهمة نظام الحوافز في تجسيم أهداف التشغيل	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني والتشغيل	عدد المؤسسات و عدد المنتفعين بالبرنامج
2.5	تطوير العمل عن بعد باعتماد تكنولوجيات الاتصال الحديثة في عدة مجالات كالمحاسبة والترجمة والترجمة الفورية والاستشارات القانونية	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني والتشغيل والوزارات المعنية والجهات	عدد المؤسسات المحدثة و عدد مواطن الشغل
2.6	تفادي ازدواجية الانتفاع بالبرامج و تفعيل المتابعة ضمن منظومة معلوماتية تنسق بين المتدخلين	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني والتشغيل والوزارات المعنية والجهات	ارساء منظومة معلوماتية

الهدف الفرعي 31: استغلال فرص التشغيل بالخارج

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	**استخدام العلاقات الدولية كرافعة للتشغيل بالخارج**							
1.1	تفعيل الاتفاقيات الثنائية وتذليل العقبات التي تحول دون ذلك (ليبيا . قطر. فرنسا . إيطاليا... إلخ)،	*	*				وزارة التكوين المهني و التشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية (كتابة الدولة للهجرة) ووزارة الخارجية	نسبة الانجاز وعدد المشتغلين
1.2	عقد اتفاقيات ثنائية أخرى تراعي متطلبات التنفيذ الفعلي،	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني و التشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية (كتابة الدولة للهجرة) ووزارة الخارجية	عدد الاتفاقيات المبرمة
1.3	إمضاء إتفاقيات شراكة مع المظمات المهنية بالخارج واستغلال العمل الموسمي،	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني و التشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية (كتابة الدولة للهجرة) ووزارة الخارجية	عدد الاتفاقيات المبرمة

1.4	إدراج قضايا التشغيل وتوظيف الكفاءات التونسية ضمن بنود كافة اتفاقيات التعاون الدولي،	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني و التشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية (كتابة الدولة للهجرة) ووزارة الخارجية	عدد الاتفاقيات المبرمة
1.5	تفعيل موضوع الهجرة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي	*					وزارة التكوين المهني و التشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية (كتابة الدولة للهجرة) ووزارة الخارجية	اتفاق شراكة
1.6	إحداث سلك ملحق للتشغيل بالدول التي تتوفر فيها فرص العمل،	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني و التشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية (كتابة الدولة للهجرة) ووزارة الخارجية	عدد ملحقي التشغيل
1.7	تشجيع التونسيين للعمل التطوعي في الخارج	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني و التشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية (كتابة الدولة للهجرة) ووزارة الخارجية	عدد المنتفعين بهذه الالية
1.8	تطوير التعاون الثلاثي الموجّه خاصة للبلدان الإفريقية والعربية وإحداث صندوق تمويل مشترك لإيجاد كوادر للعمل بالدول التي يكون تأجيرها غير مشجع للتونسيين.	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني و التشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية (كتابة الدولة للهجرة) ووزارة الخارجية	عدد الاتفاقيات المبرمة

2	**دعم النسيج المؤسسي المهتم بمسائل التشغيل بالخارج**							
2.1	إحداث جهاز تنسيق بين الهياكل الحكومية العاملة في المجال وتوحيدها في هيكل واحد تابع لوزارة التكوين المهني والتشغيل.	*	*				وزارة التكوين المهني و التشغيل و الوزارات المعنية	جهاز تنسيق محدث
2.2	إعداد قاعدة معطيات خاصة بالموارد البشرية المرشحة للعمل بالخارج	*					وزارة التكوين المهني و التشغيل	*قاعدة معطيات منجزة*
2.3	تفعيل دور القطاع الخاص في التوظيف بالخارج عن طريق إبرام اتفاقيات ثنائية بين المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج من جهة ووزارة التكوين المهني والتشغيل من جهة ثانية تحدد واجبات كل طرف. كما تحدّد هذه الاتفاقيات عقد الأهداف المزمع تحقيقها في مجال توظيف الكفاءات التونسية بالخارج.	*	*				وزارة التكوين المهني و التشغيل	عدد الاتفاقيات المبرمة
2.4	إحداث مجلس أعلى للهجرة رباعي التمثيل الحكومة والمنظمات العمالية والأعراف والمجتمع المدني.	*					وزارة التكوين المهني و التشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية (كتابة الدولة للهجرة) ووزارة الخارجية والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني	مجلس أعلى للهجرة محدث

2.5	ربط الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بنظيراتها ببلدان القبول للمساهمة في تلبية عروض الشغل عن طريق الكفاءات التونسية	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني و التشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية (كتابة الدولة للهجرة) ووزارة الخارجية	عدد مصالح التشغيل الأجنبية التي تم ربطها بالوكالة
2.6	ضمّ الوكالة التونسية للتعاون الفني لوزارة التكوين ا لمهني والتشغيل.	*					وزارة التكوين المهني و التشغيل والوزارات المعنية	الاطار القانوني جاهز
3	**إرساء سياسة اتصالية للتعريف بالكفاءات التونسية على المستوى الدولي**							
3.1	دعم الحضور في التظاهرات والندوات التي يتم تنظيمها دوليا للتعريف بالكفاءات المتوفرة بتونس و القيام بأعمال الترويج والتعريف باليد العاملة التونسية.	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني و التشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية (كتابة الدولة للهجرة) ووزارة الخارجية والوزارات الأخرى والشركاء الاجتماعيين	عدد المشاركات

3.2	وضع نظام معلومات حول العمل بالخارج يكون متجانسا ومتناسقا مع نظام المعلومات للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقلّ،	*					وزارة التكوين المهني و التشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية (كتابة الدولة للهجرة) ووزارة الخارجية والوزارات الأخرى والشركاء الاجتماعيين	نظام معلومات مستغل
3.3	بعث خلية يقظة وطنية لمتابعة فرص العمل على مستوى العالم لفائدة الكفاءات التونسية	*					وزارة التكوين المهني و التشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية (كتابة الدولة للهجرة) ووزارة الخارجية والوزارات الأخرى والشركاء الاجتماعيين	خلية يقظة محدثة
4	**تكوين يد عاملة مستجيبة للمعايير الدولية وقادرة على الانخراط في الأسواق العالمية**							
	التوجه نحو الإشهاد الدولي على مستوى التكوين المهني والتعليم العالي حتى تتدعّم مقروئية الشهادة التونسية في الأسواق الأجنبية.	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني و التشغيل ووزارة التعليم ووزارة التربية	عدد الشهادات المتحصلة الاشهاد المزدوج

الهدف الفرعي 32: إحداث نظام معلومات ناجع وفعال حول سوق الشغل

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	إحداث نظام معلومات وشبكة لليقظة والاستشراف ناجع وفعال حول سوق الشغل يقوم بدراسات استشرافية حول تطور المهن وحاجيات المؤسسات من الكفاءات وذلك بتوفير المعلومة الدقيقة والمحينة لتمكين مختلف المتدخلين من أخذ القرار و ادخال أكثر نجاعة على سير سوق الشغل.	*					وزارة التكوين المهني و التشغيل	المرصد الوطني كمؤسسة عمومية ذات صبغة غير ادارية
2	ضمان شفافية الانتداب بالوظيفة العمومية وتجريم التدخل في مناظرات الانتداب بقصد التأثير على النتائج	*					رئاسة الحكومة ووزارة التكوين المهني والتشغيل والوزارات المعنية والجمعيات	مرصد محدث
3	تكريس مبدأ استقلالية المنظومة الوطنية للاحصاء و الحق في معلومة احصائية دقيقة و محينة و موثوقة و ذات مصداقية	*	*				وزارة التنمية الجهوية والتخطيط (المعهد الوطني للاحصاء)	قانون صادر في الغرض

4	مراجعة المنظومة الوطنية للإحصاء حتى تستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة سواء من قبل صانعي القرار و الباحثين والمستعملين بصفة عامة	*	*				وزارة التنمية الجهوية والتخطيط (المعهد الوطني للاحصاء)	قانون صادر في الغرض

4	تعميم مدونات المهن والكفاءات على كافة القطاعات وتجميعها في مدونة وطنية معترف بها	*	*				وزارة التكوين المهني والتشغيل والشركاء الاجتماعيين	مدونة وطنية للمهن والكفاءات منجزة
5	تحيين جملة المصنفات الخاصة بالشهادات والاختصاصات التعليمية والتكوينية ضمن نظام معلوماتي متناسق .	*	*				وزارات التكوين المهني والتشغيل والتعليم العالي والتربية	المصنفات الخاصة بالشهادات والاختصاصات التعليمية والتكوينية جاهزة
6	تدقيق المعلومات وتحيينها بصورة تمكن من اعتمادها في تقييم تطور التشغيل وأخذ القرارات المناسبة.	*	*	*	*	*	وزارة التكوين المهني والتشغيل والوزارات والهياكل المعنية	نشريات ودراسات منجزة

الهدف الفرعي 33: إصلاحات هيكلية في اتجاه بلوغ المرونة المؤمنة

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	تفعيل المرونة الضرورية في العلاقات الشغلية	*					وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين المهني والتشغيل والشركاء الاجتماعيين	
2	إرساء حماية اجتماعية سخية	*					وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين المهني والتشغيل والشركاء الاجتماعيين	
3	تطوير الحوار الاجتماعي والمفاوضات الاجتماعية.	*					وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين المهني والتشغيل والشركاء الاجتماعيين	

4	إقرار مبدإ نظام التأمين على فقدان مواطن الشغل كإحدى آليات المرونة المؤمنة.	*					وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين المهني والتشغيل والشركاء الاجتماعيين	
5	الرّبط تدريجيّا بين الأجور ومردوديّة العمل وتحديد مقاييس الإنتاج عن طريق اتفاقات داخل المؤسّسة (تفعيل أحكام الفصل 134 من مجلة الشغل المتعلق بتحديد جزء من الأجر على أساس الانتاجية)	*					وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين المهني والتشغيل والشركاء الاجتماعيين	اتفاقات مبرمة داخل المؤسسة
6	تقليص الفوارق بين القطاع الخاص والقطاع العام من جهة الرواتب والتدرج في المسار المهني بتعويض الأقدمية بالإنتاجية والجدارة بخصوص الحماية الإجتماعية وآليات الفصل وذلك لمقاومة الرغبة في التوجه للقطاع العام دون القطاع الخاص.						وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين المهني والتشغيل والوزارات الأخرى والشركاء الاجتماعيين	
7	إرساء قواعد تنظم البطالة الفنيّة حتّى تكون بديلا حقيقيّا للطّرد من حيث إجراءات إحالة العمّال على البطالة الفنيّة ومتابعة ومساعدة المؤسّسات لاستئناف نشاطها بعد فترة التوقف عن النشاط ومساعدة العمّال بضمان دخل أدنى في نطاق صندوق تأمين عن فقدان مواطن الشغل						وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين المهني والتشغيل والشركاء الاجتماعيين	

8	تنظيم مؤسّسات العمل الوقتي لدعم العمل اللائق وذلك بوضع شروط محددة لممارسة مهنة مقاول العمل الوقتي وبتنظيم العلاقة الثلاثيّة من ناحية بين مؤسّسة العمل الوقتي والأجير بمقتضى عقد مكتوب ينصّ على واجبات الطرفين والعلاقة بين المؤسّسة المستخدمة والأجير من ناحية أخرى والعلاقة بين الأولى ومؤسّسة العمل الوقتي من ناحية ثالثة.							وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين المهني والتشغيل والشركاء الاجتماعيين
9	إرساء آليّة رادعة للمتاجرة باليد العاملة وتجريم كلّ عمليّة توفير اليد العاملة بهدف الرّبح خارج الإطار القانوني المنظم لهذه العمليّات. كما يتعيّن القضاء على تشغيل الأطفال وخاصة في الأعمال الحرة وهو ما يعبر عنه بالاستغلال الاقتصادي للأطفال							وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين المهني والتشغيل والشركاء الاجتماعيين
10	تفعيل أحكام مجلة الشغل المتعلقة بتنظيم العمل لوقت جزئي في اتجاه ضبط حد أدنى من ساعات العمل بما يخول بلوغ شرط ثلثي الأجر الأدنى المطلوب للانتفاع بالتغطية الاجتماعية		*					وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين المهني والتشغيل والشركاء الاجتماعيين

الهدف الفرعي 34: استكشاف مكامن التشغيل بالنسبة للاختصاصات ذات العلاقة بذوي الاحتياجات الخصوصية

عدد	الإجراء	الآجال					الهياكل المعنية	مؤشرات المتابعة
		2013	2014	2015	2016	2017		
1	**بالنسبة للصم**							
1.1	إحداث سلك أعوان مساندة مختصين في لغة الإشارة في الوسط المدرسي العادي (ابتدائي واعدادي وثانوي) بكل ولاية وذلك لتيسير إدماج الأصم		*	*	*	*	وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية	عدد التلاميذ الصم المنتفعين بالتكوين
1.2	إحداث آلية لتعليم حاملي الإعاقة وخاصة منهم الصم الأميّون والذين تجاوزوا سن الدراسة بهدف إكسابهم معارف من شأنها أن تساعدهم على تسيير شؤونهم الحياتية من ناحية وإعدادهم للاندماج في الحياة الاجتماعية والمهنية من ناحية أخرى		*				وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة المالية	آلية محدثة
2	**بالنسبة للمكفوفين:**							
2.1	تركيز تكوين يتماشى مع المكفوفين ويفضي إلى شهادات معترف بها تيسر انتدابهم بالقطاعين العمومي والخاص		*				وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة المالية والاتحاد الوطني للمكفوفين والجامعات المهنية	عدد الاختصاصات المحدثة

2.2	التشجيع على التشغيل المؤجر وذلك بإحداث آلية خاصة لإدماج حاملي الإعاقة تتمثل في تمكينهم من فرص تربص داخل المؤسسة بهدف الاندماج في المحيط المهني مما يساعد المؤسسة على استكشاف مهاراته وإمكانياته المهنية قبل انتدابه.ويتكفل الصندوق الوطني للتشغيل بالمنحة والتغطية الاجتماعية طيلة فترة التربص.		*				وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين المهني والتشغيل والاتحاد الوطني للمكفوفين والجامعات المهنية	عدد المنتفعين
3	**بالنسبة للقاصرين عن الحركة العضوية**							
	تركيز تكوين يتماشى مع خصوصيات القاصرين عن الحركة العضوية ويفضي إلى شهادات معترف بها تيسر انتدابهم بالقطاعين العمومي والخاص		*				وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة المالية والجمعيات والجامعات المهنية	عدد الاختصاصات المحدثة
4	**بالنسبة للمسنين:**							
	انتداب أعوان مختصين في الإحاطة الحياتية لتقديم الرعاية والمساعدة للمسنين والمرضى ويقترح تشجيع الجمعيات الناشطة في هذا المجال على انتدابهم ووضعهم على ذمة الأسر عند الإقتضاء بمقابل مادي يدفع للجمعية .		*				وزارة المرأة والأسرة والسنين ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات	عدد الأعوان المنتدبين

الملحق عدد 2

أهم المراجع

I. المراجع باللغة العربية

1. الأعمال التحضيرية للإستراتيجية الوطنية للتشغيل

1. وزارة التكوين المهني والتشغيل: المؤتمر الوطني للتشغيل 28-29-30 جوان 2012، تونس،
2. وزارة التكوين المهني والتشغيل: التقارير العلمية للإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013-2014، تونس،
3. وزارة التكوين المهني والتشغيل: الورشات التحضيرية للإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013-2014، تونس،

2. استراتيجيات التشغيل لبعض البلدان العربية

4. الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2011_2020، المملكة الهاشمية الأردنية،
5. الإستراتيجية الوطنية للتشغيل السعودية،
6. استراتجية التشغيل الفلسطينية 2000_2004،GTZ ،

3. الدراسات والبحوث

7. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010_2014، جمهورية العراق،
8. وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، المخطط الثاني عشر للتنمية، المجلد الأول، المحتوى الجملي ماي 2012،
9. وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، إستراتيجية التنمية لتونس الجديدة، ماي 2012،
10. وزارة التنمية الجهوية والتخطيط ،الميزان الاقتصادي 2013،
11. المعهد الوطني للإحصاء، الإسقاطات للسكان النشيطين والطلبات الإضافية 2004_2024،
12. المعهد الوطني للإحصاء: التعداد العام للسكان والسكنى 2004، تونس،
13. المعهد الوطني للإحصاء: السكان والتشغيل نوفمبر 2011، نشرية إحصائية، تونس،
14. المعهد الوطني للإحصاء: التشغيل والبطالة، الثلاثي الثاني 2012، نشرية إحصائية، تونس،
15. المعهد الوطني للإحصاء: التشغيل والبطالة، الثلاثي الثالث 2012، نشرية إحصائية، تونس،
16. وزارة التربية، الإحصاء المدرسي، السنة الدراسية 2011-2012، تونس،
17. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي بالأرقام السنة الجامعية 2011-2012، تونس،
18. وزارة التكوين المهني والتشغيل: المؤتمر الوطني لإصلاح منظومة التكوين المهني، تونس، نوفمبر 2012، تونس،
19. وزارة التكوين المهني والتشغيل: مخططنا للنهوض بالاستثمار الصغير جوان 2012، تونس،
20. وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، إشكاليات التنمية، تونس،
21. المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، تقرير حول القدرة التنافسية لسنة 2012، تونس،
22. المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، توجهات المنوال الجديد للتنمية، أكتوبر 2012، تونس،
23. المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، القدرة التنافسية ومناخ الأعمال للاقتصاد التونسي في التقارير الدولية، مارس 2012، تونس،
24. الاتحاد الأوروبي: برنامج دعم قطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي لدعم التشغيلية (PEFESE)
25. وزارة التعليم العالي، ربط التعليم العالي مع سوق العمل، الجمهورية العربية السورية، أكتوبر 2010،
26. منظمة العمل العربية التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية : نحو سياسات وآليات فاعلة / / 2008 (Emp 125).
27. المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل، دور إحصاءات العمل في دعم سياسات النهوض بالعلاقات الشغلية ، تونس 23-25 ديسمبر 2009 (Emp 260).
28. المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل، تطوير البرامج والآليات لتشغيل حاملي الشهادات العليا في الدول العربية، تونس 24-26 نوفمبر 2008 (Emp 242).
29. المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل، مساعدة الأشخاص المعوقين في الحصول على العمل، – تونس 27-30 أكتوبر 2008 (Emp 243).

30. المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، معجم المصطلحات الإحصائية – بغداد 2005.
31. وزارة الزراعة: استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة الإطار العام 2010-2020، غزة جانفي 2010، فلسطين،
32. عائشة بن عطاالله، وضعية البطالة واستراتيجية التشغيل في الصين، الملتقى الدولي: استراتيجية الحكومة في القضاء غلى البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة الجزائر،نوفمبر 2011،
33. جمعية العلوم الاقتصادية السورية، القطاع غير المنظم في سورية: http://mafhoum.com/syr/articles
34. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، نحو سياسة جديدة للأجور في مصر – الأهرام 2001.
35. المجلة العربية للإدارة ، هادية عبد الحميد، إدارة القروض متناهية الصّغر، ، جوان 2009.
36. علي حمدي، "الفقر وقضايا التشغيل والبطالة : الواقع والتحدّيات والمعالجات : حالة الجمهورية التونسية" ، التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (64 ص) ، القاهرة، منظّمة العمل العربية، 2010.
37. محمد الطرابلسي، دور تشريع الشغل في النهوض بالشغل، وزارة الشؤون الاجتماعية مجلة العمل والتنمية، 2000.
38. محمد جلال مراد، البطالة والسياسات الإقتصادية، جمعية العلوم الإقتصادية السورية،
39. منير بن مطني العتيبي، تحليل ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، المملكة العربية السعودية،
40. عمر بلهادي، من إشكاليات التنمية الجهوية والمحلية، جويلية 2012، تونس،
41. أحمد غريبي، ابعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، أكتوبر 2010،
42. جياني روزاس وجيوفاني روسينيوتي: دليل لإعداد خطط العمل الوطنية حول تشغيل الشباب، منظمة العمل الدولية، بيروت 2009،
43. محمد عدنان وديع، العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، أفريل 2007،
44. برناردين أكيتوبي، ريتشارد هيمنغ، وغيرد شوارتز، الإستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، صندوق النقد الدولي،

4. أهم النصوص القانونية

45. مجلة الشغل،
46. مجلة التشجيع على الاستثمار،
47. مجلة الأحوال الشخصية،
48. مجلة المحاسبة العمومية،
49. القانون الأساسي للميزانية عدد 53 لسنة 1967 كما تم تنقيحة حسب القانون عدد 42 لسنة 2004،
50. قانون عدد 75 لسنة 1981 مؤرخ في 9 أوت 1981 يتعلق بالنهوض بتشغيل الشبان (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 52 بتاريخ 11-16 أوت 1981).
51. قانون عدد 17 لسنة 1993 مؤرخ في 22 فيفري 1993 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 75 لسنة 1981 المؤرخ في 9 اوت 1981 والمتعلق بالنهوض بتشغيل الشبان (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 16 بتاريخ 26 فيفري 1993).
52. قانون عدد 10 لسنة 2008 المتعلق بالتكوين المهني
53. القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي لسنة 2002 وتنقيحه بمقتضى القانون عدد 9 لسنة 2008،
54. القانون المتعلق بالتعليم العالي لسنة 2008،
55. أمر عدد 349 لسنة 2009 مؤرخ في 9 فيفري 2009 يتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها (الرائد الرسمي عدد 12 بتاريخ 10 فيفري 2009).
56. أمر عدد 1052 لسنة 2009 مؤرخ في 13 أفريل 2009 يتعلق بإتمام الأمر عدد 349 لسنة 2009 المؤرخ في 9 فيفري 2009 المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 31 بتاريخ 17 أفريل 2009).
57. أمر عدد 87 لسنة 2010 مؤرخ في 20 جانفي 2010 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 349 لسنة 2009 المؤرخ في 9 فيفري 2009 والمتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 7 بتاريخ 22 جانفي 2010)

58. أمر عدد 1 لسنة 2011 مؤرخ في 3 جانفي يتعلق بإتمام الأمر عدد 349 لسنة 2009 المؤرخ في 9 فيفري 2009 والمتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 1 بتاريخ 4 جانفي 2011).
59. أمر عدد 98 لسنة 2011 مؤرخ في 11 جانفي 2011 يتعلق بإتمام الأمر عدد 349 لسنة 2009 المؤرخ في 9 فيفري 2009 والمتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 4 بتاريخ 14 جانفي 2011).
60. أمر عدد 621 لسنة 2011 مؤرخ في 23 ماي 2011 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 349 لسنة 2009 المؤرخ في 9 فيفري 2009 والمتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 38 بتاريخ 27 ماي 2011).
61. أمر عدد 2484 لسنة 2011 مؤرخ في 29 سبتمبر 2011 يتعلق بإتمام الأمر عدد 349 لسنة 2009 المؤرخ في 9 فيفري 2009 والمتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 75 بتاريخ 4 أكتوبر 2011).
62. أمر عدد 953 لسنة 2012 مؤرخ في 2 أوت 2012 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 349 لسنة 2009 المؤرخ في 9 فيفري 2009 والمتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 61 بتاريخ 3 أوت 2012)
63. أمر عدد 1717 لسنة 2007 مؤرخ في 5 جويلية 2007 يتعلق بضبط مشمولات وزارة التشغيل والإدماج المهني للشباب (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 56 بتاريخ 13 جويلية 2007).
64. أمر عدد 2369 لسنة 2012 مؤرخ في 16 أكتوبر 2012 يتعلّق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وصيغ الإنتفاع بها (الرائد الرسمي عدد 82 بتاريخ 16 أكتوبر 2012).
65. أمر عدد 84 لسنة 2010 مؤرخ في 20 جانفي 2010 يتعلق بإحالة مشمولات وزارة التربية والتكوين سابقا المتعلقة بالتكوين المهني إلى وزارة التكوين المهني والتشغيل (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 7 بتاريخ 22 جانفي 2010).
66. أمر عدد 615 لسنة 2000 مؤرخ في 13 مارس 2000 يتعلق بتنظيم وزارة التكوين المهني والتشغيل (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 26 بتاريخ 31 مارس 2000).
67. أمر عدد 1303 لسنة 2002 مؤرخ في 3 جوان 2002 يتعلق بإتمام الأمر عدد 615 لسنة 2000 المؤرخ في 13 مارس 2000 والمتعلق بتنظيم وزارة التكوين المهني والتشغيل (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد47 بتاريخ 7 جوان 2002)
68. أمر عدد 2057 لسنة 2002 مؤرخ في 10 سبتمبر 2002 يتعلق بإلحاق الهياكل التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل سابقا لوزارة التربية والتكوين (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 75 بتاريخ 13 سبتمبر 2002).
69. أمر عدد 85 لسنة 2010 مؤرخ في 20 جانفي 2010 يتعلق بإلحاق هياكل من وزارة التربية والتكوين سابقا إلى وزارة التكوين المهني والتشغيل (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 7 بتاريخ 22 جانفي 2010).
70. أمر عدد 1218 لسنة 1994 مؤرخ في 30 ماي 1994 يتعلق بتنظيم مشمولات المصالح الخارجية لوزارة التكوين المهني والتشغيل (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 45 بتاريخ 10 جوان 1994).
71. أمر عدد 2057 لسنة 2002 مؤرخ في 10 سبتمبر 2002 يتعلق بإلحاق الهياكل التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل سابقا لوزارة التربية والتكوين (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 13 سبتمبر 2002
72. أمر عدد 86 لسنة 2010 مؤرخ في 20 جانفي 2010 يتعلق بإلحاق هياكل ومشمولات الإدارات الجهوية للتربية والتكوين سابقا إلى الإدارات الجهوية للتكوين المهني والتشغيل (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 7 بتاريخ 22 جانفي 2010).
73. أمر عدد 1031 لسنة 2006 مؤرخ في 13 أفريل 2006 يتعلق بضبط أحكام خاصة لتحديد السن القصوى ضبط كيفية احتسابها لتمكين حاملي الشهادات العليا من المشاركة في المناظرات الخارجية أو مناظرات الدخول إلى مراحل التكوين للانتداب في القطاع العمومي (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 32 بتاريخ 21 أفريل 2006).
74. أمر عدد 1026 لسنة 2009 مؤرخ في 13 أفريل 2009 يتعلق بضبط شروط وصيغ تنظيم تربصات الإعداد للحياة المهنية بالقطاع العمومي (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 31 بتاريخ 17 أفريل 2009)

75. أمر عدد 833 لسنة 2012 مؤرخ في 20 جويلية 2012 يتعلق بضبط كيفية تطبيق أحكام القانون عدد 4 لسنة 2012 مؤرخ في 22 جوان 2012 يتعلق بأحكام استثنائية للانتداب بالقطاع العمومي (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 58 بتاريخ 24 جويلية 2012)
76. قرار من الوزير الأول مؤرخ في 1 جوان 2009 يتعلق بضبط قائمة مؤسسات التكوين العمومية المؤهلة لتنظيم مراحل تكوين قصد التأهيل المهني (الرائد الرسمي 46 بتاريخ 9 جوان 2009)
77. قرار من وزير التشغيل والإدماج المهني للشباب مؤرخ في 19 مارس 2009 يتعلق بضبط المقادير الدنيا للمنح التكميلية الشهرية المسندة وجوبا من قبل المؤسسات الخاصة في نطاق برامج الصندوق الوطني للتشغيل (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 25 بتاريخ 27 مارس 2009).
78. قرار من الوزير الأول مؤرخ في 1 جوان 2009 يتعلق بضبط قائمة مؤسسات التكوين العمومية المؤهلة لتنظيم مراحل تكوين قصد التأهيل المهني (الرائد الرسمي 46 بتاريخ 9 جوان 2009)
79. قرار من الوزير الأول مؤرخ في 16 أفريل 2011 يتعلق بإتمام قائمة مؤسسات التكوين العمومية المؤهلة لتنظيم مراحل تكوين قصد التأهيل المهني (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 28 بتاريخ 22 أفريل 2011)
80. قانون عدد 4 لسنة 2012 مؤرخ في 22 جوان 2012 يتعلق بأحكام استثنائية للانتداب بالقطاع العمومي (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 05 بتاريخ 26 جوان 2012)
81. قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 6 أوت 2012 يتعلق بتحديد النسب المخصصة للانتداب المباشر طبقا للأمر عدد 833 لسنة 2012 مؤرخ في 20 جويلية 2012 يتعلق بضبط كيفية تطبيق أحكام القانون عدد 4 لسنة 2012 مؤرخ في 22 جوان 2012 يتعلق بأحكام استثنائية للانتداب بالقطاع العمومي (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 62 بتاريخ 7 أوت 2012)

II. المراجع باللغات الأجنبية:

1. Stratégies de l''emploi pour deux pays de sud-africain:

82. Document de stratégie pour la croissance et l'emploi, DSCE 2010_2020, Cameroun ; http://www.minpmeesa.cm/uploads/media/DSCE_Vesion_Final_1_.pdf
83. Stratégie de croissance accélérée et de promotion de l'emploi (SCAPE) 2013_2017, version provisoire, Togo, 2012 ;

2. Ouvrages et études stratégiques :

84. Bureau International du Travail, Guide pour la formulation des politiques nationales de l'emploi, 2012 ;
85. Banque Africaine du développement, Tunisie : défis économiques et sociaux Post-révolution ; 2012,
86. Banque Africaine de Développement, Tunisie : document de stratégie du pays intérimaire 2012-2013, nov. 2011 ;
87. Banque Africaine de Développement, comment lutter contre le chômage des jeunes au Maghreb, note économique, 2011 ;
88. Banque européenne d'Investissement, les défis de la compétitivité et de l'emploi dans le cadre de la transition démocratique en Tunisie, rapport de synthèse, FEMIP, Avril 2012 ;
89. FMI, 2012, La nébuleuse de l'économie souterraine ;
90. Ministère de la Formation professionnelle et de l'Emploi, Programme de mise à niveau de la formation professionnelle : réalisation et perspectives, mai 2002.Tunisie ;
91. Union Tunisienne de l'Industrie du Commerce et de l'Artisanat, des entreprises compétitives pour plus de croissance et plus d'emploi, vision 2020, déc. 2012, Tunisie ;
92. Présidence de la République Tunisienne, Révolution contre la pauvreté : rapport de la synthèse du forum ouvert ; Carthage, nov. 2012 ; Tunisie,

93. Ministère de la Formation professionnelle et de l'Emploi, Consultation nationale sur l'emploi, 2008, L'emploi un défi aux dimensions multiples, oct. 2008, Tunisie ;
94. Ministère de la Formation professionnelle et de l'Emploi, Consultation nationale sur l'emploi, compétitivité, entreprise et croissance ; le défi de l'emploi aux multiples dimensions, diagnostic, sept. 2008, Tunisie ;
95. Ministère de la Formation professionnelle et de l'Emploi, Conférence nationale sur l'emploi, Rapport final des travaux préparatoires, Tunisie ; 1998,
96. Ministère de la Formation professionnelle et de l'Emploi, Conférence nationale sur l'emploi, l'emploi en Tunisie, contexte, enjeux et perspectives, Tunisie, juillet 1998, juillet 1998, Tunisie ;
97. Ministère du développement régionale et de planification ; livre blanc ; Nov.2011 ; Tunisie ;
98. Ministère de la Formation professionnelle et de l'Emploi ; Réforme de la formation professionnelle en Tunisie : problématique, objectifs, résultats attendus et mécanismes de mise en œuvre, 1997, Tunisie ;
99. Ministère de la Formation professionnelle et de l'Emploi, Rapport Conjoint de la banque mondial et du ministère de l'emploi et de l'insertion professionnelle des jeunes 2004 ; Tunisie ;
100. Ministère de la formation professionnelle et de l'emploi : Xème plan de développement économique et social, 2002-2006 : rapport de la commission sectorielle de l'emploi, suivi des réalisations en matière d'emploi, 2002-2003, Tunisie ;
101. Ministère de la Formation professionnelle et de l'Emploi, Dynamique de l'emploi et adaptation de la formation parmi les diplômés université vol I : rapport sur l'insertion des diplômés de l'année 2004, Ministère de l'Emploi et de l'Insertion Professionnelle des Jeunes et de la Banque Mondiale, Tunisie ;
102. Ministère du développement régionale et de planification ; la gouvernance locale ; Juin. 2012 ; Tunisie ;
103. Institut Tunisien de la Compétitivité et des Etudes Quantitatives, l'intégration de la Tunisie : caractéristiques des échanges extérieurs ; mars 2012 ; Tunisie ;
104. Institut Tunisien de la Compétitivité et des Etudes Quantitatives, le profil démographique de la Tunisie (synthèse), Sept.2011 ;
105. Institut Tunisien de la Compétitivité et des Etudes Quantitatives, climat des affaires : principaux résultats de l'enquête compétitivité oct 2012;
106. Institut Tunisien de la Compétitivité et des Etudes Quantitatives, performances compétitivité de l'économie tunisienne, oct 2012;
107. Banque Mondiale, Valoriser les possibilités d'emploi dans les pays du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord : vers un nouveau contrat social, Editions ESKA 2004 ;
108. Banque Mondiale, World Développement indicators ; 2009,
109. Banque Mondiale, Secteur informel dans la Région MENA ; 2009,
110. Banque Mondiale ; Tunisie : Travail sectoriel programmatique sur une stratégie pour l'emploi ; note conceptuelle, Déc. 2004 ;
111. Banque Mondiale : des privilèges à la concurrence : renforcer la croissance par le développement du secteur privé dans la région MENA : mai-déc. 2004 ;
112. Banque Mondiale : République Tunisienne : Stratégie d'emploi; Washington : mai-déc. 2004 ;
113. Bureau International du Travail, Directives concernant une définition statistique de l'emploi informel, Genève ; 2003,
114. Bureau International du Travail, Mise en œuvre de l'agenda globale pour l'emploi : stratégie e l'emploi en appui au travail décent document de « vision », Genève ;

115. Bureau International du Travail, Agenda globale pour l'emploi. Genève, suisse ; 2003 ;
116. Bureau International du Travail, résolution concernant les mesures visant à faire des socles de protection sociale une réalité au niveau national dans le monde entier, conférence internationale du travail à sa son 101ème session juin 2011. Genève;
117. OCDE, L'emploi informel : une normalité indépassable ? Centre de développement de l'OCDE ; 2009 ;
118. OCDE, L'emploi informel dans les pays en développement ; 2009 ;
119. OCDE, créer des emplois plus nombreux et de meilleures qualité ;
120. OCDE (2002) : Les PME à forte croissance et l'emploi, OCDE, Paris.
121. OCDE (1997b) : Petites entreprises, création d'emplois et croissance : faits, obstacles et pratiques exemplaires, OCDE, Paris.
122. Organisation internationale du Travail, soutien de l'OIT aux pays qui sont engagés à une application intégrée du pacte mondiale pour l'emploi ; 2010 ;
123. OIT, Base de données Laborsta, Global Employment Trends ; 2009 ;
124. OIT, études sur la croissance et l'équité ; Tunisie : un nouveau contrat social pour une croissance juste et équitable, 2011 ;
125. UNESCO, 1989, Le secteur informel : Quelle place pour les femmes (le cas de la Tunisie) ;
126. Fondation Européenne pour la formation ; la transition des jeunes de l'école vers le monde du travail dans le bassin méditerranéen ; l'expérience de l'ETF avec les pays partenaires ; Paris, oct. 2012 ;
127. Commission Européenne ; rapport au conseil européen : Mise en œuvre du pacte pour la croissance et l'emploi ; oct. 2012 ;
128. Commission Européenne, Etude sur le marché de la micro-finance en Tunisie (cette étude est réalisée par IBM Belgique), 2010 ;
129. Agence Française pour le Développement, le partenariat public privé et la relance de l'investissement en Tunisie, oct 2011 ;
130. Gouvernement du Québec, Consultations régionales, Documents d'appui à la réflexion ; l'amélioration de l'adéquation entre la formation et les besoins du marché du travail: une contribution au développement du Québec, 2011 ;
131. Banque Tunisienne de Solidarité ; Etude d'évaluation des mécanismes de financement de la micro-entreprise vol I : enquête de suivi des microprojets finances ; Tunisie ;
132. Gouvernement du Québec, Pour l'égalité en emploi, stratégie nationale pour l'intégration et le maintien en emploi des personnes handicapées, 2008 ;
133. ENDA ; Rapport annuel, Tunisie, 2010 ;
134. INS, Enquête sur les micro-entreprises, Tunis, 2007 ;
135. Banque Tunisienne de Solidarité, Rapport de suivi des interventions des associations de micro-crédits, sept 2011.
136. Colloque international ; construire l'équité territoriale de la Tunisie, Tunis ; nov. 2011 ;
137. Revue ENSAIOS, 2006, Le secteur informel en Afrique, Porto Alegre, Brésil ;
138. Centre ressources prospectives du Grand Lyon, des modèles de développement économique durable pour la métropole, Jan. 2010, France ;
139. Programme National de mise à niveau de la formation professionnelle et de l'emploi MANFORME, 1995, Tunisie ;

140. Programme d'Ajustement Structurel 1986, Tunisie ;
141. Asian Development Bank.."Asian development outlook 2011: South-South economic links. 2011 (Manila, ADB).
142. Bangladesh Bank.. "Employment promoting growth in Bangladesh: Monetary and financial sector issues." Policy Analysis Unit Policy Paper 0904; 2008;
143. Central Bank of Sri Lanka. 2011. "Objectives of the Bank". Available at: http://www.cbsl.gov.lk/htm/english/03_about/a_4.html (accessed 31 August 2011).
144. Government of India, Ministry of Labour and Employment. 2011. "Report on employment and unemployment survey (2009—2010).
145. International Labour Office. 2010. "Employment-led growth in Nepal." Available at: http://www.ilo.org/employment/Whatwedo/Publications/WCMS_144425/lang--en/index.htm.
146. International Labour Office.. 2011. "A new era of social justice: Report of the Director-General. Report 1(A), International Labour Conference, 100th session (Geneva, ILO).
147. International Monetary Fund (IMF). 2011. World economic outlook database (April 2011).
148. International Monetary Fund (IMF).. 2008. "De facto classification of exchange rate regimes and monetary policy frameworks as of April 31,". Available at: http://www.imf.org/external/np/mfd/er/2008/eng/0408.htm
149. International Monetary Fund (IMF). 2006. "Inflation targeting and the IMF".Unpublished manuscript, Policy and Development Review Department and Research Department. Available at: http://imf.org/external/np/pp/eng/2006/031606.pdf
150. People's Bank of China. "Annual report 2008". Available at :www.pbc.gov.cn/publish/english/2968/index.html.
151. Planning Commission, Government of India. 2009. "A hundred small steps: Report of the Committee on Financial Sector Reforms to the Commission" (Thousand Oaks, CA, Sage).
152. Rapport de la Banque Mondiale " Moyen orient et Afrique du Nord : la solution miracle pour l'emploi (Avril 2012)
153. Reserve Bank of India. 2010. Brochure explaining RBI's Role and Functions in brief. Available at:
154. www.rbi.org.in/scripts/AboutusDisplay.aspx .
155. Reserve Bank of India (2011). Annual Report.2010-2011 .Available at : http://rbi.org.in/scripts/AnnualReportPublications.aspx?year=2011 (accessed 31 August 2011).
156. Commission Nationale de l'Environnement des Affaires, Programme d'action 2010, Royaume du Maroc
157. cercle-des-economistes-de-tunisiegooglegroups.com: 2012
158. HADDAR, M. Quel modèle de développement pour la Tunisie ?, Déc. 2011
159. DUMAS, A . Les modèles de développement, 1971, Persée ;
160. KHADRAOUI, M. (2012). Note de réflexion sur le modèle de développement ; Tunisie ;
161. BOUMEDIENE, J. (2012) Importation de la main d'œuvre : est-ce la solution ? 2012-2021 , I.A.C.E ; OCT 2012 ;
162. MZID, N. (2009), Droit de travail, entreprise et flexibilité de l'emploi, nov.2009 ;
163. Joshua Aizenman, Menzie D. Chinn, Hiro Ito (2010) Surfing the Waves of Globalization: Asia and Financial globalization in the context of the trilemma." National Bureau of Economic Research Working Paper. Series N°. 15876. Available at: http://www.nber.org/papers/w15876;
164. Bhattacharyya , N.(2012) "Monetary policy and employment in developing Asia" .ILO Asia-Pacific working paper series. Available at: www.ilo.org/wcmsp5/groups/.../---asia/---ro.../wcms_174924.pdf
165. Aizenman, J.; Chinn, M.D.; Ito, H. (2010). "Surfing the waves of globalization: Asia and

166. Blanchard, O. (2003). "Inflation targeting in transition economies: Experience and prospects", by Jiri Jonas and Frederic Mishkin. NBER Conference on Inflation Targeting, January 2003.
167. Blanchard, O.(2011). "Monetary policy in the wake of the crisis." Presentation at the IMF Conference on Macro and Growth Policies in the Wake of the Crisis, 7–8 March 2011 (Washington,DC). Available at: http://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2011/res/pdf/OB2presentation.pdf.
168. Beck, T. (2008). "Policy Choices for an Efficient and Inclusive Financial System" in F. Dahan and J. Simpson, Edward Elgar Ltd (eds): Collateral Reform and Access to Credit.
169. Chandavarkar, A. (1987). "Promotional Role of Central Banks in Developing Countries," IMF Working Paper, No. 87/20.
170. Epstein, G.(2009). "Beyond inflation targeting: Monetary policy for employment generation and poverty reduction" (Northampton, E. Elgar Press).
171. Felipe, J. (2009a). "Does Pakistan need to adopt inflation Targeting? Some questions", in State Bank of Pakistan Research Bulletin, Vol. 5(1).
172. Felipe, J .(2009b). "Inclusive growth, full employment, and structural change: Implications and policies for developing Asia" (Manila, Asian Development Bank).
173. Fleming, G.; Endres A. M. (1995). "The ILO economists and international economic policy in the interwar years", in International Labour Review, Vol. 135, pp. 207–225.
174. Goodhart, C. (2010). "The changing role of central banks." Bank for International Settlements, Working Paper No. 326.
175. Gatti, R., D. Angel-Urdinola, and J. Silva 2012. "Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa", forthcoming World Bank: Washington DC.
176. Hammond, G.; Kanbur, R.; Prasad, E. (2009). "Monetary policy challenges for emerging market economies". Cornell University, Department of Applied Economics and Management. Available at: http://ideas.repec.org/p/ags/cudawp/48925.html.
177. Martina Lawless, Fergal McCann and Tara McIndoe Calder. (2012): "SMEs in Ireland: Stylised facts from the real economy and credit market », Conference draft paper presented at the Central Bank of Ireland conference The Irish SME Lending Market: Descriptions, Analysis, Prescriptions, March 2nd 2012.
178. Maskay, N.M.; Pandit, R. (2010). "Macro-financial link and monetary policy management: The case of Nepa". NRB Working Paper, Serial No. NRB/WP/7.
179. Mishkin, F.S.(2004). "Can inflation targeting work in emerging market countries?" National Bureau of Economic Research Working Paper Series No. 10646.
180. Ocampo, J.A. (2005). "A broad view of macroeconomic stability". United Nations, Department of Economics and Social Affairs. Available at: http://ideas.repec.org/p/une/wpaper/1.html
181. Rajan, R.; Prasad, E. (2008). "Why an inflation objective?" In Business Standard, 25 April 2008. Available at: http://faculty.chicagobooth.edu/raghuram.rajan/research/papers/Op%20Ed%201%20on%20Monetary%20Policy%20Why%20An%20Inflation%20Objective.pdf (accessed 31 August 2011).
182. Taylor, J. B. (1993). "Discretion versus rules in practice", in Carnegie-Rochester Series on Public Policy, N°. 39, pp. 195-214.
183. Zia, B. (2008). "Export incentives, financial constraints, and the (mis)allocation of credit: Micro-level evidence from subsidized export loans", Journal of Financial Economics, Vol. 27, Issue 2, pp. 498-527.

184. Attali J. (2008) : Rapport de la Commission pour la libération de la croissance française, La Documentation française.
185. Doing Business, Rapports annuels de la Banque Mondiale de 2004 à 2012
186. Djankov S. McLiesh C., Ramalhom R. [2006], « Regulation and Growth », Economics Letters 92.
187. Examen de l'OCDE des politiques de l'investissement TUNISIE, Tunis 2012, Editions OCDE
188. Etude sur l'environnement des affaires, Ministère de l'Economie et des Finances, République du Sénégal
189. Hanusch M. [2011], « The Doing Business Indicators, Economic Growth and Regulatory Reform », University of Oxford United Kingdom , 30 June.
190. IDE et nouvelles mesures d'amélioration de l'environnement des affaires en Tunisie, Ministère du Développement et de la Coopération Internationale
191. Pour un nouvel environnement des affaires en Tunisie, Institut Arabe des Chefs d'Entreprises, 2011
192. KRIAA, M . (2012) Le marché de l'emploi état des lieux et perspectives 2012-2021, initiative pour le développement économique et social, c-idees ; Tunisie.
193. EL LAGHA, A . (2012) Inégalités et pauvreté ; état des lieux et perspectives 2012-2021, initiative pour le développement économique et social, c-idees ; Tunisie .
194. SAIDANE, D. (2012) système bancaire en Tunisie état des lieux et perspectives 2012-2021, initiative pour le développement économique et social, c-idees ; Tunisie .
195. CHKOUNDALI, R . (2012) Pour une stratégie de développement de l'économie sociale et solidaire en Tunisie, Tunisie ; sept 2012.
196. COLLETE, B . (2011) Formation et employabilité, regard critique sur l'évolution des politiques de formation de la main d'œuvre au Québec; PUL .
197. BEDOUI, A. (1998) Dynamique de l'emploi et dynamique de la croissance en Tunisie , Mai 1998 ; Tunisie.
198. YVES, U . (2011) 40 ans de formation professionnelle : bilan et perspectives, Conseil économique social et environnemental ; les éditions des journaux officielles, République Française ; Déc. 2011.
199. BAPTISTE , P . (2012) 40 ans de formation professionnelle : bilan et perspectives ; Conseil économique social et environnemental ; les éditions des journaux officielles , République Française, Sept 2012.
200. RAJHI, T . et BECHIR, H. (2011) LA TVA sociale : une piste de lutte contre le chômage ; la lette du cercle des économistes de Tunisie ? numéro 1, Tunisie, oct. 2011.
201. RAJHI, T. (2011) La persistance du chômage est elle due aux limites de la croissance potentielle en Tunisie ? la lette du cercle des économistes de Tunisie, numéro 2 nov. 2011 Tunisie .
202. RAJHI, T. (2012) Pacte fiscal et social pour l'emploi, Banque africaine du développement .
203. BEN CHEIKH, N. (2011) La survie des micro entreprises à l'épreuve des dynamiques structurelles territoriales : diagnostic et recommandations, Tunisie.
204. GHALI, S. (2011) Attractivité des investissements : quelques pistes de réflexion, I.AC.E.
205. CHAKROUN, M. et CHAABANE, A. (2012) Le Climat des affaires en Tunisie : le rôle vital de l'administration publique, I.AC.E. Tunisie.
206. BEN SLAMA , M. (2011) Entrepreneuriat, développement régionale et emploi, I.A.C.E. juin 2011.
207. BELGHAZI , S. (2012) Evaluation stratégique du Fond National pour l'Emploi de la Tunisie ; partie I-II-III, Banque mondiale, Juin 2012, Tunisie.
208. ALAMI, R-M. (2004) Le secteur informel au Maroc, Rabat.
209. BENAROUS, M. (non daté), Le secteur informel en Tunisie : Répression ou organisation, Université de Limoges ;

210. BEN SALEM, M. et BENSIDOUN , I. (2011) Portrait de l'emploi informel en Turquie, Université de Galatasaray, document de travail N° 138.
211. CHARMES, J. (2003) Définition et évolution du secteur informel, Paris.
212. LACHAUD, J-P. (2002) Le secteur informel urbain et l'informatisation du travail, Bordeaux.
213. MOKNI, N. (2000) Le secteur informel : Le bonheur des uns, le malheur des autres, I.A.C.E.
214. SEGHIR, S. et DUCHENE, G. (2009) Le développement du secteur informel en Tunisie, ESSEC, Tunis ; Tunisie ;
215. MOULEY, S. (2011) l'entreprise tunisienne face à la conduite de la politique monétaire : réflexions et pistes de réformes ; I.A.C.E. , juin 2011, Tunisie.
216. HAMDI, M-T. et OMRI , I. L'équité territorial en matière d'investissement public : un vecteur du développement économique de la nouvelle Tunisie, Tunisie.
217. ABAAB, A. (2011) Environnement et modèle de développement économique et social en Tunise , groupe initiative « éco-constitution » , mai 2011.
218. AYARI, C. Stratégie de développement économique et social, commentaire.
219. CHKOUDALI, R. (2012) Un nouveau modèle de développement pour la Tunisie, économic agenda of islamic actors, Tunisie.
220. CHEBBI , A. Politique macroéconomique et soutenabilité de la dette publique 2012-2021, note de synthèse, c-idees, Tunisie .
221. BACCAR, T. et REJIBMA, M. (2004); Le chômage des jeunes dans la politique de l'emploi en Tunisie, Institut de Financement du développement du Maghreb Arabe, 1990.
222. BEN SEDRINE, S. et BEN SALEM, L. Le dispositif tunisien SIVP1 dans plassard.
223. BEN SEDRINE, S. (1998) Enseignement Supérieur et Insertion Professionnelle en Tunisie.
224. BACCAR, T. (1990); L'adéquation formation-emploi « communication au séminaire : politique de l'emploi en Tunisie IFID, Tunisie.
225. BEN SALEM, L. (1990) Analyse du fonctionnement du marché du travail tunisiens » Miméo, juin ; Institut supérieur de gestion, Tunisie ;
226. GDOURA, A. et ZRIBI, Z. (2003) Etude sur la dynamique de création d'entreprises ; UTUCA ; 2003, Tunisie ;
227. BOUCHRARA, M., HALLEB, A. et BEN SEDRINE (S) (1998) Caractérisation des créateurs d'emploi et politiques d'emploi et de recrutement des entreprises ; Enquêtes ; conférence nationale sur l'emploi 1998, Tunisie ;
228. ZOUARI, B-S. (1998) L'Emploi des femmes ; conférence nationale sur l'emploi 1998, Tunisie ;
229. DIMASSI, H. (1998) Les déterminants du marché de travail : aperçu rétrospectif et prospectif , conférence nationales sur l'emploi 1998, Tunisie ;

3. Sites Web

230. www.emploi.nat.tn
231. http://www.congres-emploi.info/www.mfpe.gov.tn
232. www.ins.nat.tn
233. www.mes.tn
234. www.education.gov .tn
235. www.bct.gov.tn
236. www.iace.tn
237. www.mdci.gov.tn ;
238. www.idees-tunisie.com
239. www.http/:données.banquemondiale.org

الملحق عدد 3

قائمة المشاركين

ملاحظة: إن هذه القائمة غير نهائية.

I. لجنة الصياغة

السيدات والسادة

1. أكرم بلحاج رحومة : مكلف بمهمة
2. علي حمدي: خبير ومدير عام سابق بوزارة التكوين المهني والتشغيل
3. نوفل الجمالي : مكلف مهمة
4. محمود عصمان التركي: كاهية مدير بديوان وزارة التكوين المهني والتشغيل
5. ابراهيم بنسعيد: رئيس مصلحة بالوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل
6. المنذر بوهدي: رئيس مصلحة وملحق بوزارة التكوين المهني والتشغيل
7. الطيب الوافي: رئيس مصلحة ورئيس مكتب التشغيل والعمل المستقل بالنفيضة
8. سندس العماري: رئيس مصلحة بالمرصد الوطني للتشغيل والمهارات
9. جمال بن حسين: مدير عام مؤسسة Eminence

II. لجنة الوزارة

السادة و السيدات حسب الترتيب الأبجدي

10. احمد المسعودي: مدير عام الإدارة العامة للهجرة
11. الطيب الزارعي: مدير عام مكتب التنسيق بين الإدارات الجهوية
12. آمال الغانمي: إدارة الإعلام والتوجيه المهني والإتصال
13. صلاح المديني: رئيس المكتب الوطني لتشغيل الإطارات بتونس
14. عماد التركي: رئيس ديوان وزارة التكوين المهني والتشغيل
15. علي بن عبد العزيز: مدير مركزي
16. علي تاكوت: مدير عام المصالح المشتركة
17. عماد الغرايري: رئيس مكتب تشغيل الإطارات بنابل
18. خالد الرواني: مدير عام إدارة البرمجة والمشاريع
19. فاخر الزغيبي: مدير بالمرصد الوطني للتشغيل والمهارات
20. فائزة قلال: مديرة عامة للنهوض بالتشغيل
21. فائز خليع: مدير بإدارة التنظيم والأساليب والإعلامية
22. فيصل الزهار: مدير مركزي إدارة النهوض بالمؤسسات الصغرى
23. كمال لبيض: رئيس مصلحة مكلف بتسيير وحدة تحليل سوق الشغل
24. لطفي ذياب : كاهية مدير بالإدارة العامة لخدمات التكوين الموجهة للمؤسسات
25. محمد بحري الدقي: كاهية مدير بالإدارة العامة للإحاطة والإدماج المهني
26. محمد شرف الدين: مدير عام للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل
27. محمد ماني: مدير مركزي
28. مريم ليصاري: مكلفة بمهمة بوزارة التكوين المهني والتشغيل
29. مسعود الكواش: مدير عام إدارة الإعلام والتوجيه المهني والإتصال
30. نجوى بالي:؛ مديرة جهوية للتكوين المهني والتشغيل بمنوبة
31. نزار عطا: الإدارة العامة للنهوض بالتشغيل
32. وجدان بن عياد: رئيسة مصلحة بالإدارة العامة للإحاطة والإدماج المهني

III. الكتابة

33. عبد الحميد الخميري:
34. كوثر حمزة

IV. الطباعة والتوثيق

35. زياد سويعي

V. لجنة الخبراء و الجامعيين

السيدات والسادة حسب الترتيب الأبجدي

36. ايف بورداي
37. جون بول باربياي
38. إليونور داشون
39. المنجي المقدم
40. المنجي طرشونة
41. سعاد التريكي
42. صالح بن أحمد
43. عبد الجليل البدوي
44. علي حمدي
45. مسعود بوضياف
46. هدى التويتي

VI. لجنة القيادة الموسعة

السادة و السيدات حسب الترتيب الأبجدي

47. **عن المكتب الدولي للعمل**
48. روبارتو سواريز سانطوس
49. يوسف القربوطي
50. **خبراء**
51. الصادق بلحاج حسين
52. المنجي بوغزالة
53. رضا الشكندالي
54. عبد اللطيف محمود
55. ماهر القلال
56. محسن حسن
57. معز السوسي
58. **الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية**
59. **خليل الغرياني**
60. سامي السليني
61. **الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري**
62. لطفي السالمي
63. محمد اقبال السوسي
64. **عن المعطلين عن العمل :** مراد الصالحي و ياسر البيداني
65. ابتسام بن علي : وزارة المرأة والطفولة
66. الطاهر خير : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
67. المنجي صواب : وزارة التجهيز
68. حاتم عمارة : وزارة التربية
69. حسن الشاذلي : وزارة الشؤون الإجتماعية
70. زبير رابح : وزارة التجارة
71. عائشة بن سلامة :ة وزارة الفلاحة
72. عدنان زيدان : وزارة الصناعة
73. عزيزة الزغواني : وزارة الإستثمار والتعاون الدولي
74. فاطمة الذويبي : رئاسة الحكومة
75. ماهر سعيدان : وزارة المالية
76. محمد رشاد كمون : وزارة الداخلية
77. نعمان الحمروني : وزارة الثقافة
78. وسام رمضان : وزارة التنمية الجهوية والتخطيط
79. ياسين الرقيعي : وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية

VII. المشاركون في اليوم الدراسي 20 نوفمبر 2012

السيدات والسادة حسب الترتيب الأبجدي

80. ابتسام بن علي : وزارة المرأة
81. احمد النجار : المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية
82. أسماء المحمدي : جمعية أسد
83. أكرم بلحاج رحومة
84. الحبيب قيزة : الجامعة العامة التونسية للشغل
85. الزبير رابح : وزارة التجارة
86. الشاذلي قوبعة : جمعية أسد
87. الطاهر خير : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
88. المنجي المقدم : خبير
89. المنجي طرشونة : خبير
90. أنيس البرادعي : وزارة السياحة
91. أيوب العجرودي : جمعية المساندة والإحاطة للباعثين
92. بلقاسم صولة : المنظمة المغاربية للدراسات وتنمية الموارد البشرية
93. جمال بكار : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
94. جمال درعي : وزارة الصناعة
95. حاتم عمارة : وزارة التربية
96. حسن الشاذلي : وزارة الشؤون الإجتماعية
97. حمدة الذوادي : وزارة الدفاع الوطني
98. حمدة الزرمديني : وزارة الفلاحة
99. حمزة عبد الرازق : وزارة البيئة
100. خالد البريمي : بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
101. دلندة عزالدين : وزارة البيئة
102. روضة بوهاني : وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية
103. زهير العبيدي : اتحاد عمال تونس
104. زينب مسعودي : الجمعية التونسية للإتصالات والتكنولوجيا
105. سامية رقاد : جمعية اندا
106. سعاد التريكي : خبيرة
107. سماح العلاني : وزارة تكنولوجيات المعلومات والإتصال
108. سمير ولها : وزارة تكنولوجيات المعلومات والإتصال
109. سميرة الخليفي ومنير اللواتي : وزارة أملاك الدولة
110. صالح بن أحمد : خبير
111. عائشة بن سلامة : وزارة الفلاحة
112. عبد الجليل البدوي : خبير
113. عبد السلام النقازي : المنظمة المغاربية للدراسات وتنمية الموارد البشرية
114. عبد العزيز الجعايدي : اتحاد عمال تونس
115. عبد العزيز مسعود : حزب المسار
116. عزيزة الزغواني : وزارة الإستثمار والتعاون الدولي
117. علي حمدي : خبير
118. غازي بوليلة : خبير
119. فاضل عزوز : الجامعة العامة التونسية للشغل
120. لطفي السالمي : الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري
121. ماهر سعيدان : وزارة المالية
122. محمد اقبال السويسي : الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري
123. محمد الزمندر : جمعية اندا
124. محمد السلامي : الجمعية التونسية لمساندة الباعثين الشبان
125. **محمد جراد : جمعية أسد**
126. **محمد كمون : وزارة الداخلية**
127. **محمد مقداد : وزارة الصحة**
128. **محمد وليد الصديقي : المعهد العربي لرؤساء المؤسسات**
129. مختار برم : الجمعية التونسية لمساندة الباعثين الشبان
130. مراد الصالحي : المعطلين عن العمل
131. مسعود بوضياف : خبير
132. نجاة دحدوح : وكالة النهوض بالصناعة
133. نصر الورغمي : المعطلين عن العمل
134. نعمان الحمروني : وزارة الثقافة
135. نورة دربال : جمعية أسد
136. هدى التويتي : خبيرة
137. وليد الكرعاني : وزارة النقل
138. ياسر البيداني : المعطلين عن العمل
139. ياسين الرقيعي : وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية عن وزارة التكوين المهني والتشغيل
140. احمد المسعودي
141. الطيب الزارعي
142. آمال الغانمي
143. سندس العماري
144. علي بن عبد العزيز
145. علي تاكوت
146. فائزة قلال
147. لطفي ذياب
148. محمد شرف الدين
149. محمود عصمان
150. مريم ليصاري
151. مسعود الكواش
152. نجوى بالي
153. نزار عطا
154. وجدان بن عياد

VIII. المشاركون في الورشات المغلقة أيام 27-28-29 ديسمبر 2012

عن الإتحاد العام التونسي للشغل

155. سامي العوادي
156. سنية النقاش
157. منجي سماعيلي
158. نصرالدين ساسي
159. سامي العوادي

عن الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

160. خليل الغرياني
161. سامي السليني
162. عبد العزيز حلاب

عن الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

163. لطفي السالمي
164. محمد اقبال السويسي
165. منجي السعيداني
166. خالد البوهالي
167. سماح عرفة

عن المعطلين عن العمل

168. مراد صالحي
169. ياسر بيداني
170. نصر الورغمي
171. عماد سليني
172. لطفي نصري
173. رضا بوبحري
174. عبد الرؤوف الفطناسي
175. ذكرى الذوادي
176. علي بنعاسي
177. بلحسن قنزوعي
178. شاكر براهمي
179. عفاف التليلي
180. **عن المجلس التأسيسي :** محمد سعيدي

عن رئاسة الحكومة :

181. فاطمة الذويبي
182. هاجر العلاني

عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

183. الطاهر خير
184. نورالدين السالمي
185. جمال بكار

عن وزارة التربية

186. حاتم عمارة
187. أحمد السبري
188. نوهاد بن عياد
189. توفيق السوبقي

عن وزارة التنمية الجهوية والتخطيط

190. رضا الشكندالي
191. وسام رمضان
192. لطفي الصغير

عن وزارة التجارة والصناعات التقليدية

193. وسام محيمد
194. الزبير رابح
195. يوسف الرياحي
196. عزيزة بن يوسف

عن وزارة المرأة

197. ابتسام بن علي
198. الجازية الهمامي
199. ايمان بن صالح

عن وزارة الصناعة

200. عبد العزيز بن عبيد
201. عدنان زيدان
202. عثمان المومني
203. جمال درعي

عن وزارة الفلاحة

204. عائشة بن سلامة
205. عادل الزين
206. محمد العرفاوي
207. حسن الورفلي
208. حمدة الزرمديني

عن وزارة المالية

209. ماهر سعيدان
210. محمد العربي الدبكي
211. الحبيب الحويج

عن وزارة التكنولوجيات المعلومات والاتصال

212. سمير ولها
213. حكمت قربوج
214. جوهر فرجاوي
215. سماح العلاني

البنك المركزي التونسي

216. سفيان أبيه
217. لطفي فركوس
218. **عن وزارة التجهيز:** المنجي صواب

عن وزارة الشؤون الاجتماعية

219. حسن الشاذلي
220. خالد المطوسي
221. حميدة الرايسي
222. لبنى التركي
223. شكري الهمامي
224. **عن وزارة الثقافة :** نعمان الحمروني

عن وزارة النقل

225. وليد الكرعاني
226. محرز جبري

عن وزارة الإستثمار والتعاون الدولي

227. عزيزة الزغواني
228. سناء السهيلي

عن وزارة أملاك الدولة

229. سميرة الخليفي
230. منير اللواتي
231. توفيق مصباح
232. ماهر الحافي

عن وزارة الدفاع

233. حمدة الذوادي
234. خميس العمدوني
235. **عن وزارة الداخلية :** محمد رشاد كمون

عن وزارة العدل

236. عزالدين الحندوس
237. عصام الأحمر

عن وزارة البيئة

238. حمزة عبد الرازق
239. دلندة عز الدين

عن وزارة السياحة

240. غازي بن صالح
241. أنيس البرادعي
242. شكري موسى
243. **عن وزارة الصحة** : محمد مقداد
244. **عن وزارة الشباب والرياضة** : خالد مراد

عن المعهد الوطني للإحصاء

245. ألفة العانسي
246. يامن هلال
247. طه خصيب
248. هندة هرابي
249. محمد عادل سويدان
250. **عن وكالة النهوض بالاستثمارات الصناعية** : نجاة دحدوح

عن وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية

251. ياسين الرقيعي
252. نجاة دحدوح
253. **عن بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة** : خالد بربرمي

عن البنك التونسي للتضامن

254. خليفة السبوعي
255. حسين جحيدر
256. ثريا الوسلاتي
257. هندة الكشباطي
258. **عن المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية**: أحمد النجار

عن هيئة الخبراء المحاسبين

253. نبيل عبد اللطيف
254. سفيان بن عبيد
255. إيناس القفصي

عن جمعية المساندة للتنمية الذاتية ASAD

256. أسماء محمدي
257. محمد جراد
258. الشاذلي قوبعة
259. نورة دربال
260. **عن المعهد العربي لرؤساء المؤسسات :** محمد وليد الصديقي

عن الجمعية التونسية لمساندة الباعثين الشبان

261. مختار برم
262. محمد السلامي

عن جمعية اندا

263. محمد الزمندر
264. سامية رقاد

© **الإستراتيجية الوطنية للتشغيل – جانفي 2013 – جميع الحقوق محفوظة – وزارة التكوين المهني والتشغيل - تونس**